

استعماريّة القدرة، النّزعة الأوروبيّة وأمريكا اللاتينيّة

المُلخَص

حنّبل كيجانو

يُضِلّ المفكر البيروفي (حنّبل كيجانو) لمفهوم «استعماريّة القدرة» (أو السلطة)، موضّحاً أنّ العولمة المعاصرة هي النتاج النهائي لمنظومة رأسماليّة عالميّة نشأت مع غزو أمريكا اللاتينيّة. ويرى الكاتب أنّ الاستعمار لم ينتهِ برحيل الجيوش، بل ترك مصفوفةً سلطويّةً تهيمن على العالم عبر محورين: العرق والرأسماليّة.

فقد اخترع الغرب مقولة (العرق) كأداةٍ عقليّةٍ وبيولوجيّةٍ لتقسيم البشر وتبرير السيطرة عليهم، وجرى ربط هذا التصنيف العنصريّ بتقسيم العمل؛ حيث حُصص العمل المأجور والامتيازات للبيض، بينما أُجبرت الأعراق المستعمرة على العمل القسريّ والعبوديّة.

أدّى هذا النظام إلى تمركز الرأسمال وصناعة الهوية الجيو-ثقافيّة لأوروبا كمركز للعالم، تزامناً مع فرض النّزعة الأوروبيّة كمنظورٍ معرفيٍّ وهيمنةٍ ثقافيّةٍ عطّلت وعي الشعوب وتاريخها، مكرّسةً أسطورة أنّ الغرب هو المال الحتميّ والوحيد للحدّات والعقلانيّة^١.

الكلمات المفتاحية: استعماريّة القدرة، النّزعة الأوروبيّة، العرق، الرأسماليّة العالميّة، أمريكا اللاتينيّة.

١. أشكر كلّ من ساعدني في إنجاز هذا المقال، مراجعةً ونقدًا، مع إعفائهم من مسؤوليّة التّواقص التي فيه، والأخطاء التي تسرّبت إليه.

٢. النصّ الأصليّ للمقال باللّسان الإسبانيّ، وعنوانه هو:

COLONIALIDAD DEL PODER, EUROCENTRISMO Y AMÉRICA LATINA

تمّ التعريبُ من التّرجمة الفرنسيّة. عنوان المقال باللّسان الفرنسيّ هو:

COLONIALITÉ DU POUVOIR, EUROCENTRISME ET AMÉRIQUE LATINE

المصدر: موقع Free. الرابط: <http://gesd.free.fr/quijano> ٢٠٠٠

الكاتب: حنّبل كيجانو / Anibal QUIJANO (١٩٢٨-٢٠١٨): هو عالمُ اجتماعٍ ومنظرٌ سياسيٌّ وأستاذٌ جامعيٌّ، من البيرو. كان عضوًا في فريق «الحدّات/الاستعماريّة» (Groupe modernité/colonialité). يشتغل ضمن مركز التّحقيقات الاجتماعيّة، في ليما (البيرو). هو الذي صاغ مصطلحَ «استعماريّة القوّة» (colonialité du pouvoir). تُعدّ أعماله الفكريةُ أساسيّةً في نطاق الدّراسات المناهضة للاستعمار (الدّيكولونياليّة / décoloniales)، ودراست التّبعيّة (dépendance)، ودراست التّابعيّة (subalternité).

تعريب: جمال عمّار

العولمة، الجارية الآن في الواقع، هي، قبل كل شيء، المآل النهائي لسيرورة كانت قد انطلقت بتكوين أمريكا وإرساء الرأسمالية الاستعمارية/الحديثة والأورومحورية (capitalisme colonial/moderne et eurocentré) كنموذج عالمي جديد للقدرة (nouveau modèle de pouvoir mondial). أحد المحاور الأساسية لهذا النموذج هو التصنيف الاجتماعي لسكان العالم القائم على فكرة العرق (race)، الذي هو إنشاء عقلي يعرض التجربة الجوهرية للسيطرة (domination) الاستعمارية، والذي يؤثر، مُنذئذ، في الأبعاد الأساسية للقدرة العالمية، ومنها بُعد عقلانيته الخاصة، التي هي «النزعة الأوروبية» (eurocentrisme). لقد تبين أن هذا المحور، الاستعماري في أصله وفي طابعه، هو أشد دوامًا وأكثر ثباتًا من الاستعمار (colonialisme)، ضمن المصنوفة التي نشأ في أحضانها. وبالتالي، فإن هذا الأمر يعني ضمناً أن الاستعمارية (الصبغة الاستعمارية / colonialité) تمثل أحد مكونات نموذج القدرة المهيمن (hégémonique) في زمننا هذا على صعيد العالم.

سأسعى بشكل أساسي، فيما يلي من كلامي، إلى صياغة مجموعة من الإشارات الاستفهامية النظرية بخصوص رواسب استعمارية القدرة هذه بالنسبة إلى تاريخ أمريكا اللاتينية^{١،٢}.

١. حول مصطلح (استعمارية القدرة)، انظر مقال حنبل كيجانو، (الاستعمار والحداثة/العقلانية)، مجلة البيرو الأصلية (Perú Indígena)، المجلد ١٣، العدد ٢٩، ليما، ١٩٩٢. [توجد ترجمة له بالفرنسية بعنوان «العرق واستعمارية القدرة» (Race et Colonialité du pouvoir)، وهو المقال التأسيسي الذي صاغ فيه الكاتب هذا المصطلح].

٢. ملاحظات (من المعرب): مصطلح (colonialité) يمكن ترجمته بـ (الاستعمارية)، ويمكن ترجمته أيضاً بـ (الصبغة الاستعمارية)، أو (المصنوفة الاستعمارية) (مصفوفة / matrice / matrix)، كما ورد في مقدمة نص آخر للكاتب نفسه؛ لذا فإن (استعمارية القدرة) تعني أن القدرة لها طابع استعماري، ومصبوغة بصبغة استعمارية.

كلمة (pouvoir)، باللسان الإنكليزي (power)، وباللسان الإسباني (poder)، تُعرب بـ السلطة (autorité / authority)، والقوة (force)، والقدرة (pouvoir / power). لكنّها، في معناها، هي أوسع من كلّ من هذه الكلمات فرادى، فهي تدلّ على السلطة المعتمدة على القوة. لعلّ أكثر ما يناسبها في اللسان العربيّ هي الكلمة القرآنية الاستكبار. وهي في هذا المقال، تفيد هذا المعنى في أعلى مراتبه، فهي تشمل سلطة تعتمد القوة وتمارس الهيمنة (السيطرة الناعمة)، والسيطرة (الهيمنة الصلبة)، والجور إلى حدّ التوحّش والإبادة الجماعية، إضافةً إلى جميع أشكال الإضلال والإفساد من أجل بلوغ الغاية التسلّطية في طريق تحقيق المصالح الخاصة بالمتسلّطين. فكرت في تعريبها إلى كلمة التسلّط، لجمعها لكلّ تلك المعاني تقريباً. لكنّ في النهاية رأيت أنّ الأوفق تعريبها إلى كلمة القدرة؛ لذا فإنّ استعمارية القدرة، في هذا النصّ، تعني الصبغة الاستعمارية، والطابع الاستعماريّ لمنظومة السلطة المعتمدة على القوة المفرطة (بجميع أنواعها الناعمة والصلبة)، والتي ميّزت الحضارة الغربية في العصر الحديث، منذ غزو أمريكا؛ لذا أرجو مراعاة ذلك عند قراءة النصّ.

للكاتب نفسه مقال آخر مختصر باللسان الإسباني، بعنوان (العرق، واستعمارية القدرة)، مُترجم إلى اللسان الفرنسي بعنوان (Race et colonialité du pouvoir)، قدّم فيه، استعمارية القدرة، مبيّناً علاقتها بمقولة العرق التي ابتدعها الغرب الحضاريّ الحديث انطلاقاً من نواته الأساسية أوروبا. لقد قدّم فيه النظرية في خطوطها العامة بشكل مُركّز. وهو

أمريكا والنموذج العالمي الجديد للقدرة

أنشئت أمريكا كأول «مكان-زمان» لنموذج جديد للقدرة، ذي نزعة عالمية، وبهذه الطريقة؛ ولهذا السبب، كأول هوية/كيان (id-entité) للحدثة.

تلتقي سيرورتان تاريخيتان وتتعاقدان في إنتاج هذا (الزمان-المكان)، وتقومان كمحورين أساسيين لنموذج القدرة الجديد:

— من جهة أولى، عملية تقنين الاختلافات بين الغزاة والمغزوين من خلال فكرة العرق، أي من خلال بنية بيولوجية، تُفترض مختلفة، كانت تُلقى البعض في غيابة وضع دوني (سُفلي) مقارنة بالآخرين. لقد أفحم الغزاة هذه الفكرة بوصفها العنصر المكوّن الأساسي، المؤسّس لعلاقات السيطرة التي كان الغزو [الاستعماري] قد فرضها. إذن، لقد جرى تصنيف سكّان أمريكا، ثم سكّان العالم، على هذه القاعدة في نطاق نموذج القدرة الجديد.

— ومن جهة أخرى، تمت مفصلة (ربط / articuler) جميع الأشكال التاريخية للتحكم في العمل، وفي موارده وفي مُنتجاته، حول رأسمال والسوق العالمية^١.

مقالٌ يصلح لأن يكون مقدّمة لهذا النصّ المبسوط الذي بين أيدينا، ليكوّننا معاً كُتّيباً في الموضوع. أنوي ترجمة هذا المقال المختصر قريباً إن شاء الله تعالى، الذي يُعدّ المقال التأسيسي الذي صاغ فيه الكاتبُ حنبل كيجانو مصطلح الاستعمارية (colonialité)، وعُرف به في المحافل الفكرية النقدية العالمية.

النزعة الأورومحورية (eurocentrisme)، هي النزعة المحورية الأوروبية، وتُعرب أيضاً إلى النزعة المركزية الغربية. حافظت على التركيب بالصيغة [المركّب المزجّي] التي ورد به المصطلح في اللسان الفرنسي. وهكذا تعاملت مع مشتقاته: الصفة (أورومحورية) / (eurocentrique) والمصدر: (المحورة) / (eurocentrement).

وردت في القرآن الكريم كلمة (رأس مال) مجموعة للدلالة على أساس الدّين (من دون فائدة)، في صيغة التركيب الإضافي، وفي حالة التعريف رأس المال، وجمعها رؤوس الأموال. في النصّ وردت كلمة (capital)، وهي تدلّ على المبلغ المستثمر في الصناعة أو التجارة أو المضاربة، وكذلك المستعمل في البورصة استثماراً أو مضاربة، ويتمّ تعريفها إلى رأس مال (نكرة) / رأس المال (معرف)، لكن في الجمع تصبّحان رساميل / الرّساميل. لكنني اخترت أن أفصلها عن الكلمة القرآنية الخاصة بأصل الدّين، وأن أجعلها تركيباً مُزجياً، فعزّيتها إلى رأسمال / الرّأسمال (مفرد)، ورساميل / الرّساميل (جمع).

١. انظر: مقال حنبل كيجانو وإيمانوال فالرشتاين، «الأمريكانية كمصطلح أو الأمريكيون في النظام-العالم (النظام العالمي world-system / système-monde) / الحديث، في المجلة الدولية لعلم الاجتماع، العدد ١٣٤، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢، اليونسكو، باريس. وانظر أيضاً (وُلدت أمريكا والرأسمالية والحدثة في اليوم نفسه)، حوار مع حنبل كيجانو، في مجلة إيلا (ILLA)، العدد ١٠، ليما، جانفي (كانون الثاني) ١٩٩١. وحول مصطلح (الزمان/المكان) انظر مقال إيمانوال فالرشتاين، (المكان/الزمان كأساس للمعرفة)، في مجلة «حويلة مارياتيغيانو» (Anuario Mariateguiano)، المجلد التاسع، العدد ٩، ١٩٩٧.

العرق: مقولة عقلية للحدّات

لا تملك فكرة العرق، في مفهومها الحديث، تاريخاً معروفاً قبل حدوث عمليّات الغزو [الاستعماريّ] لأمريكا^١. قد تكون ظهرت بالإحالة (بالرجوع / en référence) إلى الاختلافات الوراثيّة (phénotypiques) بين الغزاة والمغزّوين، لكنّ الذي يهمنّا هو أنّها قد استعملت بسرعة بالإحالة إلى الاختلافات المفترضة للبنات البيولوجيّة بين المجموعتين السكانيّتين.

في أمريكا، سبّب تشكيل الرّوابط الاجتماعيّة، المؤسّسة على هذه الفكرة، إنتاج هويّات اجتماعيّة جديدة تاريخياً - هنود، سُود، هجناء - كما أعاد تعريف هويّات أخرى. وهكذا، فإنّ كلمات مثل إسبانيّ أو برتغاليّ، وبعد ذلك أوروبّيّ، التي كانت إلى ذلك الزّمن لا تعني أكثر من جهة القدوم الجغرافيّة أو بلد الأصل، قد اتخذت أيضاً، منذئذ، بالإرجاع إلى الهويّات الجديدة، مفهوماً عرقياً (connotation raciale). ونظراً إلى أنّ الرّوابط الاجتماعيّة التي كانت في طور التّشكّل قد كانت روابط سيطرة، فقد قامت علاقة قويّة بين تلك الهويّات وبين المراتب الطبقيّة، والمواقع، والأدوار الاجتماعيّة؛ وهكذا فقد أخذت تلك الهويّات مواقعها في نطاق السّيطرة الاستعماريّة التي كانت تفرض نفسها. بعبارة أخرى، لقد تمّ ترسيخ العرق والهوية العرقية كأداتين للتّصنيف الاجتماعيّ الأوّل للسّكان.

مع مرور الزّمن، عمد المستعمرون إلى تقنين المميّزات الوراثيّة (traits phénotypiques) للمستعمّرين من خلال لون البشرة وجعلوا منه الخاصيّة الشعاريّة الرّمزيّة للصّنف العرقيّ (catégorie raciale). لقد تمّ القيام بهذا التّقنين (codification) للمرّة الأولى، على الأرجح، في العصر البريطانيّ-الأمريكيّ. لم يكن السّود، في ذلك، المجموعة الأكثر إخضاعاً للاستغلال فحسب، في وضع كان الاقتصاد يقوم فيه على العمل، بل كانوا بالخصوص العرق المستعمّر الأكثر أهميّة بما أنّ الهنود لم يكونوا يمثّلون جزءاً من ذلك المجتمع الاستعماريّ. وهكذا فإنّ المسيطرين أنفسهم قد انمازوا هم أيضاً تحت اسم (البيض)^٢.

١. حول هذه المسألة، وكذلك حول الرّوااسب السّابقة المحتملة حول فكرة العرق قبل غزو أمريكا، أحيّلُكم إلى مقالي (العرق والانتماء العرقيّ والأُمّة) في مارياتيغي: أسئلة مفتوحة، ضمن كتاب رولاند فورگاس (إدارة) خوسيه كارلوس مارياتيغي وأوروبا. الجانب الآخر من الاكتشاف، منشورات آماو-تا، ليما، ١٩٩٢.

٢. يتطلّب ابتداءً «مقولة اللون» (catégorie de couleur) - أوّلًا بوصفها العلامة الأبرز على العرق، ثم، ببساطة، بوصفها المرادف له - تمامًا مثل «مقولة الأبيض الفريدة» (catégorie spécifique de blanc)، يتطلّب، بعد، بحوثاً تاريخيّة أعمق. يبقى أن نشير إلى أنّ الأمر يتعلّق، على الأرجح، بعمليّات ابتداء بريطانيّة أمريكيّة، نظرًا إلى أنّنا لا نعر على آثار

في أمريكا، صاغت فكرة العرق طريقةً لشرعنة علاقات السيطرة التي فرضها الغزو. لقد قاد الإنشاء اللأحق لأوروبا كهوية/كيان (id-entité) جديد بعد غزو أمريكا، وكذلك توسع الاستعمار (colonialisme) الأوروبي في باقي مناطق العالم، إلى تشكيل منظور المعرفة الأوروبي، كما أدّى إلى حصول الولادة النظرية لفكرة العرق بوصفها تطبيقاً (naturalisation) لعلاقات السيطرة تلك التي كانت قائمة فعلاً بين الأوروبيين وغير الأوروبيين. لقد عنى ذلك، تاريخياً، بروز طريقة جديدة لشرعنة الأفكار والممارسات، القديمة أصلاً، المتعلقة بعلاقات التفوق/الدونية (السفلية) (supériorité/infériorité) بين المسيطرين والخاضعين للسيطرة. ومنذئذ، تبين أن العرق هو أداة السيطرة الاجتماعية الكونية (العالمية / universel) الأشد فعالية والأكثر دواماً، بما أن الأمر قد وصل إلى حد أن توقفت عليه أداة أخرى، هي الأداة البي-جنسية (inter-sexuel) أو أداة النوع (genre)، والتي هي أيضاً كونية، لكن أقدم وجوداً.

لقد أُرْكِست الشعوب المغزوة المستعبدة، الخاضعة للسيطرة، في وضعيّة دُونية (سُفلية) طبيعيّة، تماماً كما حدث مع مميزاتها الوراثية، وكما حدث مع مُكتشفاتها العقلية والثقافية^١. هكذا، تحديداً، أصبح العرق هو القوة المُوجّهة الأساسية لمعيار توزيع سكّان العالم وفق المراتب، وفي المواقع

لتلك المقولات في المدونات التاريخية وفي غيرها من الوثائق المتعلقة بالمائة سنة الأولى من الاستعمار الإيبيري لأمريكا. في ما يخص الحالة البريطانية الأمريكية، تُوجد مراجع كثيرة (من بين أهم الأعمال: تيودور و. آلان، ابتداء العرق الأبيض، مجلّدان، منشورات فارسو، لندن، ١٩٩٤؛ ماتيو فراي جاكوبسون، البياض ككلّون مختلف، منشورات جامعة هارفارد، كامبريدج، ١٩٩٨). تكمن المشكلة في كونها تجهل ما وقع في أمريكا الإيبيرية؛ ولذلك يُوجد في ما يتعلّق بهذه المنطقة، نقص في المعلومات الكافية لتكوين فكرة عن هذا الجانب الخاص. ومن أجل ذلك تبقى هذه المسألة مفتوحة. من الهام جداً أن تُشير إلى أن أولئك الذين كانوا يتجهون نحو أن يُعرفوا باسم الأوروبيين، حتّى وإن كانوا يعرفون الأفارقة منذ حقبة الإمبراطورية الرومانية، بما في ذلك الإيبيريون الذين كانوا ألفين لهؤلاء الأفارقة، بدرجات متفاوتة، زمناً قبل الغزو، إلّا أنهم لم يكونوا يتعاملون معهم البتّة من خلال وجهات نظر عرقية قبل ظهور أمريكا. في الواقع، إن العرق هو مقولة قد طُبِّقت للمرة الأولى على الهنود، لا على السود. وبذلك فإن العرق قد ظهر قبل اللون في تاريخ التصنيف الاجتماعي لسكّان العالم.

١. فكرة العرق (race) هي، حرفياً، ابتداء (اختراع / invention). ولا علاقة لها، البتّة، بالبنية البيولوجية للجنس البشري. أمّا بالنسبة للمميّزات الوراثية (traits phénotypiques)، فإنّها تندرج، يقيناً، تحت الرمز الجيني للأفراد وللمجموعات وهي، بهذا المعنى الخاص، بيولوجية. وعلى الرغم من ذلك، لا علاقة لها، البتّة، بأيّ من المنظومات الفرعية (sous-systèmes) والسيرورات البيولوجية لجسم الإنسان؛ طبعاً، مع ضمّ تلك الدّاخلية في المنظومات الفرعية العصبية والعقلية ووظائفها. أنظر جوناثان مارك، التنوّع البيولوجي البشري، الجينات، والعرق، والتاريخ، منشورات (Aldyne de Gruyter)، نيويورك، ١٩٩٤ وحتّبل كيجانو، «يا له من سابق!»، في العائلة والتغيير الاجتماعي، منشورات (CECOSAM)، ليما، ١٩٩٩.

والأدوار الخاصّة ببنية القدرة (structure de pouvoir) في المجتمع الجديد؛ بعبارة أخرى، أصبح العرق هو الطريفة الأساسيّة للتصنيف الاجتماعي الكوني لسكان العالم.

الرأسماليّة: البنية الجديدة للسيطرة على العمل

من جهة أخرى، خلال مرحلة التكوّن التاريخي لأمريكا، تمفصلت (ارتبطت) كل أشكال التحكّم في العمل واستغلاله، والتحكّم في إنتاج السلع، وتملّكها، وتوزيعها - الرّق، والقنّانة (sevidumbre)^١، والإنتاج التجاري الصغير، والتبادل والأجرة (saliariat) - تمفصلت حول علاقة الرأسمال - الأجر (لاحقاً الرأسمال) والسوق العالميّة. في نطاق هذا التنظيم، لم يكن أيّ من أشكال التحكّم في العمل هذه يمثل امتداداً طبيعياً للأشكال السابقة المعهودة في التاريخ. لقد كانت هي كلّها جديدة تاريخياً وسوسولوجياً:

أولاً: لأنّها قد أقيمت ونُظّمت، قصداً، لإنتاج سلع موجهة إلى السوق العالميّة.

ثانياً: لأنّها قد كانت موجودة لا بشكل متزامن في المكان-الزّمان نفسه فحسب، بل أيضاً لأنّها كانت مرتبطة، مجموعة وفرداً، بالرأسمال وبسوقه، وهكذا، فقد كانت مترابطة فيما بينها أيضاً. لقد كوّنّت نموذجاً عامّاً للتحكّم في العمل، والذي كان هو نفسه يمثل مُكوّناً هامّاً حاسماً لنموذج جديد للقدرة، كانت هي، مجموعة وفرداً، تابعة له من النواحي التاريخيّة البنيويّة. إذ لا تقف تبعيّتها عند حدود الوظيفة والموقع بوصفها أجزاءً تابعة لكلّ، بل إنّ حركتها التاريخيّة تتوقّف في مصيرها القادم على انتمائها للنموذج العالميّ القدرة، من دون خسران كلّ منها لمميّزاته الخاصّة، ومن دون أن تتأثر الطّبيعة المتقطّعة لعلاقتها بالنظام العامّ وفيما بينها.

ثالثاً: لأجل أداء وظائفها الجديدة، طوّرت كلّ منها، بالنتيجة، مميّزات جديدة، وصياغات تاريخيّة بنيويّة جديدة.

نظراً إلى أنّ تلك البنية المتعلّقة بالتحكّم في العمل، وفي الموارد وفي المُنتجات، كانت تعني المَفْصَلة (الرّبط) المشتركة لجميع الأشكال التاريخيّة المعروفة، فقد تكونّ لأول مرة في تاريخ البشريّة، نموذجٌ عالميٌّ (شاملٌ / global) للتحكّم في العمل، وفي موارده وفي مُنتجاته. ولكون

١. ملاحظة من المترجم الفرنسي: الكلمة الإسبانيّة (sevidumbre) تُترجم عادة إلى اللّسان الفرنسيّ بكلمة (قنّانة / servage)، التي تشير إلى علاقة إنتاج اجتماعيّة، قريّة منها في المعنى، وكما أكّد كارمن برنارد، «توجد تلك الأصناف في العالم الرّيفي وتشير، في الواقع، إلى فلاّحين بلا أرض، وإلى مُؤاكرين (métayers) (بأشكال متنوّعة [concierto)، (arrimado)، (peón)، (yanacona) الذين هم في علاقة قنّانة شبه كاملة مع صاحب العمل أو مالك الأرض. على الرّغم من ذلك، فقد استعمل الكاتب الكلمة، هنا، في معنّى أوسع يشير إلى علاقات القنّانة لكنّ في سياقٍ لا ريفيٍّ حصراً.

تلك البنية قد تكوّنت حول الرأسمال وتبعاً له؛ فإنّ طابعها العامّ كان أيضاً رأسماليّاً. وهكذا فقد وُلدتُ بنيةٌ جديدةٌ لعلاقات الإنتاج، أصيلةٌ وفريدةٌ في التجربة التاريخيّة للعالم: الرأسماليّة العالميّة.

استعماريّة القدرة والرأسماليّة العالميّة

لقد تمّ ضمّ الهويّات الجديدة، التي أُنتجت على أساس فكرة العرق، إلى أدوارٍ ومواقعٍ خاصّةٍ في البنية العالميّة (الشاملة) الجديدة المتعلقة بالتحكّم في العمل. إذن، لقد وُجد هذان العاملان، العرقُ وتقسيمُ العمل، أنفسهما مجموعتين بنيويّاً، يعضد أحدهما الآخر، وذلك على الرغم من كون لا أحدَ منهما متوقّفاً بالضرورة على الآخر في أساس وجوده أو في سيورته تحوُّله.

هكذا، تحديداً، تمّ الفرضُ المنهجيُّ للتقسيم العرقيّ للعمل. في العصر الإسباني، قرّر تاجُ قشتالة سريعاً إنهاء استرقاق الهنود من أجل تفادي إبادتهم الكاملة. لقد تمّ، بعد ذلك، إخضاعهم لنظام القنّانة (servidumbre). لقد كان يُسمحُ لمن كان من الهنود يعيش ضمن مجتمعات الإسبانيّين أن يستمرّ في ممارسة عُرْف التبادل (réciprocité) التقليديّ - أي مبادلة قوّة العمل والعمل من دون وجود سوق - كطريقةٍ لإعادة إنتاج قوّة العمل لديهم كأقنان (siervos)^١.

في بعض الحالات، كانت طبقةُ النبلاء الهنود، وهي قليلة العدد، تُعفى من الخضوع لنظام القنّانة، وكانت تتمتع بمعاملة خاصّة نتيجةً لدورها كوسيطٍ مع العرق المُسيطر؛ كما سُمح لأفرادها، أيضاً، بأن يشغلوا وظائف كانت مُخصّصةً للإسبانيّين من غير طبقة النبلاء. بينما في المقابل، أُخضع السود للرقّ. كان بإمكان الإسبانيّين والبرتغاليّين، بوصفهم عرقاً مُسيطرّاً، أن يحصلوا على أجر، أو أن يكونوا تجّاراً مستقلّين، أو حرفيّين مستقلّين أو فلاّحين مستقلّين، إجمالاً كان بإمكانهم أن يكونوا مُتّجّين مستقلّين للسلع. ومع ذلك، كانت المناصب الوسيطيّة مع المراكز الاستعماريّة والمناصب الرقيّة في الإدارة الاستعماريّة، المدنيّة والعسكريّة، حِكراً على النبلاء [الإيبيريّين: الإسبانيّين والبرتغاليّين].

في أمريكا الإسبانيّة، ومنذ القرن الثامن عشر، بدأ عددٌ من الهُجّناء، المتولّدين من آباء إسبانيّين وأمّهات هنديّات، وهم طبقةٌ كانت وقتها ممتدّة وهامّة في المجتمع الاستعماريّ، بشغل الوظائف نفسها وبالمشاركة في الأنشطة نفسها التي كانت حِكراً على الإيبيريّين غير النبلاء. وبدرجة أدنى من ذلك، وخاصّةً في مجال أنشطة الخدمات أو الأنشطة التي لا تتطلب مواهباً أو مهارات خاصّة (الموسيقى مثلاً)، كان الأمر كذلك بالنسبة للأفراد الأشدّ (بياضاً) (ablancados) من بين الهُجّناء

١. siervos: كلمة تعني من هو خاضعٌ لنظام القنّانة (servidumbre)، وترادف كلمة القنّ.

المتولدين من آباء إيبيريين وأمّهات سوداوات؛ لكن، لأنّ أمّهاتهم كنّ إماءً فقد تأخّرت شرعنة أدوارهم الجديدة. لقد امتدّ اعتمادُ التوزيع العرقيّ للعمل، في نطاق الرأسمالية الاستعمارية/ الحديثة، طيلة الحقبة الاستعمارية.

خلال عملية التوسّع العالمي للسيطرة الاستعمارية التي قام بها العرق نفسه - البيض (أو، منذ القرن الثامن عشر، الأوروبيون) - تمّ فرضُ معيارِ التصنيف الاجتماعيّ نفسه على جميع سكّان العالم؛ ونتيجة لذلك، تمّ إنشاءُ هويّاتٍ تاريخيّة واجتماعيّة جديدة: لقد جاء الصّفَر وذوو لون الزيتون (الزيتونيون / Olivacés) ليلتحقوا بالبيض والهنود والسود والهجناء في قائمة الأعراق. لقد تمّ ربطُ ذلك التوزيع العنصريّ (raciste) لهويّات اجتماعيّة جديدة — كما تمّ الأمر بنجاح كبير في أمريكا — بتوزيع عنصريّ للعمل ولأشكال الاستغلال الخاصّة بالرأسمالية الاستعمارية. لقد اتّخذ ذلك التوزيع العنصريّ للعمل، جوهرياً، شكلَ ربطٍ شبه تامٍّ للبياض الاجتماعيّ بالأجر، وبالتالي طبعاً، بالوظائف القياديّة في الإدارة الاستعمارية.

وهكذا، فقد جرى ربطُ كلّ شكلٍ من أشكال التّحكّم في العمل بعرقٍ مُعيّن. ولهذا، فإنّ التّحكّم في شكلٍ خاصٍّ من العمل كان يُمكن، في الآن نفسه، من التّحكّم في مجموعة خاصّة من الدّوات الخاضعة للسيطرة. لقد نشأت تقانّة جديدة للسيطرة/الاستغلال، هنا هي العرق/العمل، بطريقة تجعل الرّبط يبدو طبيعياً. وهي عملية تشهد، إلى حدّ اليوم، نجاحاً استثنائياً.

الاستعماريّة والأورومخورة (euro-centrement) للرأسماليّة العالميّة

لقد مثّلت الوضعيّة المميّزة التي اكتسبت بفضل غزو أمريكا فيما يخصّ التّحكّم في الذهب والفضّة وسلع أخرى كان يتمّ إنتاجها بالاعتماد على العمل المجانيّ للهنود والسود والهجناء، وكذلك التّموضع المميّز على ساحل المحيط الأطلسيّ، من حيث كان تدفّق السلع يجب أن يمرّ بالضرورة نحو السّوق العالميّة، مثلاً، للبيض، امتيازاً مصيرياً في المعركة من أجل التّحكّم في التدفّقات التجاريّة العالميّة. لقد مكّن التّقيّد (monétisation) التّصاعديّ التدريجيّ للسّوق العالميّة، بفضل المعادن الثمينة المستخرجة من أمريكا، وبفضل التّحكّم في الموارد الضّخمة، مكّنا البيض من أن يتحكّموا في الشّبكة الواسعة للتّبادل التجاريّ سابقة الوجود والتي كانت تشمل، بشكل أساسيّ، الصّين، والهند، وسيلان، ومصر، وسوريا، وما سيُعرف لاحقاً بالشرقيّ الأوسط والأقصى؛ ولذلك، فقد استطاع البيض، أيضاً، تكثيف التّحكّم في الرأسمال التجاريّ، وفي العمل، وفي موارد الإنتاج في كامل السّوق الدّوليّة. وقد تمّ، لاحقاً، تقوية ذلك وتعظيمه من

خلال توسيع السيطرة الاستعمارية البيضاء على جميع سكان العالم، المتنافرين (غير المتجانسين / hétérogène) عرقياً.

وكما نعلم، فإنّ التحكّم في التدفّقات التجارية العالمية التي كانت تمارسها المجموعات المسيطرة - سواءً أكانت هذه السيطرة جديدة أم لا - في مناطق المحيط الأطلسي حيث كانت توجد مقرّاتها، قد أعطى دفْعاً لسيورة تمدين (تحضير / urbanisation) جديدة في تلك الأماكن، ولتنمية المبادلات التجارية بينها، وبالتالي لتشكيل سوق إقليمية يزداد اندماجها وتنقذها (monétisation) أكثر فأكثر بفضل تدفق المعادن الثمينة المجلوبة من أمريكا. وهكذا، فإنّ منطقة جديدة تاريخياً كانت تتشكل بوصفها هوية/كياناً جيو-ثقافياً جديدة: (nouvelle id-entité géoculturelle)، إنّها أوروبا، وبشكل أكثر تحديداً، إنّها أوروبا الغربية^١. لقد ظهرت تلك الهوية/الكيان الجيو-ثقافية الجديدة بوصفها محوراً للتحكّم في السوق العالمية. وحدث، في الحركة التاريخية نفسها، انتقال الهيمنة من السواحل المتوسطية (البحر الأبيض المتوسط) ومن السواحل الإيبيرية إلى سواحل المحيط الأطلسي الشمالي-الغربي.

لا تسمح هذه الوضعية كمحور في السوق العالمية، في ذاتها أو وحدها، بتفسير لماذا أصبحت أوروبا، إلى القرن الثامن، وعملياً إلى زمن الأزمة العالمية حوالي سنة ١٨٧٠، المحور لسيورة تجير (mercantilisation) قوّة العمل، أي ابتداء علاقة الرأسمال-الأجر كشكل خاص للتحكّم في العمل، وفي موارده وفي مُنتجاته. بينما، على العكس من ذلك، ظلّ مجموع بقية المناطق والشعوب المُلحقة بالسوق العالمية الجديدة والمحتلة، أو التي كانت عمليات احتلالها في طور الحدوث، تحت السيطرة الأوروبية، ظلّت خاضعة بنحو أساس لعلاقات عمل غير أجريّة، على الرغم من أنّه من الطبيعي أنّ ذلك العمل، وموارده ومُنتجاته، كان يأخذ مكاناً في سلسلة نقل للقيمة وللأرباح تتحكّم فيها أوروبا الغربية. في المناطق غير-الأوروبية، كان العمل المأجور متركزاً، بشكل شبه حصري، بين البيض.

لا وجود، البتّة، في العلاقة الاجتماعية للرأسمال في ذاتها، أو في إواليّات (ميكانيزمات) السوق العالمية، بشكل عام لا وجود في الرأسمالية لما يستلزم الضرورة التاريخية لتركز (concentration)

١. حلّ فيرناندو كورونيل بنية مقولة الغرب كجزء أصيل من تشكيل قدرة عالمية (شاملة / global)، انظر (ما وراء الاستغراب: نحو فئات جيو تاريخية غير إمبريالية)، في مجلة الأنثروبولوجيا الثقافية، المجلد ١١، العدد الأول، فيفري (شباط) ١٩٩٦.

العمل المأجور، لا في أوروبا فحسب، بل فيها بشكل أساسي، وفي وقت لاحق، وتحديدًا على هذه القاعدة بالذات، لا وجود لما يستلزم ضرورة تركّز الإنتاج الصناعي الرأسمالي خلال أكثر من قرنين من الزمن [في أوروبا]. إنَّ تحكُّمًا أوروبيًا-غربيًا في العمل المأجور خاصًة بأيِّ قسم من سكّان العالم كان قابلاً للتّحقق في الواقع على الوجه الأكمل، كما يثبته حصول ذلك فعلاً بعد سنة ١٨٧٠. وفوق ذلك، لقد كان ذلك، على الأرجح، في مصلحة الأوروبيين الغربيين أكثر ممّا كان في مصلحة غيرهم. يجب، إذن، البحث عن تفسير ذلك في حيّز آخر في التاريخ.

في الواقع، لقد ربط أوروبيو المستقبل، منذ أوّل أزمنة وجودهم في أمريكا الاستعمارية، العمل غير المدفوع (non payé) أو غير المأجور (non salarier) بالأعراق الخاضعة للسيطرة، وذلك تحديداً، لأنها كانت أعراقاً سُفلى. لم يكن السبب الأساس للإبادة الواسعة التي طالت الهنود، خلال العقود الأولى من الحقبة الاستعمارية، هو عنف الغزو، ولا الأمراض التي جلبها الغزاة، بل كان السبب هو كون الهنود قد استعملوا كأيدٍ عاملة يمكن التخلّص منها (jetable)، مجبرين دائماً على العمل حتّى الموت. لم يُصبح إلغاء تلك الممارسة الاستعمارية فعلياً إلا مع إخفاق المتعهّدين (encomenderos)^١ في مهمّتهم، في أواسط القرن السادس عشر. لقد استقرت إعادة التنظيم السياسي للاستعمار الإيبيري على سياسة جديدة لتنظيم السكّان الهنود وتنظيم علاقاتهم بالمستعمرين. لكن، مع ذلك، لم يصبح الهنود عمّالاً أحراراً ومأجورين. لقد سيقوا، فيما بعد، نحو نظام القنانة غير مدفوع الأجر. وفوق ذلك، لا تجوز المماثلة، ببساطة، لهذا النظام من القنانة المطبّق على الهنود بنظام القنانة الخاصّ بالإقطاع الأوروبي؛ لأنّه لا يشمل الحماية المفترضة التي يؤمّنها السيّد الإقطاعي لأقنانه، كما لا يشمل، لا دائماً، ولا بالضرورة، حيازة قطعة أرض صالحة للزراعة كأجر. لقد تمّ - خاصة قبل حصول الاستقلال - إعادة إنتاج قوّة العمل الهندية الخاصّة بالقرن (siervo) الهندي داخل المجتمعات المحليّة (comunautés). إلّا أنّه، وبعد مرور مائة سنة على الاستقلال، كان قسمٌ كبيرٌ من الأقنان الهنود مضطّرين لإعادة إنتاج قوّة العمل لديهم بإمكانياتهم ووسائلهم الخاصّة^٢. لقد كان الشكّل الآخر من العمل غير المأجور أو مجرد غير

١. encomenderos: المتعهّدون: أصحاب التعهّديّات (encomiendas). التعهّديّة (encomienda) هي مؤسسة يعهد (ecomendar) التاج من خلالها بعدد من الهنود إلى أحد «ممثليّه» (وكلائه)، الذي يكون من المستعمرين المستوطنين (colon)، والذي يكون له الحقُّ، بذلك، في المطالبة بمخصّصات العمل (prestations de travail) أو بالضريبة المستحقّة للهنود على التاج. في مقابل ذلك يكون من الواجب على المستعمر المستوطن أن يحمي هنوداً، وأن «يُحضّرهم».

٢. أعلمني شخصياً ألفراد ميترو، الإناسي (عالم الإنسان / الأنثروبولوجي / anthropologue) الفرنسي الشهير، بأنّه قد

مدفوع الأجر، أي عمل العبيد (travail esclave)، كان محصوراً بالمجموعة السكانية، المعروفة باسم السود، المجلوبة من تلك الأرض التي ستعرف مستقبلاً باسم إفريقيا.

لقد أدى التصنيف العرقي للسكان، كما الربط المبكر للهويات العرقية الجديدة للمستعمرين بأشكال التحكم في العمل غير مدفوع الأجر وغير المأجور، إلى حصول شعور لدى الأوروبيين أو البيض بأن العمل مدفوع الأجر هو امتياز للبيض. لقد كانت الدونية (السفلية) العرقية (L'infériorité raciale) للمستعمرين تعني ضمناً أنهم غير جديرين بأن ينالوا أجراً. إنهم مُلزَمون، طبيعياً، بأن يعملوا لفائدة أسيادهم. لا زلنا، إلى حد اليوم، نلاحظ، بعد، وجود رواسب لهذه العقلية لدى مُلاك الأراضي البيض، في أي مكان من هذا العالم. وفي أيامنا هذه، لا يمكن أيضاً تفسير حصول الأعراق الدونية (السفلية) على أجر أقل مما يحصل عليه البيض كمقابل للعمل نفسه، في المراكز الاستعمارية، من دون أن نأخذ بعين الاعتبار التصنيف الاجتماعي العنصري لسكان العالم. بعبارة أخرى، لا يمكن تفسير ذلك من دون أن نرجعه إلى تأثير استعمارية القدرة الرأسمالية العالمية.

وهكذا، فقد تكون التحكم في العمل، في النموذج العالمي الجديد للقدرة، من خلال مفصلة (ربط) جميع الأشكال التاريخية للتحكم في العمل حول علاقة الرأسمال-العمل المأجور، وهكذا تم إخضاعها لسيطرة هذه العلاقة. لكن تلك المفصلة كانت، في أساس تكوينها استعمارية؛ لأنها قامت في المقام الأول على تخصيص كل أشكال العمل غير مدفوع الأجر، بالأعراق المستعمرة، وفي الأصل بالهنود، وبالسود، وبشكل أشد تعقيداً بالهجناء في أمريكا، ولاحقاً ببقية الأعراق المستعمرة في باقي مناطق العالم من ذوي اللون الزيتوني والصفر. وفي مقام ثانٍ تقوم تلك المفصلة على تخصيص العمل مدفوع الأجر، والعمل الأجير، بالعرق المستعمر (البيض).

لقد حددت تلك الاستعمارية، المتعلقة بالتحكم بالعمل، التوزيع الجغرافي لكل من الأشكال المندمجة داخل الرأسمالية العالمية. بعبارة أخرى، لقد أعطت استعمارية التحكم بالعمل شكلاً للجغرافيا الاجتماعية للرأسمالية: فالرأسمال، بوصفه علاقة اجتماعية للربط (التحكم) في العمل

واجه هذه الوضعية في نهاية العقد السادس من القرن العشرين (نهاية السنوات الخمسينات) في جنوب البيرو. وهذا، أيضاً، ما تمكنت من ملاحظته في كوزكو سنة ١٩٦٣: رأيت كادحاً (péon) هندياً مُجبراً على السفر من قريته، الواقعة في منطقة المعاهدة (La Convención)، إلى المدينة للقيام بالواجب الذي ألقي عاتقه بأن يحضر في نوبته لخدمة أرباب عمله مدة أسبوع. لكن هؤلاء لم يكونوا يُوفرون له المأوى، ولا الغطاء، وطبعاً لم يكونوا يعطونه أجراً. لقد كان ميترو يقول إن تلك الحالة كانت أقرب شبيهاً، في طبيعتها، بالقنانة الزراعية الاستيطانية الرومانية (colonat romain)، التي كانت سائدة خلال القرن الرابع قبل الميلاد، من شبيهاً بالإقطاع الأوروبي.

المأجور، كان هو المحور الذي تتمفصل حوله كل أشكال التحكم في العمل، وفي موارده وفي مُنتجاته. لقد أمنت وضعيّة الرأسمال، هذه، سيطرته المطلقة، ومنحت طابعاً رأسمالياً لمجموع تلك البنية المتعلقة بالتحكم في العمل. لكن في الوقت نفسه، تمّ تركيز هذه العلاقة الاجتماعية الخاصة، جغرافياً، في أوروبا، وظلت مُخصّصة، اجتماعياً، بالأوروبيين حصراً في العالم الرأسماليّ أجمع. وبهذه الطريقة، وبالنظر لذلك تحديداً، تكونت أوروبا والأوروبانية (lo europeo / l'européanité) كمحور للعالم الرأسماليّ. لما صاغ راؤول برييش المفهوم المُركّب الشهير المركز-الطرف (centre-périphérie) لوصف الصياغة العالمية للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، كان قد أضاء، بقصد أو من دونه، على حجر الزاوية للطابع التاريخي لهذا النموذج في التحكم في العمل، وفي موارده ومُنتجاته - والذي يمثل جزءاً أساسياً من النموذج العالمي الجديد للقدرة الذي نشأ انطلاقاً من غزو أمريكا^١. لقد كانت الرأسمالية العالمية، منذ البداية، استعمارية/ حديثة وأورومحورية. من دون الرجوع الصريح إلى هذه المميّزات التاريخية الخاصة بالرأسمالية، فإنه يتعذر علينا أن نفهم، تماماً وبشكل مناسب، مصطلح النظام-العالم الحديث (النظام العالمي الحديث) (système-monde moderne) الذي صاغه، بشكل أساسي، إيمانويل فالرشتاين^٢ انطلاقاً من أفكار برييش ومن المصطلح الماركسي الرأسمالية العالمية.

النموذج العالمي الجديد للقدرة، والبيداتية (intersubjectivité) العالمية الجديدة

استطاعت أوروبا، بمجرد أن ترسخ وضعها كمركز للرأسمالية العالمية، إضافةً إلى التحكم الذي كانت تمارسه، فيما بعد، في السوق العالمية، استطاعت أن تفرض سيطرتها الاستعمارية على جميع المناطق والشعوب على كوكب الأرض، وذلك من خلال إدماجهم في النظام-العالم (النظام العالمي) الذي كان قد نشأ بتلك الطريقة، ووفق نموذج القدرة الخاص بها. بالنسبة إلى تلك المناطق وإلى تلك الشعوب [الخاضعة للسيطرة الأوروبية]، عنى ذلك انطلاقاً سيروية إعادة تعريف تاريخية (ré-identification historique)؛ لأنّ أوروبا قد منحتهم، منذئذٍ، هويّات جيوثقافية

١. انظر: (السياسة التجارية في البلدان النامية) في المجلة الاقتصادية الأمريكية، أوراق ووقائع، المجلد ٤٩، ماي (أيار) ١٩٥٩. انظر أيضاً: (التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومشاكلها الرئيسة)، منشورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLA)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٠. انظر، أيضاً، وارنر باير، «علم الاقتصاد بين برييش و(ECLA)»، في التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، المجلد العاشر، جانفي (كامون الثاني) ١٩٩٢.

٢. انظر خاصة إيمانوال فالرشتاين، النظام-العالم الحديث (النظام العالمي الحديث)، ثلاث مجلدات، منشورات Academic Press Inc، نيويورك، ١٩٧٤-١٩٨٩، وكذلك تيرانس هوبكنز وإيمانوال فالرشتاين، تحليل النظم العالمية. النظرية والمنهجية، المجلد الأول، منشورات (Sage Publications)، بيفيليري هيلز، ١٩٨٢.

جديدة. وبتلك الطريقة، بعد إنشاء أمريكا وأوروبا، تم إنشاء إفريقيا، وآسيا، وبدرجة ما، أوقيانوسيا. لقد مثلت استعماريّة النموذج الجديد للقدرة، فيما يخص إنشاء تلك الهويّات الجديدة، إحدى التّحديات الأكثر نشاطاً. ومع ذلك، فإنّ الأوضاع والدرجة الخاصّة بالتّطور السّياسي والثقافي، وبشكل أكثر تحديداً العقليّ، قد كان لها دورٌ أوّلّيّ في كلّ من تلك الحالات. بالإغماض عن تلك العوامل يتعذّر علينا أن نفهم لماذا أنشئت مقولة الشرق بوصفه الوحيد الذي يحظى بالأهليّة الكافية لكي يكون الآخر [إزاء الغرب]، على الرّغم من كونه، تعريفاً، ظلّ يُعدّ أدون (أسفل) من الغرب، من دون أن تُصاغ مقولةً مماثلةً للهنود وللّسود^١. لكنّ هذا الإلغاء يؤكّد كون تلك العوامل تعمل، أيضاً، في نطاق النموذج العنصريّ (raciste) للتّصنيف الاجتماعيّ الكونيّ لسكّان العالم.

إنّ إدماج تواريخ ثقافيّة على هذا القدر من التّنوع ومن التّنافر (عدم التّجانس) في عالم واحد خاضع لسيطرة أوروبا، قد نتجت عنه صياغة ثقافيّة، وفكريّة، إجمالاً بينداتيّة (بين-ذاتيّة / intersubjective)، مساوية لمفصلة (لربط) جميع أشكال التّحكّم في العمل حول الرّأسمال، من أجل إنشاء الرّأسماليّة العالميّة. وبالتالي، فإنّ جميع التّجارب، والتّواريخ، والموارد والمنتجات الثقافيّة، قد آل أمرها، هي أيضاً، إلى التّمفصل (الارتباط) حول نظام ثقافيّ عالميّ (شامل / global) واحد متشكّل حول الهيمنة (hégémonie) الأوروبيّة والغربيّة. بعبارة أخرى، لقد عمدت أوروبا، بوصفها جزءاً أساسياً من النموذج العالميّ الجديد للقدرة، أيضاً إلى بسط هيمنتها على آليات التّحكّم في جميع أشكال التّحكّم في الذاتيّة (subjectivité)، وفي الثقافة، وبشكل خاصّ في المعرفة، وفي إنتاج المعرفة.

خلال السّيرورة التي أدّت إلى تلك النتيجة، لجأ المستعمرون إلى القيام بعمليات متنوعة تعرض شروطاً قادت إلى صياغة عالم جديد من علاقات السّيطرة البنداتيّة بين، من جهة، أوروبا والأوروبّانيّة، ومن جهة أخرى، بقيّة مناطق العالم وشعوبه، الذين كانوا قد وجدوا أنفسهم قد ألبسوا هويّات جيوسياسية جديدة.

١. حول سيّورة إنتاج هويّات تاريخيّة-جيوثقافيّة جديدة، انظر إدْمُونْدُو أُغُورْمَنْ، اختراع أمريكا، منشورات صندوق الثقافة الاقتصادية، مكسيكو، ١٩٥٤؛ خوسي راباسا، اختراع أمريكا، منشورات جامعة أوكلاهوما، نورمان، ١٩٩٣؛ إنريك دوسال، اختراع الأمريكتين، منشورات (Continuum)، نيويورك، ١٩٩٥؛ ف. ي. مُودِمِي، اختراع إفريقيا. الغنوصية. الفلسفة ونظام المعرفة، منشورات جامعة بلومينغتون، بلومينغتون، ١٩٨٨؛ شارل تيلي، الإكراه ورأس المال والدّول الأوروبيّة، أ. د. ١٩٩٠-١٩٩٢، منشورات (Blackwell)، كمبريدج، ١٩٩٠؛ إدوارد سعيد، الاستشراق، منشورات (Vintage Books)، نيويورك، ١٩٧٩. فيرناندو كورونيل، مرجع سابق.

- في البداية، جرد المستعمرون الشعوب المستعمرة مما وجدوا أنه، من بين المكتشفات الثقافية، هو الأصلح لتطوير الرأسمالية، وأنه في مصلحة المركز الأوروبي.
- ثم، لاحقاً، قاموا قدر الإمكان، أي بدرجات مختلفة، بقمع أشكال إنتاج المعرفة الخاصة بالمستعمرين، ونماذجهم في توليد المعنى، وعوالمهم الرمزية، ونماذجهم في التعبير وفي وضعية الذاتية (objectivation de la subjectivité).
- في هذا المجال كان القمع، كما نعلم، أشدَّ عنقاً، وأعمق وأدوم مع هنود أمريكا الإيبيرية، الذين كان مصيرهم أن يصبحوا ذوي ثقافة دُونية (سُفلية) (sous-culture)، أُمّية (غير مكتوبة)، بفعل غضب ميراثهم الفكري المَوْضَعَن (objectivé). لقد حدثت سيورة مماثلة في إفريقيا أيضاً. أمّا في حالة آسيا، فقد كان القمع، بلا أدنى شك، أقل بكثير، ما سمح ببقاء جزء هام من التاريخ ومن التراث الفكري المكتوب. وهذا، تحديداً هو منشأ مقولة الشرق.
- ثم، في مقام ثالث، قام المستعمرون بإجبار المستعمرين - وهنا أيضاً بدرجات متفاوتة حسب ما سمح به وضع كل حالة - على التعلّم الجزئي لثقافة المسيطرين، في جميع المجالات التي فيها مصلحة في ما يتعلق بإعادة إنتاج السيطرة، سواء في النشاط المادي، أو في النشاط الثقافي، أو في النشاط الذاتي، الديني بشكل خاص. طبعاً لقد كان الأمر متعلقاً أساساً بالتدين اليهودي-المسيحي. لقد أدت تلك السيورة المضطربة، كلها في الأمد البعيد، إلى استعمار المنظورات الإدراكية (المعرفية / cognitives)، وإلى استعمار طرائق توليد المعنى أو طرائق إضفاء المعنى على نتائج التجربة المادية أو البيئاتية، وإلى استعمار الخيال، وإلى استعمار مجال العلاقات البيئاتية للعالم، أي إنها قد أدت، إجمالاً، إلى استعمار الثقافة^١.
- وأخيراً، إن كون أوروبا قد نجحت في أن تصبح المركز للنظام-العالم (للنظام العالمي) الحديث، وفق صيغة فالرشتاين الحكيمة، قد نمى لدى الأوروبيين ميزة مشتركة بين جميع المسيطرين الاستعماريين والمتسلطين في التاريخ، هي المحورية-العرقية (العرق-محورية

١. حول هذه المسائل انظر جورج و. ستوكينغ الابن، الثقافة والتطور. مقالات في تاريخ الأنثروبولوجيا، منشورات (The Free Press)؛ وانظر روبرت س. يونغ، الرغبة الاستعمارية. التهجين في النظرية والثقافة والعرق، منشورات (Routledge)، لندن، ١٩٩٥؛ وانظر حنبل كيجانو، (الاستعمار والحدثة العقلانية)، مقالٌ مذكورٌ سابقاً. وانظر للكاتب نفسه، (استعمار القوة والثقافة والمعرفة في أمريكا اللاتينية) في حولى مارياتيكيوني، المجلد التاسع، العدد ٩، ليما، ١٩٩٧، وللكتاب نفسه أيضاً، «تأملات حول التعددية التخصصية، والتنمية والعلاقات بين الثقافات»، في بين المعارف. التعددية التخصصية في العمل: الرهانات والعقبات والتأنيح، منشورات اليونسكو/ERES، باريس، ١٩٩٢؛ سارج غروزنسكي، استعمار الخيال. المجتمعات الأصلية والتغريب في المكسيك الإسبانية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. منشورات (Gallimard)، باريس، ١٩٨٨.

/ (ethnocentrisme). لكن، في الحالة الأوروبية، كانت هذه الميزة تقوم على أساس وعلى حجة/مُبرّر فريدين: التصنيف العرقي لسكان العالم بعد غزو أمريكا. لقد مكن تجميع هاتين الظاهرتين، المحورية العرقية الاستعمارية والتصنيف العرقي الكوني، من تفسير لماذا وصل الأوروبيون، لا إلى الشعور بأنهم أرقى من جميع شعوب العالم الأخرى فحسب، بل بشكل أكثر تحديدًا، بأنهم أيضًا هم الأرقى طبيعيًا. لقد تمظهرت هذه الدعوى التاريخية من خلال عملية عقلية ذات أهمية أساسية لمجموع النموذج العالمي للقدرة، خاصة على مستوى العلاقات البيئاتية الهيمنية في نطاق هذا النموذج، وبشكل خاص، بالنسبة إلى منظوره للمعرفة: كان الأوروبيون قد صاغوا منظورًا زمنيًا جديدًا للتاريخ، وأعادوا موقعة الشعوب المستعمرة، كما أعادوا موقعة تواريخهم وثقافتهم الخاصة، أعادوا موقعتهم في الماضي على مسار تاريخي كان مألوه هي أوروبا^١. لكن، وبدلالة واضحة، كان الأوروبيون يفعلون ذلك لا على خط واحد متصل يشمل الأوروبيين، لكن ضمن مقولة (catégorie) أخرى مختلفة طبيعيًا. لقد كانت الشعوب المستعمرة أعرافًا سُفلى (inférieurs)، ولذلك، فهي سالفة (antérieurs) بالنظر إلى الأوروبيين.

لقد تم، وفق هذا المنظور، تصوّر الحداثة والعقلانية بوصفهما تجربتين ومنتوجين أوروبيين بشكل حصري. لقد تم، وفق وجهة النظر هذه، تقنين العلاقات البيئاتية والثقافية بين أوروبا، الغربية الموسّعة، وبين باقي مناطق العالم، بتوسّل لعبة تامة قائمة على مقولات (catégories) جديدة: الشرق/الغرب (Orient/Occident)، البدائي/المتحضّر (primitif/civilisé)، السحري-الأسطوري/العلمي (magique-mythique/scientifique)، اللاعقلاني/العقلاني (irrationnel/rationnel)، التقليدي (التراثي)/الحديث (traditionnel/moderne)؛ إجمالاً: أوروبا/غير-أوروبا (Europe/non-Europe). وهكذا، وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت المقولة الوحيدة التي تمّ الإقرار بها كآخر لأوروبا، أو للغرب، هي مقولة الشرق، لا هنود أمريكا، ولا سود إفريقيا. هؤلاء كانوا مجرد بدائيين. يمثل العرق، يقينًا، المقولة الأساسية الكامنة تحت هذا التصنيف للعلاقات بين الأوروبي وغير الأوروبي^٢.

١. انظر والتر مينيلو، الجانب المظلم لعصر النهضة: محو الأمية، والإقليمية، والاستعمار، منشورات جامعة ميتشيجن، آن آربور، ١٩٩٥؛ ج. م. بلوط، نموذج المستعمرين للعالم. نزعة الانتشار الجغرافي والتاريخ الأورومحوري، منشورات (The Guilford)، نيويورك، ١٩٩٣. إدغاردو لاندرو، (الاستعمار، والحداثة، وما بعد-الحداثة)، في مجلة حولية مارياتيكوينو، المجلد التاسع، العدد ٩، ليما، ١٩٩٧.

٢. يُوجد عددٌ هامٌ من المنظورات النقدية حول المقولات التي صيغت خلال حقبة السيطرة الاستعمارية الأوروبية

لقد فرض منظور المعرفة هذا، المزدوج (binaire) والثنائي (dualiste)، الخاصّ بالنزعة الأوروبيّة (eurocentrisme)، هيمنته على العالم أجمع عقب توسّع سيطرة أوروبا الاستعماريّة على باقي مناطق العالم. ليس ممكناً أن نفسّر بطريقةٍ أخرى، على الأقلّ بشكلٍ مُرضٍ، إرساء النزعة الأوروبيّة كمنظور معرفةٍ هيمنيّ (perspective de connaissance hégémonique)، أي النسخة الأوروبيّة للحدّات، وإرساء أسطورتَيْها الأساسيّتين المؤسّستين:

— أولاً: الفكرة-الصورة لتاريخ الحضارة الإنسانيّة كطريق/مسار (trajectoire) ينطلق من حالة الطّبيعة ويؤول إلى أوروبا.

— ثانياً: العمليّة التي تُرجع، إلى الاختلافات بين أوروبا وغير-أوروبا، معنى اختلافات ذات طّبيعة عرقيّة، لا معنى اختلافاتٍ تابعةٍ لتاريخ القدرة.

يُمكن لهاتين الأسطورتين، كليهما معاً، أن تكونا، بكلّ تأكيد، مطابقتين لعمق النزعة التطوّريّة (évolutionnisme) والنزعة الثنائيّة (dualisme)، حَجَرِي الزاوية في النزعة الأوروبيّة.

مسألة الحدّات

لا أنوي هنا أن أفتح مناقشةً حول مسألة الحدّات وحول تأويلها الأوروبيّ. لقد سخرتُ، فيما مضى، دراساتٍ أخرى لهذه المسألة، وسوف أرجع إليها بالدراسة لاحقاً. وهكذا، سوف لن تجدوا، فيما سأعرضه من الأفكار التّالية، امتحاناً للجدال حول الحدّات-مابعدالحدّات (modernité-postmodernité) وحول الفهرست (البيبلوغرافيا) الواسع لهذا الجدال. ومع ذلك، فإنّه من المناسب، خدمةً لأغراض هذا العمل، وخاصّةً في القسم التّالي، أن أُصرّ على عرض بعض النّقاط^١.

للعالم: من بين المنظورات الحاضرة نجد «دراسات التّابع» (études subalternes)، و«الدراسات مابعد-الاستعماريّة» (études postcoloniales)، و«الدراسات الثقافيّة» (études culturelles)، و«نظريّات التعدديّة الثقافيّة» (multiculturalisme). يُوجد، أيضاً، فهرستٌ طويلٌ، أطول من أن يسمح المجالُ بذكره هنا، وتشمل قائمةُ أسماء كتابه بعضَ المشاهير مثل جحا (GUHA)، وسيفاك (SPIVAK)، وإدوارد سعيد، وبابا (BHABHA)، وهول (HALL)، بشكلٍ خاصّ.

١. من بين دراساتي السّابقة انظر، بشكلٍ خاصّ، (الحدّات والهويّة والبيوتوبيا في أمريكا اللّاتينيّة)، منشورات «المجتمع والسياسة» (Sociedad y Política)، ليما، ١٩٨٨؛ وأيضاً (الاستعمار والحدّات/العقلانيّة)، مرجعٌ سابقٌ؛ وأيضاً «الدّولة-الأُمّة، المواطنُ والديمقراطيّة: أسئلةٌ مفتوحةٌ»، في هيلينا كُنزالاس، وهائفولّد شميث (إدارة)، الديمقراطيّة من أجل مجتمعٍ جديدٍ، منشورات (Nueva Sociedad)، كاراكاس، ١٩٩٨.

إنَّ الأوروبيين الغربيين، بظنهم أنَّهم هم المآل (الغاية / المنتهى / aboutissement) لمسار حضاريّ ينطلق من الحالة الطَّبِيعِيَّة [هيولى الحضارة]، يرون أنفسهم، أيضًا، أنَّهم هم حديثو الإنسانية (modernes de l'humanité) وحديثو تاريخ الحضارة، أيَّ أنَّهم هم الجِدَّة، وفي الآن نفسه، هم المرحلة الأرقى للجنس [البشريّ]. لكنَّ الأوروبيين، بما أنَّهم، في الآن نفسه، قد نَسَبوا باقي الجنس البشريّ لنوع هو أدون (أسفل)، بحسب الطَّبِيعَةِ، وبالتالي هو سالف - أيَّ إنَّه هو الماضي في مسار تطوُّر الجنس البشريّ - فإنَّهم، بالإضافة إلى ذلك، كانوا يظنُّون أنَّهم ليسوا الحاملين الوحيدين لهذه الحداثة فحسب، بل أيضًا أنَّهم هم مبدعوها وأبطالها/ مُحركوها الحصريُّون. لكنَّ ما يسترعي الانتباه ليس هو حقيقة أنَّ الأوروبيين قد ظنُّوا أنفسهم كذلك، وتصوروا أنَّهم كذلك هم أنفسهم وباقي الجنس البشريّ - ليس هذا هو امتياز الأوروبيين -، لكنَّ ما يسترعي الانتباه هو حقيقة أنَّهم كانوا قادرين على إنشاء هذا المنظور التاريخيِّ ونشره بطريقة هيمنية في نطاق العالم البيذاتيِّ الجديد المتعلِّق بالنموذج العالميِّ للقدرة.

طبعًا، لم تتأخَّر المقاومة الفكرية لهذا المنظور في الظهور في أمريكا اللاتينية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، لكنها تعزَّزت، خصوصًا، خلال القرن العشرين، وبشكلٍ أخصَّ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في علاقة بالجدل حول مسألة النمو/التخلف (développement/sous-développement). ونظرًا إلى أنَّ ذلك الجدَل قد ظلَّ، خلال مدَّة طويلة، خاضعًا لسيطرة ما يُسمَّى نظرية الحداثنة (théorie de la modernisation)^١ - من خلال متغيَّراتها المتضادة - التي كانت تدَّعي أنَّ الحداثنة لا تعني بالضرورة غربنة (تغريب / occidentalisation) المجتمعات والثقافات غير-الأوروبية، فإنَّ أحد الحُجج الأكثر رواجًا كان القول بأنَّ الحداثة هي ظاهرةٌ خاصَّةٌ بجميع الثقافات، لا بالثقافة الأوروبية أو الغربية فحسب.

إذا ما كان مصطلحُ الحداثة يُحيل، حصريًّا أو أساسيًا، إلى أفكار التجديد، والتَّقدُّم، والعقلانية العلمية، واللائكية، والعلمانية - وهي الأفكار والتَّجارب التي تُقرَن عادةً بهذا المصطلح -، يكون من البديهيِّ أنْ نقبل أنَّ هذه الظاهرة ممكنةٌ في جميع الثقافات وفي كلِّ الحقب التاريخية. نلاحظ، بلا جدال، وجود علامات هذه الحداثة لدى جميع ما يُعرَف بالثقافات العليا (الصِّين، والهند، ومصر، وروما، واليونان، وإمبراطوريات هنود أمريكا: المايا (Maya)، والأزتك (Azteque)،

١. تُوجد أدبياتٌ كثيرةٌ حول هذا الجدَل. يُمكنكم أنْ تجدوا حصيلةً في نصِّي (شبح التنمية في أمريكا اللاتينية)، في المجلة الفينيزولية للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ٢٠٠٠.

والتاوانتيسويو (Tawantinsuyu)^١، بما في ذلك العقلانية العلمية، والعلمانية في التفكير، إلخ. وذلك على الرغم مما يوجد بين تلك الثقافات من فوارق، ومما تنفرد به كلٌ واحدةٍ منها من ميزاتٍ خاصةٍ.

في الحقيقة، في هذا المستوى من البحث التاريخي يبدو من المضحك أن ننسب إلى الحضارات غير الأوروبية عقليةً أسطوريةً-سحريةً مثلاً، بعدها ميزةٌ معرفّةٌ، في مقابل العقلانية والعلم بوصفهما خاصّين بأوروبا؛ لأنّ الحقيقة هي أنّ عناصر تلك الثقافات، مثل المدن، والمعابد والقصور، والأهرامات، أو المدن الأثرية -مانشوبيشو (Machu Pichu)، أو أيضاً بوروبودور (Boro Budur)-، وأنظمة الريّ، ومسالك النقل الكبرى، والتّقانات التّعدينية، والفلاحيّة، والرياضيّات، والتّقاويم، والكتابة، والفلسفة، وتواريخها الخاصّة، والأسلحة والحروب، مع غضّ النظر عن مضامينها الرّمزيّة المحتملة، أو بالأحرى المُفترضة، توكّد وجود تطوّر علميٍّ وتقنيٍّ كانت قد وصلت إليه كلٌ واحدةٍ من تلك الثقافات العليا، حتى قبل أن تتشكّل أوروبا كـ (هوية-كيان) جديدة. أكثر ما يمكن أن نقوله، خلال الحِقبة الرّاهنة، هو أنّ التطوّر العلميّ والتقنيّ أعلى، وأنّ الاكتشافات والإنجازات العظمية قد تحقّقت تحت هيمنة أوروبا، وبشكلٍ عامٍّ، تحت هيمنة الغرب.

يعمد المدافعون على ملكيّة أوروبا لبراءة اختراع الحداثة، عادةً، إلى الرجوع إلى التاريخ الثقافيّ للعالم الإغريقيّ-الرومانيّ القديم وإلى العالم المتوسّطيّ [البحر الأبيض المتوسّط] السابق لغزو أمريكا، من أجل شرعنة ادّعائهم حصريّة براءة الاختراع هذه. هذه الحُجّة غريبةٌ بالنّظر إلى أنّها:

أولاً: تطمس حقيقة أنّ الجهة المتطوّرة فعلاً من ذلك العالم المتوسّطيّ قبل غزو أمريكا - ومهما كان مجال هذه الحداثة التي نضعها بعين الاعتبار - كان هو العالم اليهوديّ-الإسلاميّ.

ثانياً: تطمس حقيقة أنّه في ظلّ ذلك العالم [المتوسّطيّ] كان قد حُفِظ التّراثُ الثقافيّ الإغريقيّ-الرومانيّ، والمدن، والتّجارة، والفلاحة التّجاريّة، والنّشاط المنجميّ، وصناعة النّسيج، والفلسفة، والتّاريخ، عندما كانت أوروبا خاضعةً للإقطاع ولظلاميّتها الثقافيّة.

ثالثاً: تطمس حقيقة أنّه، من المحتمل جدّاً، كون تنجير (mercantalisation) قوّة العمل، وعلاقة الرّأسمال-الأجر، قد ظهر خلال ذلك العصر، وأنّه لم يشهد توسّعاً نحو شمال أوروبا المستقبل إلّا خلال مرحلة تطوّره.

١. كلمةٌ في لغة الكيشوا (Quéchua)، تشير إلى امبراطوريّة الإنكا (Inca) أو (امبراطوريّة الأحياء الأربع). لغة الكيشوا هي لغةٌ هنديّةٌ أمريكيّةٌ (في الأرجنتين والبيرو وبوليفيا).

رابعاً: تطمس حقيقة أنّ مركز النشاط الثقافي لم يبدأ بالانتقال إلى مركز-الشمال لأوروبا المستقبل إلا مع هزيمة الإسلام [العالم الإسلامي]، ومن ثمّ انتقال الهيمنة على السوق العالمية إلى المنطقة الجديدة، بفضل غزو أمريكا.

لذلك، فإنّ المنظورَ الجغرافيَ الجديدَ للتاريخ، والثقافة التي نشأت في نطاقه التي تفرض هيمنتها عالمياً، يستلزم طبيعياً، جغرافياً جديدةً للقدرة. إنّ فكرة الغرب-الشرق متأخرةً زمنياً وقد ولدتها الهيمنة البريطانية. وهل يجب علينا أن نذكر، أيضاً، بأنّ خطّ غرينويتش يمرّ عبر لندن، لا إسبيلية ولا البندقية [ولا مكة ولا القدس]؟^١

وبهذا المعنى، فإنّ الادّعاء الأوروبي الذي يجعل أوروبا المُنتجَ للحدث والعامل الحصريّ في نشأتها، والذي يزعم أنّ كلّ حدثٍ للشعوب غير الأوروبية هي أوربة (européisation)، هو ادّعاء محوريّ-عرقى (ethnocentrique)، وفي نهاية المطاف، هو ادّعاء آخرق، فاقداً للحجّة. لكن، من جهة أخرى، إنّ كان يُفترض أنّ مصطلح الحدث له مرجعية حصرية هي العقلانية، والعلم، والتقانة، إلخ..، فإنّ الاستجواب (questionnement) الذي نخضع له التجربة التاريخية ينبغي ألاّ يختلف في شيء عن ذلك الذي تصوّغه النزعة المحورية-العرقية الأوروبية؛ وهكذا ينبغي أن يُختزل الجدُل في الخصومة حول الأصالة والحصرية المتعلّقتين بملكية الظاهرة المسماة (الحدث)، وأن يوضع، منذئذ، على الميدان نفسه، وأن يتبنّى منظور النزعة الأوروبية نفسه.

لكن، تُوجدُ مجموعة من العناصر، القابلة للاستدلال عليها، والتي تستدعينا لصياغة تصوّر للحدث متميّز كلياً، يُثبت وجودَ سيورة تاريخية خاصة بـ النظام-العالم (النظام العالمي) الحاضر. من الواضح أنّ مرجعياتها وميزاتِها السابقة غائبة في هذا التّصوّر، لكنّها تُوجد فيه، بالأحرى، بوصفها جزءاً من عالم من العلاقات الاجتماعية، والمادية والبيداتية، التي قضيتها المركزية هي التحرّر الإنساني كمصلحة تاريخية للمجتمع، وبالتالي، أيضاً، كمكان مركزي للتّنازع/النزاعية (conflictualité). في حدود عملي هذا، سأكتفي بتقديم بعض الاقتراحات، بشكل مختصر ومُبسّط^٢.

إنّ نموذج القدرة الحاضر هو في المقام الأول، أوّل نموذج عالمي حقاً في التاريخ المعروف؛ وذلك في العديد من المعاني الخاصة:

١. بهذا الخصوص، ينفع الرجوع إلى الملاحظات الحكيمة لـ روبرج. س. يونج، مرجع سابق.

٢. من أجل نقاش أعمق انظر: الحدث والديموقراطية: المصالح والنراعات (سيشّر قريباً في حولة مارياتيغوينو، ج ١٢، العدد ١٢، ليما، ٢٠٠٠).

أولاً: هو الأول حيث تتم فصل (تتباط)، في نطاق كل من مجالات الوجود الاجتماعي، جميع أشكال التحكم في العلاقات الاجتماعية المتعلقة به، المعروفة تاريخياً، صائغاً في كل عصر بنية وحيدة تتمتع بعلاقات منظومية بين مختلف مكوناتها؛ والأمر نفسه يصدق على العلاقات على مستوى النموذج أجمع.

ثانياً: هو الأول الذي أخضعت فيه كل من تلك البنيات، المتعلقة بكل من مجالات الوجود الاجتماعي، لهيمنة مؤسسية قد أنشئت في نطاق السيرة التي شكلت نموذج القدرة هذا نفسه وطوره. وهكذا، فإننا، بالنسبة للتحكم في العمل وفي موارده وفي منتجاته، نجد المشروع الرأسمالي؛ وبالنسبة للتحكم في الجنس (sexe) وفي موارده وفي منتجاته، نجد العائلة البورجوازية؛ وبالنسبة للتحكم في السلطة وفي مواردها وفي منتجاتها الدولة-الأمة (État-nation)؛ وبالنسبة للتحكم في البيئات، نجد النزعة الأوروبية^١.

ثالثاً: توجد كل من تلك المؤسسات ضمن علاقة تواقف (interdépendance) مع كل واحدة من المؤسسات الأخرى؛ لذا فإن نموذج القدرة مصوغ كمنظومة^٢.

رابعاً: وأخيراً، إن هذا النموذج العالمي للقدرة هو الوحيد الذي ضم تحت هيمنته مجموع سكان المعمورة.

بهذا المعنى الخاص، تمثل البشرية الحاضرة، في مجموعها، أول نظام-عالم (نظام عالمي) شامل (système-monde global) معروف في التاريخ؛ إنه ليس عالمًا مثل ذلك العالم الذي كوّنته، ربّما، الحضارات الأخرى من قبل، الصين، والهند، مصر، واليونان، وروما، وإمبراطوريات هندو أمريكا: المايا، والأزتك أو التاوانتينسويو. لم تكن تلك العوالم المحتملة تملك قاسمًا مشتركًا فيما بينها، سوى السيطرة الاستعمارية/الإمبراطورية (coloniale-impériale)، وعلى العكس مما تقدّمه السردية الاستعمارية الأوروبية، ليس من المؤكد أنّ الشعوب الملحقة بأحد تلك العوالم كانت قد تبنت، هي أيضًا، منظورًا أساسيًا حول العلاقات بين الإنساني (humain) وباقي الكون (univers). لم يكن المسيطرون الاستعماريون لكل من تلك النماذج يتمتع بالظروف، ولم

١. في موضوع المقترحات النظرية لهذا التصور للقدرة، انظر (استعمارية القدرة ومؤسساتها)، ندوة حول استعمارية القدرة ومجالاتها الاجتماعية، منشورات جامعة بينكامتون، بينكامتون، نيويورك، أبريل (نيسان) ١٩٩٩، نسخة مصورة.

٢. بذلك المعنى الذي يُقيد بأن العلاقات بين الأجزاء والكل ليست اعتباطية، وأنّ الكل مُهيمن على أجزائه على مستوى توجيه حركة المجموع. وليس ذلك بمعنى منظومي (sens systémique)، أي عاكس لعلاقات الأجزاء في ما بينها ومع المجموع بوصفها ذات طبيعة منطقية-وظيفية (nature logico-fonctionnelle). هذا الأخير لا يكون إلا في الآلات وفي الأجسام، ولا يكون، أبدًا في العلاقات الاجتماعية.

يكن لديهم، بلا شك، مصلحة في مجانسة (homogénéisation) الأشكال الأساسية للوجود الاجتماعي لجميع الشعوب الخاضعة لسيطرتهم. في المقابل، يملك العالم الحاضر، الذي بدأ بالتشكل مع غزو أمريكا، ثلاثة عناصر مركزية مشتركة تؤثر في الحياة اليومية لجميع شعوب العالم: استعمارية القدرة، والرأسمالية، والتزعة الأوروبية.

لكن لا تعني هيمنة نموذج القدرة هذا، البتة شيئاً آخر، سوى أنّ التناظر (اللاتجانس) التاريخي-الثقافي قد تمّ اجتثاثه في نطاق الأماكن الخاضعة لسيطرته. وفي المقابل، يعني طابعه الشامل أنّه توجد قاعدة أساسية للممارسات الاجتماعية المشتركة، وأنّه يوجد كذلك مجالاً بينائياً (sphère intersubjective) يلعب دور المجال المركزي للتوجيه القيمي (axiologique) للمجموع. من أجل ذلك، نجد أنّ المؤسسات الهيمنية داخل كلّ مجال من الوجود الاجتماعي هي كونية ضمن سكان العالم بوصفها نماذجاً بينائياً، على منوال الدولة-الأمة، والعائلة البورجوازية، والمؤسسة الرأسمالية، والعقلانية الأوروبية.

ونتيجة لذلك، توجد خديعة يستبطنها مصطلح الحادثة. تدخل الحادثة في أيامنا مجموع سكان العالم، وكلّ تاريخ الخمسمائة عام الأخيرة، وكلّ العوالم أو العوالم السابقة المترابطة، في نطاق النموذج العالمي (الشامل) للقدرة، ويشمل ذلك كلّ واحد من أجزائه المتميزة أو القابلة للتمييز، نظراً إلى أنّها قد تكونت معاً، بوصفها جزءاً أصيلاً من عمليتي إعادة التعريف وإعادة البناء التاريخي لكلّ منها من خلال إدماجها في النموذج العالمي الجديد والمشارك للقدرة، وبوصفها حلقة وصل بين عقلانيات متعددة.

بعبارة أخرى، لكوننا نتكلّم عن تاريخ جديد ومختلف، يتمتّع بتجارب خاصة، لا يمكن للقضايا التي يُجيز لنا هذا التاريخ صياغتها — بل يفرضها علينا — أن تُستكشف، وبدرجة أقلّ أن يجادل فيها وأن تُرفض، عن طريق التّصور الأوروبي للحادثة؛ ولذا فإنّه من غير الممكن الكلام عن أنّ الأمر يتعلّق بظاهرة أوروبية صرف، أو أنّها ظاهرة تنشأ داخل جميع الثقافات. إنّ الأمر يتعلّق بشيء جديد ومختلف خاصّ بنموذج القدرة العالمي هذا. إنّ كان من الواجب حفظ الاسم فيجب أن يتعلّق الأمر — على أيّ حال — بحادثة أخرى.

إنّ القضية المركزية التي تهمننا هنا هي التالية: إلى أيّ حدّ يمكن أن نتكلّم عن وجود تجديد فيما يتعلّق بالحادثة؟ وهل يتوقّف الأمر عند التطوير وإعادة تعريف التجارب والاتجاهات والسيرورات الخاصة بعوالم أخرى، أو أنّ الأمر يشمل، أيضاً، ما أنتج خلال التاريخ الخاصّ بالنموذج العالمي الحاضر للقدرة؟

اقترح دوسال مقولة/مصطلح «الحدثة العابرة» (transmodernité) كبديل للمنظور الأوروبي الذي يزعم أن أوروبا هي المنتج الأصلي للحدثة^١. ووفق هذا الاقتراح، فإن إنشاء الأنا الفردي المتميز (Moi individuel différencié) هو ظاهرة جديدة قد استجدت مع غزو أمريكا - في أوروبا، لكن أيضاً في مجموع العالم الذي تشكل انطلاقاً من غزو أمريكا -، ويمثل علامة (ماركة / marque) الحدثة. وبذلك، ينسف دوسال إحدى الأساطير المفضلة لدى النزعة الأوروبية. إلا أنه ليس من الثابت أن الأنا الفردي المتميز هو ظاهرة تابعة حصرياً للحقبة المفتوحة مع غزو أمريكا.

توجد، بالتأكيد، علاقة عليّة بين السيرورات التاريخية التي انطلقت مع غزو أمريكا وبين التحوّلات المتعلقة بالذاتية (subjectivité) أو، بالأحرى، بالبيداتية (intersubjectivité) الخاصة بجميع الشعوب كلما اندمجت في النموذج العالمي الجديد للقدرة. تقود تلك التحوّلات إلى نشوء ذاتية جديدة فردية، وجماعية أيضاً، أي إلى نشوء بيداتية جديدة. إن الأمر يتعلق، إذن، بظاهرة جديدة يرتبط ظهورها بشكل وثيق بغزو أمريكا، وبهذا المعنى فإنها تمثل جزءاً من الحدثة. لكن تلك التحوّلات، مهما كانت طبيعتها، لا تتدخل من خلال الذاتية الفردية، ولا أيضاً من خلال الذاتية الجماعية [البيداتية]، الخاصة بالعالم الموجود سابقاً، راجعة على نفسها (مُسحبة من الميدان / tournée sur elle-même)؛ بعبارة أخرى، ولأجل استعادة الصورة القديمة، لا تظهر تلك التحوّلات كما وُلدت مينرفا من جبين جوبيتر، لكنها تعبير ذاتي أو بيداتي لفعل الناس في العالم في زمنٍ محدّد.

من وجهة النظر هذه، من الضروري أن نُقرّ بأن غزو أمريكا، ونتائجها المباشرة على السوق العالمية وعلى تشكيل النموذج العالمي الجديد للقدرة، هو تحوّل تاريخي ضخم حقاً، لم تنحصر آثاره عند حدود أوروبا، بل تخطتها إلى باقي مناطق العالم أيضاً. لا يتعلق الأمر بتحوّلات داخل العالم المعروف اكتفت بتغيير بعض معالمه فحسب، بل يتعلق الأمر بتحوّل كامل للعالم نفسه. وهذا هو تحديداً، بلا شك، العنصر المؤسّس للذاتية الجديدة: إدراك التغيّر التاريخي. إن هذا العنصر هو الذي يُطلق سيورة إنشاء منظور جديد حول الزمن وحول التاريخ. يقود إدراك التغيّر إلى فكرة المستقبل، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق فقط بمجال الزمن حيث يمكن أن تحصل التغيّرات. المستقبل هو حيز زمني مفتوح. يمكن للزمن أن يكون جديداً منذ أن يكفّ عن كونه امتداداً للماضي

١. إنريك دوسال، اختراع الأمريكتين. كسوف الآخر وأسطورة الحدثة، منشورات (Continuum)، نيويورك، ١٩٩٥.

فحسبُ. ومنذئذ، يمكن أن يتبخر التّصوُّرُ الاختزاليُّ المعهودُ للتّاريخ الذي يحصره في مجرد أحداثٍ قد وقعت -سواءً أعلّق الأمرُ بحادثٍ طبيعيٍّ أم بحادثٍ ناتجٍ عن قراراتٍ إلهيّةٍ أو مجهولةٍ مثل القدر (المصير)- بل يجب أن يتصوّر التّاريخُ، أيضًا، على أنّه شيءٌ يمكن أن يفعله النّاسُ، من خلال حساباتهم، ونواياهم، وقراراتهم. فالتّاريخُ، إذن، هو شيءٌ يمكن أن يكون موضوعًا للتّوقّعات (projections)، وبالتالي، يمكن أن يكون له معنى^١.

لقد وُلد، مع غزو أمريكا، عالمٌ كاملٌ من العلاقات الجديدة الماديّة والبيداتيّة. بهذا المعنى، من المناسب أن نفترض أن مصطلح الحداثة لا تنحصر مرجعيّته فيما يقع في مجال الدّاتيّة، على الرّغم من الأهميّة العظيمة لهذه السيرورة -سواءً أعلّق الأمرُ ببروز الأنا الفرديّ أم بنشوء عالمٍ جديدٍ من العلاقات البيداتيّة بين الأفراد وبين الشّعوب المندمجة، أو التي هي في طور الاندماج، في التّظام- العالم (التّظام العالميّ) الجديد وفي التّموذج العالميّ للقدرة، الخاصّ به. يرصد مصطلحُ الحداثة، أيضًا، التّغيّرات التي تحدث في جميع مجالات الوجود الاجتماعيّ للشّعوب، وبالتالي لجميع أعضائها الفرديّين، وذلك في البعد الماديّ كما في البعد الدّاتيّ من تلك العلاقات. وفيما يتعلّق بسيرورتيّ قد بدأتا مع تكوين أمريكا، سيرورة إنشاء نموذجٍ عالميّ جديدٍ للقدرة، وإدماج كلّ شعوب العالم في هذه السيرورة، وسيرورة إنشاء نظام-عالمٍ كاملٍ ومعقّد، يجدر بنا، أيضًا، أن نسلم بأننا نقف أمام حقبة تاريخيّة كاملة. بعبارةٍ أخرى، لقد تكوّن، انطلاقًا من غزو أمريكا، مكانٌ/زمانٌ جديدٌ، ماديًّا وذاتيًّا: إن هذا هو ما يُخفيه مصطلحُ الحداثة.

إلاّ أنّه قد تبيّن أن تحديدَ وسط-شمال أوروبا الغربيّة كمركزٍ للهيمنة على هذا العالم هو أمرٌ حاسمٌ لسيرورة الحداثة؛ فهو يسمح بتفسير لماذا كان مركز الصّياغة الفكرية لهذه السيرورة موجودًا في المكان نفسه، ولماذا أصبحت تلك النسخة هي المهيمنة عالميًّا. وهذا يُمكننا، أيضًا، من فهم لماذا سوف تلعب استعماريّة القدرة دورًا من الدّرجة الأولى فيما يتعلّق بذلك الإنشاء الأوروبيّ للحداثة. يمكننا، بكلّ سهولة، أن نتوقّع تلك السيرورة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تمّ إثباته آنفًا، أي الطّريقة التي ترتبط عبرها استعماريّة القدرة بعملية تركيز الرّأسمال، والإجارة (salarariat) وسوق الرّأسمال في أوروبا، وأخيرًا، تركيز المجتمع والثّقافة المضمومتين إلى تلك التّحديات، في أوروبا أيضًا. بهذا المعنى، لقد كانت الحداثة استعماريّة منذ نشأتها. لكنّ هذا يُمكن أيضًا من فهم لماذا كان تأثيرُ السيرورة العالميّة للحداثة أكثرَ مباشرةً وفوريّةً في أوروبا.

١. انظر: الحداثة والهويّة واليوبيويا في أمريكا اللاتينيّة، مرجع سابق.

في الواقع، لقد كانت الممارسات الاجتماعية الجديدة الملازمة لنموذج القدرة العالمي الرأسمالي - أي تركيز الرأسمال والإجارة، وسوق الرأسمال الجديدة، كل ذلك مضمومًا إلى المنظور الجديد حول الزمن والتاريخ، ومضمومًا إلى مركزية مسألة التغير التاريخي في نطاق ذلك المنظور بوصفها تجربة وفكرة - لقد كانت كلها تتطلب، بالضرورة، نزع القداسة (dé-sacralisation) عن المراتب الطبقيّة الاجتماعية وعن السلطات، سواءً على مستوى البعد المادي للعلاقات الاجتماعية أو على مستوى البعد البيداتي؛ نزع القداسة عنها، وتغيير البنى والمؤسسات المتعلقة بها أو تدميرها. إنّ تفرّد (individuation) الأشخاص لا يكتسب معنى إلا في هذا السياق: الحاجة إلى مكان داخلي خاصّ لكي نفكر، ولكي نشكّ، ولكي نقرر؛ الحرية الفردية، إجمالاً، ضدّ التقييدات الاجتماعية الجامدة، وبالتالي، الحاجة للعدالة الاجتماعية بين الأفراد.

لكنّ التّحديدات الرأسمالية تشترط أيضًا، في الحركة التاريخية نفسها، ألا يتمّ استعمال تلك السيروارات الاجتماعية، والمادية والبيداتية، إلا في نطاق العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالاستغلال والسيطرة؛ علاقات تمثّل، بالتالي، ميداناً للنزاعات المتحمورة حول المقصد (الوجهة/ orientation) - أي الغايات -، ووسائل تلك السيورة وحدودها. لقد كان التّحكّم بالرأسمال، بالنسبة لمن يمسكون بالقدرة، هو الذي يقرّر غايات السيورة، ووسائلها وحدودها، وسيبقى كذلك. تُمثّل السوق القاعدة، لكنّ أيضًا الحدّ، لعدالة اجتماعية ممكنة التّحقّق بين الناس. بالنسبة للمستغلّين من الرأسمال (exploités du capital)، وعمومًا بالنسبة للخاضعين لنموذج القدرة، تُوجد الحداثة أفق تحرير للناس من كلّ علاقة، ومن كلّ بنية ومن كلّ مؤسسة مرتبطة بالسيطرة والاستغلال، لكنّها تخلق أيضًا الشروط الاجتماعية التي تدفع نحو هذا الأفق.

إذن، فالحداثة هي أيضًا قضية نزاعات مصالح اجتماعية. إحداها هي الدّمقرطة (démocratisation) المستمرة للوجود الاجتماعي للناس. بهذا المعنى، فإنّ كلّ مصطلح للحداثة هو بالضرورة غامض ومتناقض^١.

هنا تحديدًا، يميّز تاريخ تلك السيورات، بشكل واضح جدًّا، أوروبا الغربية عن مناطق باقي العالم، وفي الحالة التي نحن بصدد دراستها، يميّز أوروبا عن أمريكا اللاتينية أيضًا. في أوروبا الغربية، يُمثّل (تركيز/ concentration) علاقة الرأسمال-الأجر المحور الأساس لاتّجاهات علاقات التّصنيف الاجتماعي ولبنية القدرة الخاصة لها.

١. انظر: الدولة - الأمة والمواطنة والديمقراطية: أسئلة مفتوحة، مرجع سابق، وانظر أيضًا: شبح التّمتية، مرجع سابق.

وهذا يندرج تحت المواجهات مع النظام القديم، أي مع الإمبراطورية ومع البابوية، خلال الحقبة التي سُميت حقبة الرأسمال التنافسي. لقد كانت تلك المواجهات تمنح لقطاعات الرأسمال غير المسيطرة وللمستغلين، أفضل الشروط للتفاوض حول وضعيتهم في نطاق القدرة، وكذلك حول بيع قوة عملهم.

من جهة أخرى، لقد كانت تخلق أيضاً الشروط التي تمكن من علمنة بورجوازية صرفة، للثقافة وللذاتية. تُعدّ الليبرالية إحدى التعبيرات الجلية لذلك السياق المادي والذاتي للمجتمع في أوروبا الغربية.

في مقابل ذلك، في باقي مناطق العالم، وفي أمريكا اللاتينية بشكل خاص، كانت الأشكال الأكثر انتشاراً للتحكم في العمل هي الأشكال غير الأجرية، على الرغم من أنها كانت تصبّ عمومًا في صالح الرأسمال، ما يعني أنّ علاقات السيطرة والاستغلال كانت علاقات تكتسي طابعاً استعماريًا. لقد ترافق الاستقلال السياسي، انطلاقاً من القرن التاسع عشر، في أغلب البلدان الجديدة، بالركود الاقتصادي وبتراجع الرأسمال، وعزز الطابع الاستعماري للسيطرة الاجتماعية والسياسية في الدول المستقلة شكلياً. لقد كانت أورومحورة (euro-centrement) الرأسمالية الاستعمارية/الحديثة، بهذا المعنى، حاسمة بالنسبة للمصائر المتباينة بين أوروبا وباقي مناطق العالم، في إطار سيورة الحداثة^١.

٢. استعمارية القدرة والنزعة الأورومحورية

لقد أنتجت الصياغة الفكرية لسيورة الحداثة منظوراً معرفياً ونمطاً لإنتاج المعارف يعرضان بشكل جليّ جداً طبيعة نموذج القدرة العالمي: الاستعماري/الحديث، والرأسمالي، والأورومحوري. لقد كان ذلك المنظور وذلك النمط يتميّزان بـ(النزعة الأورومحورية)^٢.

يشير مصطلح (النزعة الأورومحورية)، هنا، إلى منظور للمعرفة، كانت صياغته المنهجية قد بدأت في أوروبا الغربية قبل القرن السابع عشر، مع أنّه يغوص بجذوره جزئياً في فترات سابقة بل قديمة، من التاريخ، والذي أصبح خلال القرون اللاحقة، مهيمناً عالمياً تبعاً لسيطرة أوروبا

١. انظر: الحداثة والهوية واليوتوبيا في أمريكا اللاتينية، مرجع سابق. واستعمارية السلطة والديمقراطية والمواطنة في أمريكا اللاتينية، في أمريكا اللاتينية: الديمقراطية والإقصاء، منشورات (L'Harmattan)، باريس، ١٩٩٤.

٢. لقد تطوّرت سريعاً أدبيات الجدل حول النزعة الأورومحورية. يُوجد موقفٌ يختلف عن الموقف الذي يُوجّه مقالي هذا، مع وجود شبه بينهما، هو الموقف الذي يدعمه سمير أمين، النزعة الأورومحورية، منشورت (Monthly Review)، نيويورك، ١٩٨٩.

البورجوازية. لقد تحققت نشأته بشكل متزامن ومتعاقد، مع العلمنة البورجوازية للفكر الأوروبي، وكذلك مع التجربة، ومع ضرورات نموذج القدرة العالمي الرأسمالي، الاستعماري/الحديث، الذي أقيم منذ غزو أمريكا. ومنذئذ، لم يعد الأمر يتعلق بمقولة (catégorie) تشمل، كلياً، التاريخ الإدراكي/المعرفي (cognitif) لأوروبا أجمع، ولا لتاريخ أوروبا الغربية بشكل خاص. بعبارة أخرى، لا ترجع هذه المقولة إلى مجموع طرق المعرفة الخاصة بجميع الأوروبيين في جميع العصور، بل إلى عقلانية، أو إلى منظور معرفي خاص، أصبح مهيمناً عالمياً من خلال استعماره لكل الآخرين، السابقين وجوداً والمختلفين عنه، وفرض نفسه عليهم وعلى معارفهم الملموسة الخاصة، سواء في أوروبا أو في باقي مناطق العالم.

في نطاق عملي هذا، أنوي معالجة بعض المسائل التي ترتبط مباشرة بالتجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية، لكن، من دون انحصار مرجعيتها فيها طبعاً.

الرأسمال والرأسمالية

قبل كل شيء، إن النظرية التي تطرح علاقة، تعاقبية (تسلسلية / séquentielle) تاريخية أحادية المسار وصالحة كونياً، بين جميع الأشكال المعروفة للعمل وللتحكم في العمل - وهي أشكال مُمَهَّمَة (conceptualisées) أيضاً بوصفها علاقات أو أنماط إنتاج - وبشكل خاص بين الرأسمال وما قبل-الرأسمال، يجب أن تتم أشكلتها (problématiser) من جديد، على أقل تقدير في ما يخص أمريكا، وإعادة إدراجها في نطاق الجدل المعاصر في مجال العلوم الاجتماعية.

من وجهة النظر الأوروبية، يُنظر إلى التبادل (المعاملة بالمثل / réciprocité)، وإلى الرق، وإلى القنانة (servidumbre)، وإلى الإنتاج التجاري المستقل، يُنظر إليها جميعاً على أنها تشكل تسلسلاً تاريخياً سابقاً وممهّداً لتجوير (mercantilisation) قوة العمل. إنها تمثل ما قبل-الرأسمال (pré-capital)؛ وهي لا تُعتبر مختلفة عن الرأسمال فحسب، بل هي تُعتبر، أيضاً، متعارضة معه بشكل جذري. ومع ذلك، فإن الواقع يشهد بأن تلك الأمور لا تظهر، في أمريكا، وفق تعاقب تاريخي أحادي المسار (unilinéaire)؛ لا واحد منها يمثل امتداداً لأشكال سابقة للحقبة الرأسمالية، ولم يتكشف، أيضاً، أنها متعارضة مع الرأسمال.

في أمريكا، أسس الرق ونظم، بقصد، باعتباره سلعة لإنتاج سلع موجهة إلى السوق العالمية، وهكذا، فقد كان مُسَخَّرًا لخدمة أغراض الرأسمالية ومتطلباتها. وقد كان الأمر كذلك أيضاً بالنسبة للقنانة التي فرضت على الهنود، من خلال إعادة تعريف مؤسسات التبادل المتعلقة بهم لخدمة

الغايات نفسها، أي إنتاج السلع الموجهة إلى السوق العالمية. وأخيراً، لقد أسس الإنتاج المستقل ووسّع في إطار هدفٍ مشابهٍ.

يعني ذلك أن جميع أشكال العمل والتحكم في العمل في أمريكا كانت موجودةً متزامنةً، وكانت أيضاً متمفصلةً (متراصةً) حول محور الرأسمال والسوق العالمية. ونتيجةً لذلك، فقد اتخذت، بالاشتراك مع الرأسمال وحوله، نصيباً في نموذج جديد لتنظيم العمل، بجميع أشكاله المعروفة تاريخياً، والتحكم فيه. لقد صاغاً، معاً، منظومةً جديدةً: هي الرأسمالية.

من المرجح أن الرأسمال، باعتباره علاقةً اجتماعيةً قائمةً على تجيير قوة العمل، قد ظهر حوالي القرنين الحادي عشر والثاني عشر، في مكان ما في المنطقة الجنوبية من الجزيرة الإيبيرية و/أو في شبه الجزيرة الإيطالية، كما في العالم الإسلامي لأسبابٍ جلية. إذن، فظهوره سابقٌ لغزو أمريكا. إلا أن الرأسمال لم يكن موجوداً في أي مكان من العالم، قبل إنشاء أمريكا، في حالة تمفصل (ارتباط) بنيوي مع جميع أشكال تنظيم قوة العمل والعمل، والتحكم فيهما. كما أنه لم يكن، البتة، مسيطراً على أي منها. لم يحصل أن استطاع الرأسمال أن يُعزّز مكانته وأن يكتسب سيطرةً عالميةً تامةً (prédominance) إلا مع غزو أمريكا، حتى صار، تحديداً، المحور الذي ترتبط به جميع الأشكال الأخرى من أجل تلبية احتياجات السوق العالمية. لم يصبح الرأسمال نمط الإنتاج المسيطر إلا بهذه الطريقة.

لقد كان الرأسمال موجوداً، إذن، قبل غزو أمريكا. إلا أن الرأسمالية لم تكتسب، كمنظومة لعلاقات الإنتاج، أي باعتبارها تنظيمًا متنافراً (غير متجانس) لجميع أشكال التحكم في العمل، وفي موارده، وفي مُنتجاته، تحت سيطرة الرأسمال - ما سيمثل مستقبلاً الاقتصاد العالمي وسوقه -، لم تكتسب تماسكاً تاريخياً إلا مع ولادة أمريكا. منذئذٍ، لم يوجد الرأسمال، أبداً، ولا يستمر في وجوده بعد، إلا باعتباره المحور المركزي للرأسمالية، ولا يستمر وجوده بطريقة منفصلة، ولا أيضاً منعزلة. لم يكن، أبداً، مسيطراً بطريقةٍ أخرى، على المستوى العالمي والشامل، وما كان يستطيع، على الأرجح، أن يتطور بشكلٍ آخر.

النزعة التطورية والنزعة الثنوية

على منوال الروابط الموجودة بين الرأسمال وما قبل-الرأسمال، تمت صياغةُ خطِّ أفكار مماثل لعرض الروابط بين أوروبا وغير-أوروبا (non-Europe). وكما أكدنا آنفاً، تتمثل الأسطورة المؤسّسة للسردية الأوروبية والمحورية للحدث في فكرة وجود حالةٍ طبيعية (état de nature) بوصفها نقطة

الانطلاق لسيرورة الحضارة، والتي مألها (غايتها) هو الحضارة الأوربية أو الغربية. تلك الأسطورة هي الأصل للمنظور التطوري (perspective évolutionniste)، ذي الصبغة الأورومحورية تخصيصاً، الذي يصور التاريخ الإنساني بوصفه سيرورة مدفوعة بحركة وتغيرات أحادية المسار (unilinéaires)، وأحادية الوجهة (الغاية) (unidirectionnels). ضمت تلك الأسطورة إلى التصنيف العرقي لشعوب العالم. وأنتج ذلك الضم رؤية تمتزج في نطاقها بشكل مفارق النزعة التطورية (évolutionnisme) والنزعة الثنوية (dualisme). لا معنى لتلك الرؤية إلا بوصفها تعبيراً عن النزعة المحورية-العرقية (ethnocentrisme) المتفاقمة الخاصة بأوروبا الناشئة حديثاً - والتي صارت ممكنة بفضل موقعها المركزي والمسيطر في نطاق الرأسمالية العالمية الاستعمارية/الحديثة -، بالارتكاز على الأفكار المؤسطة، المتعلقة بالإنسانية والتقدم، التي كانت قد بدأت بالظهور - وهي بنات تدين في نشأتها لحركة الأنوار -، وعلى فكرة العرق التي كانت رائجة، بوصفها مقياساً أولاً للتصنيف الاجتماعي الكوني لسكان العالم.

لكن التاريخ مختلف كلياً. من جهة، لما غزا الإيبيريون أمريكا، ثم سمّوها واستعمروها (ومنها المنطقة الشمالية، أو أمريكا الشمالية، التي سوف يحتلها البريطانيون بعد ذلك بقرن من الزمان)، وجدوا أنفسهم في مواجهة عدد كبير من الشعوب المختلفة، لكل منها تاريخها الخاص، ولغتها، واكتشافاتها، ومُنتجاتها الثقافية، وذاكرته وهويته. الأسماء الأكثر تطوراً المعروفة منها هي: الأزتك، والمايا، والشيمو (Chimus)، والأيمارا (Aymaras)، والإنكا والشيشا (Chibchas)، إلخ. بعد ذلك بثلاثمائة سنة، تم توحيد الجميع تحت اسم جامع: الهنود. لقد كانت تلك الهوية الجديدة عرقية واستعمارية وسلبية. لقد حدث الأمر نفسه للناس المجلوبين بالقوة من إفريقيا المستقبل، كعبيد: الأشانتي (Ashantis)، واليوروبا (Yorubas)، والزولو (Zoulous)، والكونغو (Congos)، والباكونغو (Bacongus)، إلخ. خلال مدة ثلاثمائة سنة أصبحوا يحملون اسماً جامعاً موحدًا: السود.

لقد كان لذلك المنتج الذي أفرزه تاريخ القدرة الاستعمارية نتيجتان حاسمتان:

الأولى، واضحة: لقد تم تجريد جميع تلك الشعوب من هوياتها التاريخية الخاصة والفريدة. والثانية، ربما تكون أقل وضوحاً، لكنها لا تقل أهمية وحاسمة: لقد كانت هويتهم الجديدة، العرقية والاستعمارية والسلبية، تستتبع حرمانهم من موقعهم في تاريخ الإنتاج الثقافي على مستوى الوجود البشري. وفيما سيلي من الزمن، لم يكونوا يمثلون سوى أعراق سُفلى، قادرين فقط على إنتاج ثقافات سُفلى. لقد كان ذلك يستتبع أيضاً إعادة موقعتهم (re-positionnement) في الزمن التاريخي

الجديد الذي أنشئ مع غزو أمريكا أولاً، ثم مع إنشاء أوروبا: منذئذٍ أصبحوا يمثلون الماضي. لقد تبين، إذن، أنّ نموذج القدرة المؤسّس على الاستعماريّة (colonialité) غير قابل للفصل عن نموذج إدراكيّ (معرفيّ)، أي عن منظور جديد للمعرفة يمثل في نطاقه كلّ ما هو غير-أوروبيّ الماضي، وبذلك فهو سافلٌ، وبدائيٌّ دائماً.

فضلاً عن ذلك، فإنّ أوّل هويّة جيوثقافيّة حديثة وعالمية كانت هي أمريكا. وكانت أوروبا هي الثانية، وقد أنشئت كنتيجة لغزو أمريكا، لا العكس. لقد أمكن تكوين أوروبا ككيان/هويّة (entité/identité) تاريخي جديد، قبل كلّ شيء، بفضل العمل المجانيّ للهنود، وللّسود، ولهجناء أمريكا، وبفضل تقاناتهم المتقدّمة في المجال المنجميّ والفلاحيّ، وبفضل وجود مواردهم الخاصّة، كالذهب، والفضّة، والبطاطا، والطماطم، والتبغ، إلخ^١. وذلك لأنّه في الواقع قد تشكّلت على هذه القاعدة منطقة من العالم كمقرّ للتحكّم في الطرُق [التجاريّة البحريّة] الأطلسيّة، والتي أصبحت، هي الأخرى، وعلى القاعدة نفسها، الطرُق الحاسمة للسوق العالميّة. لم تتأخّر تلك المنطقة عن البروز بوصفها أوروبا. وهكذا، فقد تكاوت [تبادلنا التكوين] أمريكا وأوروبا تاريخياً، بوصفهما الهويّتين الجيوثقافيتين الأوّليّين للعالم الحديث.

لكن، اقتنع الأوروبيون، منذ القرن السابع عشر، وخاصّة خلال القرن الثامن عشر، أنّ ولادتهم كحضارة كانت بلحاظ ما ذاتيّة، على هامش التاريخ الذي بدأ مع غزو أمريكا، وأنّهم إضافة إلى ذلك، يجسّدون المآلّ لمسار مستقلّ كان قد بدأ مع اليونان كمصدر أصليّ وحيد. وكانو قد توصّلوا أيضاً إلى نتيجة تقول إنّهم، طبيعيّاً (أي عريقاً)، أرقى من جميع الأعراق الأخرى؛ لأنّهم كانوا قد تمكّنوا من غزوهم جميعاً ومن فرض سيطرتهم عليهم. أرقى من جميع الأعراق

تُمكننا مقابلة التجربة التاريخيّة بمنظور المعرفة الأوروبيّ من استخراج بعض المميّزات الأساسيّة للزعة الأوروبيّة:

الأولى: الرّبطُ الفريدُ بين نزعة ثنويّة (ماقبل-الرّأسمال/الرّأسمال، غير-الأوروبيّ/الأوروبيّ، البدائيّ/المتحضّر، التقليديّ (التراثيّ)/الحديث، إلخ). ونزعة تطوريّة أحاديّة المسار، وأحاديّة الوجهة (الغاية)، تقود من الحالة الطّبيعيّة [السّفلى / هيولى الحضارة] إلى المجتمع الحديث الأوروبيّ [الأرقى / الأسوة الحضاريّة].

١. حول هذه النّقطة انظر، هرمان فيولا وكارولين مارغولي، بذور التّغيير. إحياء ذكرى مرور خمسمائة عام، منشورات (Smithsonian Institute)، واشنطن، ١٩٩١.

الثانية: تطبيع الاختلافات الثقافية الموجودة بين المجموعات البشرية بتقنينها من خلال فكرة العرق.

الثالثة: إعادة الموقعة الزمنية المشوهة (re-positionnement temporal distordu) لجميع تلك الاختلافات، بما يجعل غير-الأوروبي إنساناً ينتمي إلى الماضي.

لقد كانت تلك العلميّات الفكرية، كلّها، متواقفة (interdépendantes)، بشكلٍ جليّ، ولم يكن بالإمكان أن تُجنّى ثمارها وأن تُطوّر من دون استعمارية القدرة.

التجانس/الاستمرارية والتنافر/القطيعة

مثلاً يمكننا أن نلاحظ في عصرنا هذا، فإنّ منظور المعرفة الأوروبية، بفعل أزمته الجذرية، هو اليوم مجالٌ يُثير الكثير من الأسئلة. في هذا المنظور، أرغب في ذكر صورتين إشكاليّتين:

الأولى: فكرة التغيّر التاريخيّ مُتصوّراً كسيرورة أو كحين من الزمن يتحوّل خلاله كيانٌ أو وحدةٌ إلى شيءٍ آخرٍ بشكلٍ مستمرٍّ، ومتجانسٍ وتامٍّ، ويغادر السّاحة التاريخيّة بشكلٍ مطلقٍ. وهذه المَعَادَرَةُ تُمكن كياناً مُعادلاً من أن يشغل مكانه، ذلك كلّهُ يستمرُّ وفق سلسلةٍ تعاقبيّةٍ. بعبارةٍ أخرى، إنّ فكرة التاريخ كنظورٍ أحاديّ المآل وأحاديّ المسار لا يمكن أن تكون ذات معنى، ولا أن يكون لها وجودٌ.

الثانية: يتولّد من ذلك كلّهُ حقيقةٌ أنّ كلّ وحدةٍ منفصلة، مثل (اقتصاد/مجتمع)، أو (نمط إنتاج)، في حالة التّحكّم في العمل (الرأسمال أو الرّق)، أو (عرق/حضارة)، في حالة المجموعات البشرية، هي كيانٌ/هويّةٌ متجانسةٌ. وفوق ذلك، كلٌّ من تلك الوحدات هي بنيةٌ مكوّنةٌ من عناصرٍ متجانسةٍ رُبِطت فيما بينها بطريقةٍ متّصلةٍ ومنظوميّةٍ (systÉmique)، لا منهجيّةٍ (systÉmatique).

إلاّ أنّ التجربة التاريخيّة قد أثبتت أنّ الرأسماليّة العالميّة بعيدةٌ عن أن تكون متجانسةً ومستمرّةً (continue). بل على العكس من ذلك، وكما تدلّ حالة أمريكا، فإنّ النّموذج العالميّ للقدرة المعروف باسم الرأسمالية هو جوهريّاً بنيةٌ مكوّنةٌ من عناصرٍ متنافرةٍ، سواءً على مستوى أشكال التّحكّم في العمل - والموارد - والمُنتجات (أو علاقات الإنتاج)، أو على مستوى الشّعوب والتّواريخ المتمفّصلة (المترابطة) في نطاقه. وبالتالي، فإنّ مثل تلك العناصر مترابطةٌ فيما بينها ومع المجموع، بطريقةٍ متنافرةٍ ومنفصلةٍ (متقطّعةٍ)، بل بطريقةٍ نزاعيّةٍ. والعناصرُ نفسُها، كلٌّ منها مَصْنُوعٌ بالطريقة نفسها.

ولذلك، فإنّ كلّاً من علاقات الإنتاج تلك هي ذاتها بنيةٌ متنافرةٌ. وينطبق ذلك بشكلٍ خاصٍّ

على الرأسمال، منذ أن نوّكد أن جميع المراحل والأشكال التاريخية لإنتاج القيمة ولتملّك فائض القيمة (مثلاً، التراكم البدائي، فائض القيمة المطلق، الموسّع والمكثف، أو وفق تسمية أخرى، المصنّع، والرأسمال التنافسي، والرأسمال الاحتكاري، والرأسمال العابر للقارات أو العالمي، أو ما قبل-الفوردي، والفوردي، وذو اليد العاملة الكثيفة، وذو الرأسمال مرتفع الكثافة (الضخم)، وذو المعلومة الكثيفة، إلخ.) هي في نشاط متزامن وتعمل مع بعض في نطاق تركيب معقد لنقل القيمة والقيمة المضافة. وهذا الأمر صحيح أيضاً فيما يتعلق بالأعراق، بما أن الكثير من الشعوب المتنوعة والمتنافرة في ذواتها، وفي تاريخها، وفي اتجاهاتها التاريخية الخاصة بالحركة وبالتغير، قد جمعت تحت السمة (العلامة) العرقية نفسها، مثلاً هندي أو أسود.

هذا التنافر ليس بنيوياً، ولا قائماً على علاقات بين عناصر متزامنة في وجودها، فحسب. بالنظر إلى التواريخ المتنوعة والمتنافرة من هذا النوع، التي مُفصلت فيما بينها في نطاق بنية واحدة للقدرة، من المناسب أن نقر بالطابع التاريخي-البنيوي لهذا التنافر. وبالتالي، فإن سيرونة التغير لهذا الكل الرأسمالي لا يمكن أن يكون، بأي شكل من الأشكال، تحولاً متجانساً ومستمرّاً للمنظومة أجمع، ولا حتى على مستوى أي من مكوناتها الكبرى. يستحيل أيضاً أن يختفي هذا الكل بشكل كامل ومتجانس من الساحة التاريخية، وأن يحل محله كل آخر معادل. لا يمكن للتحول التاريخي أن يكون أحادي المسار، أو أحادي المآل (الغاية)، أو متسلسلاً (متعاقباً) أو تاماً. يمكن للمنظومة، أو للنموذج الخاص للترابط البنيوي، أن تُفكك؛ لكن، حتى في هذه الحالة، يمكن لكل من عناصرها أو لبعضها أن تتربط، بل يجب عليها أن تتربط في نطاق نموذج بنيوي آخر، كما حصل، بشكل جلي، لمكونات نموذج القدرة الما قبل -استعماري في تاوانتيسويو، مثلاً^١.

النزعة الثنوية الجديدة

وأخيراً، وبناءً على أهدافنا الحاضرة، من الملائم أن نعرض مسألة العلاقات بين الجسد واللاجسد (non-corps) في المنظور الأورومحوري، سواءً لكونها تدور حول النمط الأورومحوري لإنتاج المعرفة، أو لكونها، حسب رأيي، ذات علاقة وثيقة بمسألتي العرق (RACE) والنوع (GENRE).

١. حول أصل مقولة التنافر التاريخي-البنيوي انظر عملي (ملاحظات حول مفهوم الهامشية الاجتماعية)، منشورات (CEPAL)، سانتياغو الشيلي، ١٩٦٦. لقد أدمج هذا النص، لاحقاً، في مجلد (كتاب) الإمبريالية والهامشية في أمريكا اللاتينية، منشورات (Mosca Azul)، ليما، ١٩٧٧، كما يمكنكم مراجعة، (التنوع الهيكلي الجديد في أمريكا اللاتينية)، للكاتب نفسه، في هانز سونتاغ (إدارة)، مواضيع جديدة، محتوي جديد، منشورات (UNESCO-Nueva Sociedad)، كاراكاس، ١٩٨٨.

إنّ التّمييز بين الجسد واللاّجسد في التّجربة الإنسانيّة هو تقريباً مسألة كونيّة (عالميّة) طيلة التّاريخ الإنسانيّ، ومشاركة بين جميع الثقافات أو الحضارات المعروفة تاريخياً. لكنّ تُوجد مسألة أخرى أيضاً مشاركة بينها كلّها - إلى حين ظهور النزعة الأوروبيّة - هي مسألة الحضور المتزامن الدائم لعنصرين بوصفهما بُعدين ملازمين للكائن البشريّ، مهما كان الجانب أو الهيئة أو السلوك الذي ننظر إليه من خلاله.

تمثّل سيرورة الفصل بين مُكوّنَي الكائن البشريّ جزءاً أصيلاً من تاريخ طويلٍ للعالم النّصرانيّ (المسيحيّ) يقوم على فكرة أولويّة (أسبقيّة / primauté) الرّوح على الجسد. لكنّ هذا التّاريخ يطرح أيضاً غموضاً دائماً وغير معالجٍ بعد، يكتنف رؤية اللاّهوت النّصرانيّ حول هذه النّقطة بشكلٍ خاصّ. تمثّل الرّوح يقيناً الجانب المميّز في الخلاص، لكنّ في آخر المطاف الجسد هو الذي يُبعث، لكونه الغاية للخلاص.

من المؤكّد إضافةً إلى ذلك أنّ أولويّة الرّوح قد تعزّزت، بل قد تفاقمت، في ظلّ ثقافة نصرانيّة قمعيّة - ناتجة عن الصّراعات مع المسلمين واليهود - خاصّةً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في أوج عصر محاكم التفتيش. بما أنّ الجسد هو الموضوع الأساس في تلقّي القمع، فقد برز الرّوح بوصفه منفصلاً تقريباً، عن العلاقات البيداتيّة داخل العالم النّصرانيّ. لكنّ ذلك الأمر لم يتمّ التّنظير له، أيّ إنّّه لم يتمّ جعله منهجياً موضوعاً للنّقاش والدّرس والبناء العلميّ، قبل ديكارت، لِمَا بلغت سيرورة العلمنة البوجوازيّة للفكر النّصرانيّ أوجهاً^١.

لقد شهدنا مع ديكارت^٢ حدوث تحوّل على مستوى المقاربة القديمة لثنائيّة الجسد واللاّجسد. وهكذا، فإنّ ما كان حضوراً متزامناً مستمرّاً للعنصرين في جميع مراحل حياة الكائن البشريّ، أصبح مع ديكارت فصلاً (ميّزاً) جذريّاً بين (العقل/الذات)، و(الجسد). ليس العقل علمنةً لفكرة الرّوح في

١. أنا دائماً الاستفهام، في نفسي، حول موضوع أصل أحد أهم الشّعارات التي ترفعها الليبراليّة: «يجب احترام الأفكار». بالمقابل، يُمكن تعذيب الجسد وسحقه، وقتله. نحن الأمريكيّين اللّاتينيّين، لدينا عادةً أنّ نذكر، بإعجاب وفخر، استفزاز شهيد كان مُقاوماً للاستعمار، أطلقه قبل أن يتمّ إعدامه بقطع رأسه، بقوله: «أيّها البرابرة (أيّها المتوحّشون)، لا يُمكن إعدام (قطع رؤوس) الأفكار! (Barbares, on ne décapite pas les idées)». أنا أدعو الآن إلى البحث عن أصل هذا القول في تلك الثّنويّة الديكارتية الجديدة التي حوّلت الجسد إلى مجرد طبيعة.

٢. انظر: [روني ديكارت]، خطاب في المنهج (مقال في المنهج، حديث الطّريقة)، انظر أيضاً: [ديكارت]، التأمّلات، وكذلك [ديكارت] وصف جسم الإنسان، في [ديكارت] الأعمال الفلسفيّة، منشورات (Alquié)، باريس، ١٩٦٣-١٩٦٧. يُؤكّد بول بوسكيي، مُحقّقاً، حقيقة كون النزعة الديكارتية (cartésianisme) هي ثنويّة متطرّقة جديدة. انظر: الجسد ذلك المجهول، منشورات (L'Harmattan)، باريس، ١٩٩٤.

مفهومه اللاهوتي فحسب، بل هو أيضًا تحوُّلٌ انتهى إلى هويّة-كيان (ID-ENTITÉ) جديدة، هي (العقل/الذات)، الذي هو الكيان الوحيد القادر على المعرفة العقلانيّة، والذي لا يمثل الجسد، بإزائه سوى موضوع للمعرفة، ولا يمكنه إلا أن يكون كذلك. الكائنُ البشريُّ، وفق وجهة النظر هذه، هو بامتياز كائنٌ موهوبٌ عقلاً، وهذه الموهبة تُصوّر بوصفها مودعةً حصراً في الروح. وهكذا، فإنّ الجسد لكونه تعريفاً عاجزاً عن العقل (بالمعنى المصدري، أي التفكير / *raisonner*)، لا علاقة له بـ(العقل/الذات). وبمجرد أن يُثبتَ هذا الفصلُ الجذريُّ بين (العقل/الذات)، وبين الجسد، يصبح من الواجب عرضُ العلاقات بينهما فقط لكونها علاقات بين العقل (الذات) الإنساني، وبين الجسد (الطبيعة) الإنساني، أو بين العقل (*esprit*) والطبيعة (*nature*). وبهذا الشكل، فإنّ الجسد يُختزل، في منظور العقلانيّة الأوروبيّة، في موضوعٍ للمعرفة، خارجَ مجال (العقل/الذات).

من دون تلك الوضعية للجسد (جعل الجسد موضوعاً / *objectivation*) بوصفه طبيعةً، ومن دون إجلائه من مجال العقل، كان من العسير إمكانُ السعي للتّظهير علمياً لقضيّة العرق، كما قام بها الكونت دو غويينو خلال القرن التاسع عشر^١. وفق ذلك المنظور الأوروبيّ، حُكم على بعض الأعراق بكونها سُفلى؛ لأنّها لا تتكوّن من ذوات عقلانيّة. لقد شُبّهت بمواضيعٍ للدراسة، وبالتالي فقد عُدت أجساداً أقرب إلى الطبيعة. بمعنى ما، جعلهم هذا الاعتبارُ قابليْن للاخضاع للسيطرة وللإستغلال. وفق أسطورة الحالة الطّبيعيّة (*état de nature*) تلك، وأسطورة سيرورة الحضارة، التي مألّها وغيّتها القصوى هي الحضارة الأوروبيّة، فإنّ بعض الأعراق - السّود (أو الأفارقة)، والهنود، وذوي اللّون الزيتوني، والصّفّر (أو الآسيويين)، بهذا التّرتيب - هم أقرب إلى الطبيعة من البيض^٢. لم تُصبح السّعوب غير-الأوروبيّة مُعتبرةً، لا أقلّ إلى غاية الحرب العالميّة الثّانية، قبل كلّ شيءٍ موضوعاتٍ للمعرفة وللسيطرة/الإستغلال من الأوروبيين، إلّا انطلاقاً من ذلك المنظور الخاصّ.

لقد أثّرت تلك التّزعّة الثّويّة، الجديدة والجذريّة (المتطرّقة)، لا في العلاقات العرقيّة للسيطرة فحسب، بل أيضاً في علاقات السيطرة الجنسيّة (*sexuelles*)، التي كانت أقدمَ وجوداً. فيما سيلي من الزّمن، تمّ تجميدُ مكانة النّساء، وبشكلٍ أخصّ مكانة نساء الأعراق السّفلى، تماماً كما حصل مع بقيّة الأجساد؛ وكلّما كانت الأعراق [مُعتبرة] أسفل في التّصنيف، كانت [مُعتبرة] أقرب إلى الطّبيعة، أو، في ما يتعلّق بالعبيد السّود، كانوا في الطّبيعة.

١. آرثور دو غويينو، مقالاتٌ عن عدم المساواة بين الأجناس البشريّة، باريس، ١٩٥٣-١٩٥٧.

٢. إزاء تانك السيرورتين داخل الذّاتيّة الأوروبيّة، إنّهُ لأمراً ذو دلالة أنّ المقولة الوحيدة الشبيهة بمقولة الغرب، هي مقولة الشرق، وما زالت كذلك بعد، بما أنّ السّود (إفريقيا)، أو الهنود (أمريكا قبل الولايات المتّحدة) لم يكن لهم الشّرف بأن يكونوا آخر أوروبا أو الغرب.

من المُرجَّح أن مسألة النوع (الجندر / genre) هي من آثار تلك النزعة الثنوية المتطرفة الجديدة، بوصفها جزءاً أصيلاً من المنظور الإدراكي (المعرفي) ذي النزعة الأوروبية، مع التنبيه إلى أن هذه المبحث يحتاج إلى مزيدٍ من التعميق.

خلال القرن الثامن عشر، تشابكت تلك النزعة الثنوية المتطرفة الجديدة مع الفكرتين المؤسَّطرتين في المسيرة الإنسانية، التَّقدُّم (progrès) والحالة الطَّبيعية (état de nature)، اللتين هما الأسطورتان المؤسَّستان للنسخة الأوروبية للحدث. لقد وُلِدَ ذلك الأمرُ ذلك المنظور التاريخي ذا النزعة الثنوية/التطورية الخاص. وهكذا، فإنَّ كلَّ (غير-الأوروبيين) يُمكن أن يُعدَّوا من جهةٍ كـ (ماقبل-أوروبيين)، وفي الوقت نفسه، أن يُوضَّعوا في سلسلة تاريخية مستمرة تقود من البدائي إلى المتحضَّر، من غير العقلاني (السَّفيه) إلى العقلاني (الرَّشيد)، ومن التقليدي (التراثي) إلى الحديث، ومن الأسطوري-السَّحري إلى العلمي. بعبارة أخرى، تقود تلك السلسلة من (غير-الأوروبي/ماقبل-الأوروبي) إلى شيءٍ ينبغي عليه، مع مرور الزمن، أن يتأورب (s'européanise)، وأن يتحضَّر (se modernise).

من الواجب أن نأخذ بعين الاعتبار تجربة الاستعمار (colonialisme) وتجربة الاستعمارية (colonialité) في مجملها، وإلاَّ فإنَّه سيكون من العسير تفسيرُ هذه البصمة الفكرية، تماماً كما سيتعسَّر شرحُ حقيقة هيمنة النزعة الأوروبية العالمية الدائمة. لا يمكن، تفسيرُ طابعِ منظور المعرفة هذا ولا تفسير مساره بمجرد الاكتفاء بالإرجاع إلى متطلبات الرأسمال وحدها، بما هو رأسمالٌ، بل ينبغي عدم القيام بذلك من الأساس.

٣. النزعة الأوروبية والتَّجربة التاريخية في أمريكا اللاتينية

يعمل منظور المعرفة الأوروبي، عند تطبيقه على التَّجربة التاريخية لأمريكا-اللاتينية، كمرآة تُشوِّه ما تعكسه. في الواقع، إنَّ الصَّورة التي نراها على هذه المرآة ليست وهمية (chimérique) كلياً، بالنظر إلى أننا نمتلك [في أمريكا اللاتينية] عدداً كبيراً من المميَّزات التاريخية الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة، تعلق بالعديد من الجوانب المادية والبيدائية. لكننا، في الوقت نفسه مختلفون جوهرياً [عن الأوروبيين]. وينتج عن ذلك حقيقة أننا لما ننظر في مرآتنا الأوروبية، فإنَّ الصَّورة التي نراها معكوسة فيها هي بالضرورة جزئية ومُشوَّهة.

تتمثَّل المأساة (التراجيديا) في أنَّه قد تمَّ سَوِّقنا، جميعاً، بوعيٍ منا أو بدون وعيٍ، طوعاً أو

كرهًا، إلى النظر إلى هذه الصورة وإلى قبولها لأنها صورتنا، وأنها لا تنتمي إلّا لنا وحدنا. وبهذا الشكل، فإننا نستمرّ في أن نكون ما ليس هو نحن. وينتج عن ذلك أننا لم نوفّق أبدًا إلى تشخيص مشاكلنا الحقيقية، وبدرجة أقلّ لم نوفّق في حلّها، وإن حدث أن وفّقنا فبطريقة جزئية ومشوّهة.

النزعة الأورومحورية و(المسألة الوطنية): الدولة-الأمة

أحد الأمثلة الواضحة لهذه المأساة، التي ولّدتها الأخطاء، في أمريكا اللاتينية هو تاريخ ما يُسمّى المسألة الوطنية؛ بعبارة أخرى: تاريخ مشكلة الدولة-الأمة الحديثة في أمريكا اللاتينية.

الأُمم والدول ظاهرة قديمة، إلّا أنّ ما نُسَمِّيهِ الدولة-الأمة الحديثة هو تجربة فريدة تمامًا. يتعلّق الأمر بمجتمع قد تمّت وطأنته (صير وطنًا / nationalisé)، وبذلك، فقد نُظِمَ سياسيًا في شكل دولة-أمة. ويستلزم هذا الأمر وجود مؤسسات حديثة للمواطنة وللديموقراطية السياسية؛ أي شكل ما من الديموقراطية، نظرًا إلى أنّ كلّ سيرورة معروفة للوطننة المجتمعية (nationalisation sociétale) في العصر الحديث قد تمّت من خلال ديمقراطية نسبية (أي تحددها الرأسمالية)، لكن هامة وحقيقية، للتحكّم في العمل، وفي موارده الإنتاجية، وديمقراطية للتحكّم في إنشاء المؤسسات السياسية وفي إدارتها. وهكذا، فإنّ المواطنة بإمكانها أن تتوصّل إلى إرساء عدالة شرعية، مدنية وسياسية بين أناس غير متساوين اجتماعيًا^١.

الدولة-الأمة هي إحدى أشكال المجتمع المفرد (المنظور إليه كأفراد منفصلين / individualisé)؛ لذلك يمكن لأفرادها أن يستشعروا فيها هويّة. لكن كلّ مجتمع هو بنية للقدرة (structure de pouvoir)؛ فالقدرة هي التي تربط أشكال الوجود الاجتماعي المتفرقة والمتنافرة، ببعضها في نطاق كلّ واحد، هي المجتمع. تتميز كلّ بنية للقدرة، جزئيًا أو كليًا، بسيطرة بعض أفراد المجتمع، هم عادة فريق محدّد، على آخرين. وبالتالي، فإنّ كلّ دولة-أمة هي بنية للقدرة، تمامًا مثلما أنّها نتاج للقدرة، وللصّيغ الناتجة عن النزاعات حول التحكّم في العمل، وفي موارده وفي مُتّجاته؛ وحول التحكّم في الجنس (sexe)، وفي موارده وفي مُتّجاته؛ وحول التحكّم في السّلطة (autorité) وفي عنفها الخاص؛ وحول التحكّم في البيدايئة؛ وحول التحكّم في المعرفة.

إلّا أنّ أيّ دولة-أمة حديثة إذا ما أمكنها أن تبرز لشعبها بوصفها هويّة، فليس ذلك بسبب كونها يُمكن أن تُتصوّر بمميّزات جماعة فحسب^٢. يحتاج أعضاؤها إلى حيازة شيء حقيقي ومشارك،

١. حول هذه النقطة انظر عملي (الدولة-الأمة والمواطنة والديمقراطية: أسئلة مفتوحة)، مرجع سابق.

٢. كما يقترح بينيديكت أندرسون في المجتمعات المتخيّلة، منشورات (Verso)، لندن، ١٩٩١. يُمكنكم أن تجدوا مناقشة

شيءٍ يتقاسمونه. تُترجم مثل هذه الحاجة، في جميع الدول-الأُمم الحديثة الحقيقية، في تشارك ديمقراطيٍّ، يتفاوت ضعفاً وقوةً، في توزيع التحكم في القدرة (pouvoir). هذه هي الطريقة الخاصة لمجانسة (homogénéisation) الدّوات في الدولة-الأُمّة. إنّ كلّ مجانسة لشعبٍ دولة-أُمّة حديثة هي جزئيةٌ ومؤقتةٌ، وتتجسّد في المشاركة الديمقراطيّة الجماعيّة في التحكم، إنشاءً وإدارةً، في مؤسّسات السّلطة العامّة وفي إوليّاتها (ميكانيزماتها) الخاصّة بها في ممارسة العنف [القانوني]. وهكذا، فإنّ ممارسة المشاركة تتمّ جوهريّاً في مجال الوجود الاجتماعيّ المرتبط بالدولة؛ ولذلك، يتمّ تعريفها صراحةً بأنّها مشاركةٌ سياسيّةٌ. لكنّ، لا يُمكن لهذا المجال أن يكون ديمقراطيّاً، أي أن يستتبع (يتضمّن) مواطنةً معرّفةً كمساواةٍ قانونيّةٍ ومدنيّةٍ بين أناسٍ مُموضّعين في علاقات القدرة، إذا ما كانت العلاقات الاجتماعيّة في جميع مجالات الوجود الاجتماعيّ الأخرى غير ديمقراطيّة جذريّاً (بشكلٍ متطرّف)، أو مناقضةً للديموقراطيّة^١.

بما أنّ كلّ دولة-أُمّة هي بنيةٌ للقدرة، بإمكاننا أن نصرّح بأنّ الأمر يتعلّق بقدرة تشكّل بهذا المعنى. تنطلق السيرورة، بشكلٍ متفاوت، من قدرةٍ سياسيّةٍ مركزيّةٍ تتمّ ممارستها على أرضٍ محدّدة وعلى شعبٍ معيّن؛ لأنّ كلّ سيرورةٍ محتملةٌ للوطننة لا يُمكن أن تحدث إلّا داخل مكانٍ معيّن وفي فترةٍ زمنيّةٍ ممتدّة. يجب أن يكون هذا المكان ثابتاً، بدرجةٍ ما، طيلة فترةٍ زمنيّةٍ طويلة. وبالتالي، فإنّه من الضروريّ وجود قدرةٍ سياسيّةٍ ثابتةٍ ومركزيّة. وبهذا المعنى، فإنّ هذا المكان هو بالضرورة مكانٌ سيطرةٍ قد كان محلّ نزاعٍ وانتزاعٍ في حربٍ مع خصومٍ آخرين.

في أوروبا، بدأت السيرورة التي قادت إلى تكوين القدرة التي أخذت شكل الدولة-الأُمّة، بدأت بظهور عددٍ صغيرٍ من النّوى (جمع نواة) السياسيّة التي غزت مكاناً سيطرتها وفرضت نفسها على الشّعوب والهويّات المتنوّعة والمتنافرة التي كانت تعيش فيها. وذلك يعني أنّ الدولة-الأُمّة بدأت كسيرورةٍ استعمارٍ شعوبٍ معيّنة لشعوبٍ أخرى، وبهذا المعنى، فقد كانت الشّعوب المستعمرة شعوباً أجنبيّةً. في بعض الحالات الخاصّة، على منوال حالة إسبانيا التي ارتكز تكوينها على أمريكا وعلى مواردها الضّخمة والمجانبة، تضمّنت تلك السيرورة طرد بعض المجموعات، مثل المسلمين واليهود، الذين عدّوا أجانبٍ غير مرغوبٍ فيهم. لقد كانت تلك أوّل تجربةٍ للتطهير

أعمق حول هذه النقطة في عملي (الدولة-الأُمّة والمواطنة والديمقراطيّة: أسئلة مفتوحة)، مرجع سابق.

١. يمكنكم أن تجدوا مناقشةً أوسع حول حدود شروط الديمقراطية ضمن بنية قدرة رأسماليّة في (شبح التّمنية في أمريكا اللاتينيّة)، مرجع سابق، وكذلك في (الدولة-الأُمّة والمواطنة والديمقراطيّة: أسئلة مفتوحة)، مرجع سابق.

العِرْقِيّ في العصر الحديث، تبعها إرساء تلك المؤسّسة الفريدة المسماة «شهادة نقاء الدّم»^١ (certificat de pureté du sang).

إضافةً إلى ذلك، إنّ سيرورة مَرَكْزَة (centralisation) الدّولة، التي سبقت تشكّل الدّول-الأُمم، قد حدث بالتوازي مع ممارسة السّيطرة الاستعماريّة التي انطلقت مع غزو أمريكا؛ بعبارة أخرى، تزامناً مع تشكّل الإمبراطوريّات الاستعماريّة لتلك الدّول المركزيّة الأوروبيّة. تتضمّن تلك السّيرورة إذن حركةً تاريخيّةً مزدوجةً:

— فمن جهةٍ أولى، الاستعمار الدّاخليّ لشعوب ذوات هويّاتٍ مختلفة، لكنّها تسكن الأقاليمَ نفسَها التي حوّلت إلى أماكن سيطرةٍ داخليّةٍ، تلك الأماكن نفسها التي سوف تُصبح في المستقبل، الدّول-الأُمم.

— وبالتّوازي، الاستعمار الإمبراطوريّ أو الخارجيّ لشعوب لم تكن تملك هويّاتٍ مختلفةً عن هويّات المستعمرين فحسب، بل كانت أيضاً تسكن الأقاليمَ التي لم تكن تُعدّ أماكنَ للسيطرة الدّاخليّة، والتي بعبارةٍ أخرى: لم تكن تمثّل جزءاً من دُول-أُمم المستعمرين المستقبليّة.

وفق هذه القراءة، إذا ما انكبنا على دراسة ما حدث فيما يتعلّق بأولى الدّول المركزيّة الأوروبيّة، وأماكن سيطرتها (شعوباً وأقاليم)، وكذلك على دراسة سيرورات الوطننة الخاصّة بها، يُمكننا أن نلاحظ أنّ الاختلافات واضحةٌ جدّاً. لا يكفي وجودُ دولةٍ مركزيّةٍ قويّةٍ لإطلاق سيرورةٍ متعلّقةٍ بمجانسة (homogénéisation) شعبٍ قد كان من قبل متنوعاً ومُتَنافِراً (غير متجانسٍ)، لأجل توليد هويّةٍ عامّةٍ مشتركةٍ، وكذلك لإيجاد ولاءٍ قويٍّ ودائمٍ إزاء تلك الهويّة. من بين تلك الأمثلة تمثّل فرنسا على الأرحح التّجربة الأكثر نجاحاً، وتمثّل إسبانيا التّجربة الأقلّ نجاحاً.

لِمَ نجحت فرنسا، فيما أخفقت إسبانيا؟ لقد كانت إسبانيا في بداياتها أكثر غنىً وأشدّ قوّةً من نديداها بفارق كبير. إلّا أنّها بعد طردها المسلمين واليهود من أراضيها، توقّفت إنتاجيّتها وازدهارها، وأصبحت حلقة وصلٍ لنقل (courroie de communication) الموارد من أمريكا إلى المراكز الصّاعدة الخاصّة بالرّأس مال الماليّ الماركنتيليّ. في الوقت نفسه، وبعد نجاح الهجوم العنيف الذي حصل ضدّ استقلاليّة المجتمعات الرّيفيّة، وضدّ استقلاليّة المدن والبلدات (bourgs/ burgos)، ظلّت تحت حاكميّةٍ بنيّةٍ قدرةٍ سيّديّةٍ (structure de pouvoir seigneuriale) وتحت سلطةٍ ملكيّةٍ

١. من المرجّح أن الأمر يتعلّق بالسّلف (antécédent) الأقرب إلى فكرة العرق والذي أنتجه القشتاليون في أمريكا. انظر عملي (العرق، والإثنية، والأمة) في مارياتيغي: أسئلة مفتوحة»، مرجع سابق،

وكنيشة استبداديتين وفاسدتين. وفوق ذلك، لقد مارس النظام الملكي الإسباني سياسة حربية من أجل توسيع سلطته السيادية في أوروبا، بدلاً من أن يسعى إلى ترسيخ هيمنته على السوق العالمية وعلى الرأسمال التجاري والمالي كما فعلت، من بعد، أنكلترا وفرنسا.

لقد أخفقت جميع عمليات المقاومة التي كانت تهدف إلى الضغط على الممسكين بالسلطة لكي يقبلوا، أو حتى أن يناقشوا، ولو بدمقرطة جزئية للمجتمع والدولة، على منوال الثورة الليبرالية التي حدثت في السنوات ١٨١٠-١٨١٢، بشكل خاص. وهكذا فقد تبين أن ربط الاستعمار الداخلي بالنماذج السيادية للقدرة السياسية، هي أمرٌ مصيريٌّ من أجل وطننة المجتمع والدولة الإسبانيين، نظراً إلى أنه قد تبين أن هذا النوع من القدرة ليس عاجزاً، فحسب، على الحفاظ هذا الامتياز الذي منحه الاستعمار الإمبراطوري والداخلي، الغني جداً مالياً، والتمتع جداً مكاناً، بل هو أثبت أنه قد كان يمثل عقبة كؤوداً لكل سيروية لدمقرطة العلاقات الاجتماعية والسياسية، ولا في داخل مجال سيطرته الخاص فحسب.

في فرنسا، وعلى العكس من ذلك، ومن خلال ديمقراطية جذرية للعلاقات الاجتماعية والسياسية ولدتها الثورة الفرنسية، أفسح الاستعمار الداخلي المجال لـ (فرنسية) حقيقية، مع أنها لم تكن تامة، للشعوب التي كانت تعيش على التراب الفرنسي، والتي هي بالأساس بالقدر نفسه من التنوع والتنافر (عدم التجانس)، من وجهة نظر تاريخية-بنوية، الذي كان من الممكن أن تكون عليه في مجال السيطرة الذي سيأخذ، في ما بعد، اسم إسبانيا. الباسكيون (Basques) الفرنسيون مثلاً هم قبل أي اعتبار آخر فرنسيون، تماماً كما هو حال الأوكستانيين (Occitans) والنافاريين (Navarraies). ولكن ليس الأمر كذلك في إسبانيا.

التجربة هي نفسها في جميع الحالات الناجحة لدمقرطة المجتمعات والدول في أوروبا: إن وجود سيروية هامة لدمقرطة المجتمع هي الشرط الأول لوطننة ذلك المجتمع ولتنظيمه سياسياً في دولة-أمة حديثة. لا يوجد في الواقع استثناء معروف لهذا المسار التاريخي للسيروية التي تؤدي إلى تشكيل الدولة-الأمة.

الدولة-الأمة في أمريكا: الولايات المتحدة الأمريكية

إذا ما انكبنا في بحثنا على حالة أمريكا، سواءً أعلق الأمر بالمجال الاستعماري الإسباني أم بالمجال الاستعماري البريطاني، يمكننا أن نشخص الاختلافات والعوامل الأولية المتساوية. في المجال البريطاني-الأمريكي، لقد كان احتلال الأرض عنيقاً منذ البداية. لكن قبل الاستقلال، الذي

يُعرف في الولايات المتحدة باسم الثورة الأمريكية، تقلّصت كثيراً المساحات المحتلة. لأجل ذلك، فإنّ الهنود الذين كانوا لا يعيشون على الأرض المحتلة لم يكونوا مستعمرين؛ ولذلك، فإنّ مختلف الشعوب الهندية قد أُفِرَّ شكلياً بكونها أمماً، وطوّرت علاقات تجارية بين-قومية (inter-nationales)؛ لقد تمّ عقدُ أحلافٍ عسكرية، خاصّةً خلال الحروب بين المستعمرين الأنكليز والفرنسيين. لم يكن الهنود يمثلون جزءاً من السكّان المُدمَجين في مجال السيطرة الاستعمارية البريطانية-الأمريكية. ولأجل ذلك، تحديداً، تمّ استبعادُ الهنود وإقصاؤهم من المجتمع الجديد لمّا بدأ التاريخُ الجديد للدولة-الأمة التي تُسمّى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد عُدّوا أجنباً. وعلى الرّغم من ذلك، فقد غزيت أراضيهم من بعد، وأبعدوا هم أنفسهم، [بنسبة كبيرة جدّاً]. وانطلاقاً من ذلك، فقد تمّ تجميعُ من نجا منهم من الإبادة [في محميّات] ضمن مجتمع أمريكا الشماليّة، بوصفهم عرقاً مستعمرًا.

لم تكن العلاقات الاستعمارية/العرقية موجودةً، إذن، في البدء إلا بين البيض والسود. لقد لعب هؤلاء الأخيرون [السود] دوراً أساسياً في اقتصاد المجتمع الاستعماري، وكذلك أيضاً، في زمن أوّلٍ مديد، في اقتصاد الأمة الجديدة. إلا أنّ السود كانوا يمثلون، على المستوى الديموغرافي، أقليةً ضئيلةً نسبياً، بينما كان البيضُ يمثلون الغالبية العظمى من عدد السكّان.

لمّا تمّ تأسيسُ الولايات المتحدة الأمريكية كبلدٍ مستقلٍّ، أدّت سيرورة إنشاء النّموذج الجديد للقدرة إلى تشكيل دولة-أمة:

في المقام الأوّل، على الرّغم من السيطرة الاستعمارية التي مارسها البيضُ على السود، وعلى الرّغم من الإبادة الاستعمارية التي اقترفها البيضُ بحقّ الهنود، فإنه نظراً لتشكيل البيض الأغلبية الساحقة، لا بدّ من الإقرار بأنّ الدولة-الأمة كانت تمثّل بـ(شرعية ديمقراطية) غالبية السكّان. بل لقد تمّت مفارقةُ البياض الاجتماعي لمجتمع أمريكا الشماليّة بهجرة ملايين الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر.

ثانياً: لقد أحدث غزو أراضي الهنود وفرةً في عرضٍ مورد إنتاجٍ أساسيٍّ: هو الأرض. لقد كانت حياةُ الأرض وتوزيعها تتمّ بشكلٍ لا يجعلها تبقى ملكاً لزمرة قليلة العدد من الناس حصراً، لكنّها يُمكن — على العكس من ذلك — أن تُوجد جزئياً مركّزةً في ملكيّات ضخمة (latifundios)، وأن تكون مُقسّمةً إلى عدد كبير من الملكيّات الصغيرة والمتوسطة. بهذا المعنى، يجوز لنا أن نتحدّث عن توزيع ديموقراطيٍّ. إنّ ذلك الأمر هو الذي مثل بالنسبة للبيض الأساس لمشاركة ديموقراطية صرّف في التّحكّم في إيجاد السّلطة العامّة وإدارتها. وعلى الرّغم من ذلك، لم تختفِ استعمارية النّموذج الجديد للقدرة، بما أنّ السود والهنود لم يكن لديهم، بأيّ شكلٍ من الأشكال، طريقٌ إلى

الفصل الخاصّ بالتحكّم في موارد الإنتاج، أو في مؤسّسات السّلطة العامّة وإواليّاتها (ميكانيزماتها). منذ منتصف القرن التّاسع عشر تقريباً، لاحظ ألكسيس دو توكفيل (De TOCQUEVILLE)^١ أنّه يُوجد، في الولايات المتّحدة الأمريكيّة أناسٌ من أصولٍ ثقافيّة وعرقية، وحتى قوميّة/وطنيّة (nationales)، متنوعة جدّاً، كانوا كلّهم مندمجين في ما كان يشبه آلة لإعادة صياغة الهوية الوطنيّة (ré-identification nationale)؛ لقد أصبحوا سريعاً مواطنين للولايات المتّحدة وحصلوا على هويّة وطنيّة جديدة، حتّى مع محافظتهم زمنًا ما على هويّاتهم الأصليّة. لقد رأى دو توكفيل أنّ إفساح المجال، لجميع الوافدين الجُدّد، للمشاركة الديمقراطيّة في الحياة العامّة، كان هو الإواليّة (mécanisme) الأساسيّة لسيرورة الوطننة تلك. لقد كان أولئك النّاس، بلا استثناء، مدعوّين للمشاركة، بكثافة، في الحياة العامّة، مع بقائهم أحراراً في اختيار المشاركة من عدمها.

لكنّ دو توكفيل لاحظ أيضاً أنّ هناك مجموعتين خاصّتين كانتا ممنوعتين من المشاركة في الحياة العامّة. لقد كان الأمرُ يتعلّق، كما هو واضحٌ، بالسُّود وبالهنود. لقد كانت تلك التّفرقة تُمثّل، إذن، حدّاً (عيب، نقص / limite) تلك السيرورة، المثيرة للإعجاب والضّخمة، سيرورة إنشاء الدّولة-الأمة الحديثة في جمهوريّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة الفتية. لم يكفّ دو توكفيل عن التحذير من أنّ تلك السيرورة سوف تتعرقل إن لم يتمّ إنهاء تلك التّفرقة السياسيّة والاجتماعيّة.

بعد ذلك بمائة عامٍ لاحظ أوروبيٌّ آخرٌ، هو غوتار ميردال (MYRDALL)^٢، بقاء تلك المحدّدات نفسها في السيرورة الوطنيّة للولايات المتّحدة. وبالنظر إلى أنّ المهاجرين الوافدين الجُدّد كانوا غير بيض (أغلبهم كانوا قد قدموا من أمريكا اللاتينيّة ومن آسيا)، فقد لفت انتباهه، أيضاً، أنّ العلاقات الاستعماريّة بين البيض وتلك الشّعوب الأخرى يُمكن أن تُمثّل خطراً حقيقياً على بقاء الأُمّة. لقد تفاقمت تلك الأخطارُ في زمننا الحاضر بلا أدنى شكّ. لقد كان يجب التخلّي عن الأسطورة المألوفة البلد البوتقة (melting pot) بفعل قوّة الأمر الواقع، والعنصريّة تجنح من جديدٍ إلى أن تكون أكثر حدّةً وأشدّ عنفًا.

إجمالاً، فإنّ استعماريّة علاقات السّيطرة/الاستغلال/النّزاع بين البيض وغير-البيض، مع أنّها تبقى ساريةً بقوةٍ بسبب الوضع الأغلب السّاحق للبيض، لم تكن بالقوّة الكافية التي تُمكنها من

١. ألكسيس دو توكفيل، الديمقراطيّة في أمريكا (١٩٣٥)، الجزء الأول، الفصلان السّادس عشر والسّابع عشر.

٢. غوتار ميردال، المعضلة الأمريكيّة، منشورات (Harper and Brothers)، نيويورك، ١٩٤٤.

عرقلة الديمقراطية النسبية، لكن الحقيقة والهامة، للتحكم في موارد الإنتاج وفي الدولة؛ هي ديمقراطية لا تعني حتمًا سوى البيض، لكنها ذات قوة كافية ستسمح لها لاحقًا بأن يطالب بها غير-البيض أيضًا. لقد تم تشكيل القدرة وفق مسار الدولة-الأمة ووجهتها. بلا شك، هذا هو الأمر الذي تحيلنا إليه فكرة الثورة الأمريكية.

أمريكا اللاتينية: المخروط الجنوبي والأغلبية البيضاء

للهولة الأولى وقبل التدقيق تبدو تجربة الدول الموجودة فيما يُعرف باسم المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، والشيلي، والأوروغواي) شبيهة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. الهنود لم يتم على الأغلب إدماجهم في المجتمع الاستعماري، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بشعوب ذات بنية شبيهة، تقريبًا، ببنية شعوب أمريكا الشمالية: لم يكونوا مستعدين لأن يصبحوا عمالًا مستغلين، ولا لأن يجدوا أنفسهم مدفوعين إلى العمل لصالح المستعمرين المستوطنين (colons) إجبارًا وبشكل منظم (discipliné/منضبط).

لقد كان السكان السود يمثلون أيضًا في تلك البلدان الثلاث، أقلية خلال الحقبة الاستعمارية، مقارنة بمناطق أخرى خاضعة لسيطرة الإسبانيين والبرتغاليين. إضافة إلى ذلك، لقد رأى المسيطرون على بلدان المخروط الجنوبي الجديدة، اقتداءً بالولايات المتحدة، أن غزو الأراضي التي يسكنها الهنود وإبادتهم أيضًا أمران ضروريان؛ إذ عُدَّ ذلك وسيلة سريعة لتجانس الجماعة السكانية الوطنية، ومن ثم تيسير سيرورة إنشاء دولة-أمة حديثة على النموذج الأوروبي.

لقد أنجز ذلك، في الأرجنتين وفي الأوروغواي، خلال القرن التاسع عشر، وتم، في الشيلي، خلال العقود الثلاث الأولى من القرن العشرين. لقد جذبت تلك البلدان، أيضًا، الملايين من المهاجرين الأوروبيين، ما رسَّخ ظاهراً البياض الاجتماعي للمجتمع الأرجنتيني، وللمجتمع الشيلي، وللمجتمع الأوروغواني. بمعنى ما، يبدو أن هذا الأمر قد غذى أيضًا سيرورة المجانسة في هذه الدول الثلاث.

لكن، يوجد عنصر حاسم يمثل فرقاً أساسياً بين تلك الدول الثلاث وبين حالة أمريكا الشمالية، وبشكل خاص في الأرجنتين؛ بينما كان توزيع الأراضي يتم، في الولايات المتحدة، بطريقة أقل تركيزاً خلال زمن مديد، كان تملك الأراضي يتم في الأرجنتين بشكل مختلف تماماً. إن التركيز الأقصى لملكية الأراضي، وخاصة الأراضي التي أُغْصِبَتْ من الهنود، قد جعل من المستحيل حصول أي نوع من العلاقات الاجتماعية الديمقراطية بين البيض أنفسهم؛ ولذا جعل من المستحيل حصول أي علاقة سياسية ديمقراطية.

وعلى تلك القاعدة، لم يشهد البلدُ إنشاءَ مجتمعٍ ديموقراطيٍّ، قادرٍ على أن يكون مُمثلاً وعلى أن يتنظّم في نطاقٍ دولةٍ ديموقراطيّةٍ، بل، وعلى العكس من ذلك، شهدنا تأسيسَ مجتمعٍ ودولةٍ ملكيّين (oligarchiques)، لم يتمّ هدمُهما جزئياً إلا انطلاقاً من الحرب العالميّة الثانية [في العقد الخامس من القرن العشرين]. بلا شكّ، يُضاف إلى تلك العوامل الحاسمة كونُ المجتمع الاستعماريّ في تلك الأراضي، وخاصّةً على الساحل الأطلسيّ، والذي سوف يُوسّع بعد ذلك هيمنته على باقي أرجاء تلك المنطقة، ظلّ زمنًا مديدًا قليلَ التطوُّر، كما يشهد على ذلك الاعترافُ المتأخّرُ به كـ (ردافة ملكيّة) (نيابة عن الملك / vice-royauté)، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

بدءًا من الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أصبحت تلك المنطقة سريعًا إحدى أهمّ المناطق المزدهرة في السُوق العالميّة، ممثلةً بذلك وضعًا جديدًا أدّى، في القرن التالي، إلى حصول موجة هجرةٍ كثيفةٍ نحوها، قدمًا من أوروبا الجنوبيّة، ومن وسط أوروبا ومن غربها.

لكن، لم يجد ذلك العددُ الهائلُ مجتمعًا يملك بنيات، ولا تاريخًا ولا هويّةً، كثيفةً وثابتةً، كفايةً، لكي يندمج فيه ويحقّق هويّته في نطاقه كما حصل في الولايات المتّحدة، وبلا أدنى شكّ في الشيلي والأوروغواي.

في نهاية القرن التاسع عشر، كان سكّانُ بيونس آيرس [عاصمة الأرجنتين] يتكوّن من مهاجرين ذوي أصولٍ أوروپيّةٍ، بنسبةٍ تفوق الـ ٨٠٪. وهذا، على الأرجح، هو السبب في كون الأرجنتينيين قد تأخّروا في عدّ أنفسهم حاملين لهويّةٍ وطنيّةٍ وثقافيّةٍ خاصّةٍ بهم، متميّزةً عن الهويّة الأوروپيّة، في حين أنّهم كانوا يرفضون صراحةً الهويّة المرتبطة بالارث التاريخيّ الأمريكي-اللاتيني، وكانوا يرفضون، وبشكلٍ خاصّ، كلّ قرابةٍ مع السكّان الهنود^١.

لقد كان تركّز ملكيّة الأراضي كبيرًا أيضًا في الشيلي، وبدرجةٍ أقلّ في الأوروغواي. أيّا كانت

١. في العقد الثالث من القرن العشرين (السنوات العشرينات)، نجد أنّ هـ. مورينا (MURENA)، أحد أهمّ المثقّفين الأرجنتينيين، لم يكن يتردّد في الإعلان صراحةً: «نحنُ أوروپيونُ منفيّون في هذه البامباوات (*) (pampas) المتوحّشة». أنظر: أوغينيو إيماز (Eugenio IMAZ)، لنا غدّ، الناشر غيرُ مذكور، بيونس آيرس، ١٩٦٤. وإلى حدّ زمنٍ متأخّرٍ مثل العقد السابع من القرن العشرين [السنوات الستينات]، وفي خضمّ الصراعات الاجتماعيّة، والنضال الثقافيّ والسياسيّ في الأرجنتين، كان نعتُ الازدراء «الرأس الأسود» (cabecita negra) مصاحبًا للمعاملات التمييزيّة العنصريّة الصّرف. (*) البامبا (السهل في لغة الكيشوا / Pampa) هي بيئةٌ طبيعيّةٌ تشكّل منطقةً حيويّةً من نوع المراعي والسافانا والشجيرات المعتدلة، أو الخارجيّة المغطاة بالثلج. وهي عبارةٌ عن سهولٍ خصبةٍ مغطاةٍ بالأعشاب (في الغالب النجيليّات) وخاليةٍ تقريباً من الأشجار (موسوعة ويكيبيديا).

حقيقة الأمر، فإنّ المهاجرين الأوروبيين قد وجدوا في هاتين الدولتين، وعلى العكس من حالة الأرجنتين، مجتمعاً، ودولةً، وهويّةً، مكثّفةً ومكوّنةً كفايةً، يستطيعون الاندماج فيها، وأنّ يتماهوا معها بشكلٍ أسرع وبطريقةٍ أتمّ ممّا في الحالة السابقة.

إضافةً إلى ذلك سمح التوسّع في حيازة الأراضي على حساب بوليفيا والبيرو، للبورجوازية في الشيلي، بالتحكّم في الموارد التي وسمت أهميّتها تاريخ البلد من بعد: الملح (salpêtre) أولاً، ثمّ النّحاس بعد ذلك بقليل.

إنّ السّهول الملحيّة (pampas salpêtreuses) كانت أوّل مكانٍ وُجدت فيه وحدةٌ من العمّال المأجورين في أمريكا اللاتينيّة، بدايةً من منتصف القرن التاسع عشر، وفي زمنٍ متأخّر عن ذلك تشكّل في مشروع استثمار النّحاس العمود الفقريّ للمنظّمات الاجتماعيّة والسياسيّة للعمّال الشّيليين في عهد الجمهوريّة القديمة.

لقد مكّنت الأرباح المُقسّمة بين البورجوازيّتين البريطانيّة والشّيليّة، من تطوير الفلاحة التجاريّة والاقتصاد التجاريّ الحَضريّ. لقد تشكّلت طبقاتٌ جديدةٌ من الأجراء الحَضريّين وطبقاتٌ متوسطةٌ جديدةٌ هامّةٌ نسبياً، تزامناً مع تحديث (modernisation) قسمٍ كبيرٍ من البورجوازيّة السيّديّة.

لقد مكّنت تلك الظّروف العمّال والطبقات المتوسطة من التّفاوض، مع إحراز شيءٍ من النّجاح، بدايةً من سنوات ١٩٣٠-١٩٣٥، حول ظروف السّيطرة/الاستغلال/النّزاع، أو، بتعبيرٍ آخر، حول الديموقراطيّة في وسطٍ رأسماليّ. وبذلك الطريقة، وُلدت قدرةٌ مَصوغَةٌ في شكل دولة-أمةٍ، خاصّةً بالبيض طبعاً.

لقد تمّ إقصاء الهنود، الذين كانوا يمثّلون أقلّيّةً من النّاجين [من الإبادة] الذين يسكنون الأراضي الأشدّ فقرًا والقاحلة جدًّا، من تلك الدولة-الأمة. إلى زمنٍ غير بعيدٍ، كان هؤلاء مُعيّنين سوسيولوجيّاً. حالهم اليوم أقلُّ سوءاً، وقد بدأوا يعبّتون أنفسهم للدّفاع عن تلك الأراضي نفسها التي يخشون أيضاً خسارتها أمام الرأسمال العالميّ.

لم تصل سيرورةٌ مجانسة أفراد المجتمع - المتصوّرة وفق منظورٍ أورو محوريٍّ بوصفها ميزةً وشرطاً للدّول-الأُمم الحديثة - إلى غايتها، في دُول المخروط الجنوبيّ، من خلال التّحرير من الاستعمار (décolonisation) للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة بين مختلف مكونات السكّان، بلّ تمّ ذلك من خلال الإزاحة الكثيفة لإحدى تلك المكونات (الهنود، أو السّود، أو الهُجناء).

أيّ إنّ ذلك لم يتمّ من خلال الدّمقرطة الجوهرية للعلاقات الاجتماعية والسياسية، بل من خلال إقصاء قسمٍ من السُّكّان.

وبسبب وجود تلك الظروف الابتدائية، فإنّ الديموقراطية والدولة-الأمة المؤسّسة بهذا الشكل، ما كان لها أن تكون متوازنة ولا ثابتة. من غير الممكن تفسير التاريخ السياسي لتلك البلدان الثلاثة، وبشكلٍ خاصّ تاريخها من العقد السابع من القرن العشرين إلى أيامنا هذه، مع غضّ النظر عن تلك التّحديدات (déterminations)^١.

أغلبية هندية وسوداء وهجينة: «الدولة-الأمة الحديثة» المستحيلة

في بقية بلدان أمريكا اللاتينية، تعدّ على هذا المسار الأوروبي نحو الدولة-الأمة أن يبلغ غايته حتى وقتنا الحاضر. مباشرةً بعد هزيمة ثوباك أمارو وهايتي، لم تتمكّن سوى المكسيك وبوليفيا من التّقدّم بعيداً قدر الاستطاعة على طريق التحرّر الاجتماعيّ من الاستعمار (décolonisation sociale)، عبر سيورة ثورية جذرية، بشكل متفاوت في الدرجة، والذي من خلاله وصلت عملية تحرير القدرة من الاستعمار (décolonisation du pouvoir) إلى مستوى متقدّم قبل أن يتمّ عرقلتها وإيقافها.

في هذه البلدان، لمّا حصل الاستقلال - وبشكلٍ أساسي في الدّول التي كانت تتمتع بعدد كبير من السُّكّان وبمساحات شاسعة من الأراضي في بداية القرن التاسع عشر -، كانت نسبة عدد السُّود والهنود والهجناء تزيد قليلاً، تقريباً، على الـ ٩٠٪ من عدد السُّكّان الإجمالي. وعلى الرّغم من ذلك، في جميع هذه البلدان، وخلال سيورة تنظيم الدّول الجديدة، وجدت هذه الأعراق نفسها مُبعدة عن كلّ مشاركة في اتّخاذ القرارات المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي. وإضافةً إلى ذلك، قد كانت الأقلية البيضاء الصّغيرة، التي تسلّمت السّلطة في هذه البلدان، تتمتع بامتياز

١. إنّ المجانسة (homogénéisation) عنصرٌ جوهريٌّ بالنسبة للمنظور الأوروبي المتعلّق بالوطننة (nationalisation). في الحالة المعاكسة، يتعدّ علينا أن نُفسّر النزاعات الوطنية في البلدان الأوروبية كلّما برزت مشكلة الاختلافات العرقية/الإنّية بين السُّكّان، ولا أنّ نفهمها. كما يتعدّ علينا، أيضاً، أن نفهم السياسة الأوروبية للإسكان (peuplement) التي كان يشجّعها ليبيرالو المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، ولا أنّ نفهم منشأ ما يُسمّى «مشكلة السُّكّان الأصليين» (problème indigène) ولا أنّ نفهم معناها، في كلّ أمريكا اللاتينية. إذا ما كان ملاًك الأراضي البيروقرون، في القرن التاسع عشر، يجلبون الحمالين الصّينيين (الكوليين / coolies)، فذلك لأنهم، بكلّ دقة، لم يكونوا يهتمون بالمسألة الوطنية ولم تكن تمثّل لهم رهاناً، بما يخالف المصلحة الاجتماعية الصّرف. وتحديدًا لأجل هذا المنظور الأوروبي، القائم على استعمارية القدرة، أظهرت البورجوازية السّيدية الأمريكية اللاتينية عداً للدّمقرطة الاجتماعية والسياسية، كشرطٍ لوطننة المجتمع والدولة.

الإفلات من القيود التشريعية القانونية التي كان قد أصدرها التاج الإسباني، والتي كانت موجهة، شكلياً، لحماية الأعراق المستعمرة. وانطلاقاً من ذلك، توصلوا حتى إلى فرض ضرائب استعمارية جديدة على الهنود، مع الحفاظ على استعباد السود طيلة عقود عديدة. طبيعياً، كانت هذه الأقلية المسيطرة قد وجدت نفسها حرة في توسيع ملكيتها للأراضي على حساب الأراضي المخصصة للهنود بتشريعات قانونية كان قد أصدرها التاج الإسباني. في حالة البرازيل لم يكن السود، البتة سوى عبيد، وكانت أغلبية الهنود تتكوّن من شعوب الأمازون، ما جعلهم يُعدّون أجانب في نظر الدولة الجديدة.

لقد مثّلت هابيتي حالة استثنائية حيث حدثت في الحركة التاريخية نفسها ثورة وطنية اجتماعية وعرقية؛ أي ديمقراطية حقيقية وشاملة للقدرة. ويُعزى إخفاقها إلى التدخّلات العسكرية المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تمّ إجهاض السيرة الوطنية الأخرى التي حدثت في أمريكا اللاتينية، في الرّدافة الملكية (vice-royauté) في البيرو، التي قادها توباك أمارو الثاني سنة ١٧٨٠. ومنذئذ، نجحت جهود مجموعات الأقليات المسيطرة التي عملت على عرقلة محاولات المجتمعات للتحرّر من الاستعمار، في جميع المستعمرات الإيبيرية الأخرى، مع أنّ تلك المجموعات كانت تصارع وقتها من أجل نيل الاستقلال عن دولتي المركز الاستعماري [إسبانيا والبرتغال].

لا يمكن أن تُعدّ هذه الدول الجديدة وطنية، إلّا إذا ما أقنعنا أنفسنا بأنّ تلك الأقلية الضعيفة، من المستعمرين المستوطنين، التي كانت تُمسك بالسلطة تمثّل بشكلٍ أصيلٍ مجموع السكّان المستعمرين.

وكذلك لا يمكن عدّ مجتمعاتهم الخاصة، القائمة على السيطرة الاستعمارية على الهنود والسود والهجناء، وطنية، ولا ديموقراطية، بكلّ تأكيد. وهذا ما يجعلنا أمام وضع يبدو في الظاهر مفارقاً (paradoxal) وهو: دولٌ مستقلة ومجتمعاتٌ استعمارية^١.

١. خلال العقد السابع [السنوات الستينيات] والعقد الثامن [السنوات الثمانينات] من القرن العشرين، استعمل الكثير من المختصّين في العلوم الاجتماعية، في أمريكا اللاتينية، ومن بينهم أنا، مصطلح «الاستعمار الداخلي» (colonialisme interne) لتمييز العلاقة المفارقة، ظاهراً، بين الدول المستقلة وشعوبها المستعمرة. في أمريكا اللاتينية، يُعدّ باولو غونزالاز كازانوفّا (Pablo González CASANOVA) («الاستعمار الداخلي والتنمية الوطنية»، في دراسات في التنمية الدولية المقارنة، المجلد الأول، العدد ٤، ١٩٦٥) و رودولفو ستافنهاغن (Rodolfo STAVENHAGEN) («الطبقات والاستعمار والثقافة»، في دراسات في التنمية الدولية المقارنة، المجلد الأول، العدد ٧، ١٩٦٥)، يُعدّان بكلّ تأكيد الأهمّ من بين الذين سعوا للتّنظير للمسألة بطريقة منهجية. نحن نعلم اليوم أنّ الأمر يتعلّق بمشكلاتٍ مرتبطة بالاستعمارية (colonialité) تتجاوز الإطار المؤسسي للدولة-الأمة.

إلا أنّ المفارقة ليست سوى جزئية أو ظاهريّة، وتختفي لما نركّز انتباهنا على المصالح الاجتماعيّة للمجموعات المسيطرة على تلك المجتمعات الاستعماريّة وعلى دولها المستقلّة.

في المجتمع الاستعماريّ البريطانيّ-الأمريكيّ، نظراً إلى أنّ الهنود الذين كانوا يُعدّون شعباً أجنبيّاً يعيش خارج حدود المجتمع الاستعماريّ، لم تكن القنّانة (servidumbre) منتشرة بينهم بالشكل الذي كانت عليه في المجتمع الاستعماريّ لأمريكا الإيبيريّة. لقد كان الخدم (indentured servants / serviteurs) المجلوبون من بريطانيا-العظمى [المقصود بها أنكلترا ومستعمراتها خاصّة الهند] لم يكونوا يُعدّون قانونيّاً، أفناناً (servios)، وبعد الاستقلال لم يبقوا كذلك إلّا زمنّاً يسيراً.

لقد كان للعبيد السُود أهميّة أساسيّة للاقتصاد، مع أنّهم كانوا يمثّلون، من الناحية الديموغرافيّة، أقلّيّة. إضافةً إلى ذلك، أصبح الإنتاج يُؤمّن، في جزء كبير منه، مباشرةً بعد حصول الاستقلال، بالاعتماد على العمّال المأجورين وعلى المنتجين المستقلّين.

في الشيلي تمّ في أثناء الحقبة الاستعماريّة، تقليصُ القنّانة، ولم يكن الأقنان الهنود يمثّلون سوى أقلّيّة ضئيلة؛ كما كان السُود أقلّيّة ضئيلة، على الرّغم من أهميّتهم الأكبر على المستوى الاقتصادي.

وبذلك، فإنّ ذلكما العرقيّ لم يكونا موردين هامّين للعمل المجانيّ على العكس ممّا كان عليه الأمر في بقية الدّول [المستعمرات] الإيبيريّة. وبالتالي، فإنّ نسبة متصاعدة (هامّة) من الإنتاج المحليّ قد ارتكزت بحكم الضّرورة، منذ بداية عهد الاستقلال، على الأجر والرّأسمال؛ ولهذا السّبب كان للسّوق الداخليّة أهميّة حيويّة للبورجوازيّة ما قبل الاحتكاريّة. وهكذا، فإنّ العمل المأجور المحليّ، والإنتاج [الوطنيّ] والسّوق المحليّة، كانت بالنسبة للطبقات المسيطرة في هذين البلدين - مع حفظ الفوارق^١ - محفوظةً ومحميّةً من المنافسة الخارجيّة بعدّها مورداً وحيداً وعظيماً، للرّبح الرّأسماليّ. وبهذا المعنى، كانت أراضيّات معيّنة للمصالح المشتركة تُوجد بين العمّال، والمنتجين المستقلّين، والبورجوازيّة المحليّة.

وبالتّالي، فقد كان الأمر يتعلّق، مع حفظ التّحديدات النّاتجة عن إقصاء السُود والهجناء، بمصلحةٍ وطنيّةٍ في نظر الغالبية من سكّان الدّولة-الأمة الجديدة.

١. وردت هذه الجملة الاستدراكيّة «مع حفظ الفوارق» (toutes distances gardées)، باللّغة الفرنسيّة في النّص الأصليّ للكاتب باللّغة الإسبانيّة.

لقد كان لتبعية الرأسماليين السيديين لتلك البلدان منشأً حتميًّا: استعماريّة قدرتهم التي كانت قد ساقتهُم إلى تصوّر مصالحهم الاجتماعيّة بعدّها متماهيّة مع مصالح البيض المسيطرين الآخرين، في أوروبا وفي الولايات المتّحدة الأمريكيّة. إلّا أنّ استعماريّة القدرة تلك نفسها كانت قد منعتهم من التّمنية الحقيقيّة لمصالحهم الاجتماعيّة في الاتجاه نفسه لمصالح نظرائهم الأوروبيين؛ أيّ إنّها كانت قد منعتهم من تحويل الرأسمال التجاريّ (الربح الناتج عن الرّق وعن القناة وعن التّبادل (réciprocité) إلى رأسمال صناعيّ؛ لأنّ هذا الأخير يستلزم تحرير الأقدان الهنود والعبيد السّود وتحويلهم إلى عمالٍ مستأجرين.

لأسباب واضحة، لم يكن المسيطرون الاستعماريّون للدّول المستقلّة الجديدة، وبشكلٍ خاصّ في أمريكا الجنوبيّة بعد أزمة نهاية القرن الثّامن عشر، لم يكونوا يستطيعون في تلك المنظومة أن يكونوا شيئاً آخر سوى شركاء صغار للبورجوازيّة الأوروبيّة. حتّى لاحقاً، لمّا أصبح من الضّروريّ أن يُحرّروا العبيد، لم يفعلوا ذلك لتحويل العبيد إلى أجراء، بلّ لتعويضهم بعمالٍ مهاجرين قادمين من دُول أخرى، أوروبيّة وآسيويّة. ولقد كان إلغاء القناة حديث العهد. لم تكن توجد أيّ مصلحة اجتماعيّة مشتركة، ولا أيّ سوق خاصّة بهم وجديرة بالدّفاع عنها - ما كان يُمكن أن يستتبع وجود أجراء -، بما أنّه لم يكن هناك وجودٌ لسوقٍ محليّة خليقة بجلب اهتمام المسيطرين. بكلّ بساطة، لم يكن يُوجد أيّ مصلحة وطنيّة.

لم تكن تبعيّة (dépendance) السّادة الرأسماليين نابعة من المروسيّة الوطنيّة (التّابعة الوطنيّة / subordination nationale). بالعكس، لقد كانت هذه الأخيرة هي النّيجة لمجموع المصالح العرقيّة. نحن نستعمل هنا مصطلح التّبعيّة (dépendance) التّاريخيّة-البنويّة، الذي يختلف كثيراً عن الوضعة ذات النزعة الوطنيّة (posture nationaliste) الملازمة لمصطلح التّبعيّة الخارجيّة أو البنويّة^١.

لقد تولّدت المروسيّة (التّابعة) لاحقاً، بسبب التّبعيّة، لا العكس: طيلة مدّة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة للعقد الرّابع من القرن العشرين [السّنوات الثلاثينات] وجدتِ البورجوازيّة، التي كانت تملك أهمّ رأسمالٍ تجاريّ في أمريكا اللّاتينيّة (البورجوازيّة الأرجنتينيّة، والبورجوازيّة البرازيليّة، والبورجوازيّة المكسيكيّة، والبورجوازيّة الشّيليّة، والبورجوازيّة الأوروغويانيّة، وإلى حدّ ما،

١. حول هذه النّقطة، أُحيلكم إلى عملي « التّحضير (التّمدين / urbanisation) والتّغيير الاجتماعيّ والتّبعيّة»، المنشور أولاً في فيرناندو هنريك كاردوزو و فرانسيسكو ويّفورث (إدارة)، أمريكا اللّاتينيّة. مقالاتٌ حول التفسير الاجتماعيّ، المنشورات الجامعيّة، سانتياغو الشّيلي، ١٩٦٧.

البورجوازية الكولومبية)، وجدت نفسها مضطرة إلى أن تُنتج محلياً الطّيّبات (السّلع / الخيرات / biens) التي كانت تمثّل موضوع استهلاكها التّفخيري، والتي كانت في ما مضى مضطرة إلى استيرادها. لقد كانت تلك هي نقطة البداية للطريق الغربية الشّاذة التي سلكتها أمريكا اللاتينية نحو التّصنيع المستقلّ: تعويض السّلع المستوردة من أجل الاستهلاك التّفخيري للأسياد وللمجموعات الصّغيرة للطّبقات الوسطى التي انضمت إليها، بمُنتجاتٍ محليةٍ مُوجّهة إلى ذلك النوع نفسه من الاستهلاك؛ لذلك لم يكن من الضّروريّ لتلك البورجوازية، إعادة تنظيم الاقتصادات المحليّة، بشكلٍ شاملٍ، ولا تحويل الأفتان إلى أجراءٍ بشكلٍ مُكثّف، ولا إنتاج تقانةٍ خاصّةٍ ببلدانها. يمثل التّصنيع من خلال ذلك التّعويض، في أمريكا اللاتينية، صورةً شفافةً كاشفةً لتداعيات استعماريّة القدرة^١.

بهذا المعنى، فإنّه من دون تحرير المجتمع من الاستعمار، لم يكن بإمكان سيرورة استقلال دُول أمريكا اللاتينية أن تمثّل - وهي في الواقع لم تمثّل - سيرورة تقود إلى تطوير الدُول - الأمم الحديثة، بل لقد كانت إعادة ربط (ré-articulation) لاستعماريّة القدرة على قواعد تأسيسيّة جديدة. ومنذئذٍ، وخلال ما يقارب المائتي سنة، كنّا مشغولين بالسّعي إلى التقدّم على طريق وطنيّة (nationalisation) مجتمعاتنا ودولنا. واليوم أيضاً لا يُوجد في أيّ من دُول أمريكا اللاتينية مجتمعٌ مُوطنٌ كلياً، ولا دولةٌ -أمةٌ أصيلةٌ.

لا يُمكن تحقيق المجانسة الوطنيّة للسّكان، وفق التّموذج الأوروبيّ للأُمّة، إلّا من خلال سيرورة، جذريّة وشاملة، لدمقرطة المجتمع والدولة. قبل كلّ شيء، ينبغي لتلك الدّمقرطة، بل يجب عليها أن تتضمّن سيرورة تحرير من الاستعمار للعلاقات الاجتماعيّة، والسياسيّة والثّقافيّة بين الأعراق، أو بمعنى أدقّ بين المجموعات وعناصر الوجود الاجتماعيّ الأوروبيّة وغير-الأوروبيّة. إلّا أن بنية القدرة كانت، ولا تزال، منظّمة على قاعدة محور الرّأس مال وحوله. لقد تمّت مَهْمَةٌ (conceptualiser) عمليّة بناء الأُمّة، وخاصّةً بناء الدولة-الأُمّة، وتمّ استخدامها على حساب أغلبيّة السّكان، أي، في هذه الحالة، ضدّ الهنود والسّود والهجناء. تستمرّ استعماريّة القدرة في ممارسة سيطرتها على القسم الأكبر من أمريكا اللاتينية، ضدّ الديموقراطيّة، وضدّ المُواطنيّة، وضدّ الأُمّة، وضدّ الدولة-الأُمّة الحديثة.

١. حول هذه المسائل، سبق أن قدّمت بعض العناصر للجدال في عملي (أمريكا اللاتينية في الاقتصاد العالمي)، في مشاكل التنمية، المجلد ٢٤، العدد ٩٥، منشورات (UNAM)، مكسيكو، أكتوبر (تشرين الأوّل) - ديسمبر (كانون الأوّل) ١٩٩٣.

في زمننا هذا، يمكن ملاحظة وجود أربعة مسارات تاريخية وخطوط إيديولوجية إزاء مشكلة الدولة-الأمة. هذه المسارات هي:

١. المسار الأول: سيرورة، حقيقة لكن محدودة، للتحرر/التحرير من الاستعمار/الدمقرطة (décolonisation/démocratisation) عبر ثورات جذرية (راديكالية) على منوال التي حصلت في المكسيك أو في بوليفيا، بعد هزيمة هاييتي وتوباكو آمارو. في المكسيك، بدأت سيرورة تحرير القدرة من الاستعمار (décolonisation du pouvoir) تُصبح بشكل تصاعدي تدرجياً، محدودة انطلاقاً من القرن السابع من القرن العشرين [السنوات الستينات] إلى غاية الدخول، في النهاية، في فترة أزمة نهاية العقد الثامن من القرن العشرين [السنوات السبعينات]. في بوليفيا، هُزمت الثورة سنة ١٩٦٥.

٢. المسار الثاني: سيرورة، حقيقة لكن محدودة، للمجانسة الاستعمارية (العرقية)، على منوال ما حصل في المخروط الجنوبي (الشيلي، والأوروغواي، والأرجنتين)، من خلال إبادة جماعية مكثفة للسكان الأصليين (population indigène). تمثل بوليفيا، في هذا الخط، حالة فريدة؛ إذ أريد السكان الأصليون فيها بشكل شبه تام خلال الحقبة الاستعمارية، وعوضوا بالسود.

٣. المسار الثالث: محاولة، غير مكتملة دائماً، للمجانسة الثقافية من خلال الإبادة الجماعية الثقافية للهنود، وللسود وللهنجاء، على غرار ما حصل في المكسيك، وفي البيرو، وفي الإكوادور، وفي غواتيمالا، وفي أمريكا الوسطى، وفي بوليفيا.

٤. المسار الرابع: فرض إيديولوجيا (الديموقراطية العرقية) بغاية تقنيع (إخفاء) المميز الحقيقي والسيطرة الاستعمارية التي أخضع لها السود، على غرار ما حصل في البرازيل، وفي كولومبيا، وفي فينيزويلا. من العسير أن يتم الإرساء الجدي لوجود مواطنة حقيقية للسكان ذوي الأصول الإفريقية في تلك الدول، مع أن التوترات والنزاعات العرقية لم تكن بالقدر نفسه من العنف والوضوح كما كانت عليه في دولة جنوب إفريقيا أو في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

تشير هذه الملاحظات، بلا شك، إلى وجود عنصر يمثل جدّاً عقبة أمام تطور، ومن ثم إنجاز، وطننة المجتمع والدولة، نظراً إلى أنه يصل إلى حد أن يعيق الديمقراطية، بما أننا لا نجد أي تجربة تاريخية لدول-أمم حديثة لم تكن نتيجة لمثل تلك الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. ما هو، أو ماذا يمكن أن يكون هذا العنصر؟

تم في العالم الأوروبي، منذ نشأة المنظور الأوروبي، التنظير لمسألة تشكيل الدول-الأمم، وفي الحقيقة لقد تم تصور المسألة، بوصفها تعبيراً عن مجانسة السكان من حيث التجارب التاريخية

المشتركة. وبالنظر البدوي، يبدو أنّ أمثلة الوطننة المُنجزة للمجتمعات وللدول في أوروبا تُثبت صوابية هذا المنظور.

ما نلاحظه في التاريخ المعروف أنّ تلك المجانسة تتمثل في تكوين فضاء مشترك للهوية وللمعنى يتعلّق بسكان فضاء هو مجالٌ لسيطرة ما. وقد كان ذلك، في كلّ الحالات، نتيجةً لدمقرطة المجتمع، التي يمكنها، بهذه الطريقة، أن تنظّم وأن تُعبّر عن نفسها من خلال دولة ديموقراطية.

إلى هذا المستوى من الجدل، يبقى السؤال الملائم الذي يفرض نفسه هو معرفة لماذا كان هذا الأمر ممكناً في أوروبا الغربية، وكذلك، مع بعض التّحديدات التي نعرفها، في جميع مناطق العالم الموسومة بالهوية الأوروبية (مثل: كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وزيلندا الجديدة)؟ ولماذا لم يكن هذا الأمر ممكناً إلى حدٍّ يومنا هذا، ولو بشكلٍ جزئيٍّ وعابرٍ، في أمريكا اللاتينية؟

بدايةً، هل كانت هذه الّدمقرطة الاجتماعية الجذرية ممكنةً في فرنسا، المثال الكلاسيكيّ للدولة-الأمّة الحديثة، لو كان العاملُ العرقيُّ قد دخل اللعبة؟ هذا الأمرُ مستبعدٌ جدّاً. في زمننا الحاضر، يُمكننا أن نرى، بسهولة، فداحة المشكلة الوطنية التي برزت في فرنسا، وكذلك الجدل الذي أثاره حضورُ مجموعاتٍ سكانيةٍ غير-بيضاء ترجع أصولها إلى مستعمراتٍ فرنسيّة سابقة. لا يتعلّق الأمرُ، بالتأكيد، بمسألة طائفية (إثنية / ethnique)، ولا بالمعتقدات الدينية. يكفي أن نذكر، من جديد، بأن قضية درايفوس، التي حدثت منذ قرن، قد كشفتُ المخزون التمييزي (capacité discriminatoire) [الطبيعة العنصرية] للفرنسيين، كما أنّ حلّ تلك القضية قد أثبت أنّ الهوية الأصلية، بالنسبة للعديد من الفرنسيين، لم تكن شرطاً محدّداً لكي يُصبح الإنسانُ فرداً من الأمّة الفرنسية، بما أنّه يحمل اللون الفرنسيّ. اليهود الفرنسيون هم اليوم أكثرُ فرنسيّة من أبناء الأفارقة، ومن أبناء العرب، ومن أبناء الأمريكيين اللاتينيين، المولودين في فرنسا؛ من دون الحاجة إلى ذكر المهاجرين الروس والإسبانيين، الذين أصبح أولادهم فرنسيين لمجرّد ولادتهم في فرنسا.

هذا الأمرُ يعني أنّ استعمارية القدرة القائمة على فرض فكرة العرق بوصفها أداةً للسيطرة قد مثّلت، دائماً، عاملاً مُقيّداً لتلك السيّورات، القائمة على النموذج الأوروبيّ، لبناء الدولة-الأمّة؛ سواءً بشكلٍ جزئيٍّ، كما في حالة أمريكا الشماليّة، أو بطريقة حاسمة، على منوال حالة أمريكا اللاتينية. تتوقّف الدرجة التي تصل إليها التّحديدات، كما بيّنا، على نسبة الأعراق المستعمرة ضمن عدد السكان الكليّ، وعلى كثافة (densité) مؤسّساتهم الاجتماعية والثقافية.

للك أسباب كلها، يجب أن تُعدَّ استعمارية القدرة، القائمة على فكرة العرق، عاملاً جوهرياً بخصوص المسألة الوطنية وبمسألة الدولة-الأمة. إلا أن المشكلة تكمن في أن المجموعات المسيطرة، في أمريكا اللاتينية، تختار المنظور الأوروبي، فتستدرج بذلك إلى فرض النموذج الأوروبي في تشكيل الدولة-الأمة على بنى قدرة منظمة حول العلاقات الاستعمارية.

وهكذا فإننا لا نزال نجد أنفسنا اليوم في متاهة (labyrinthe) حيث مينوتور (Minotaure) مرئي دائماً، لكن من دون وجود لأي آريان لكي تدلنا على بوابة الخروج من المتاهة التي بحثنا عنها زمناً مديداً.

الأورومحورية والثورة في أمريكا اللاتينية

نعرض الآن مثلاً آخرَ واضحاً حول التباين المأساوي بين تجربتنا وبين منظورنا للمعرفة، وهو يتعلق بالمشاريع الثورية على مستوى الجدل والتطبيق. في القرن العشرين، ركزت الأغلبية الساحقة من قوى اليسار الأمريكية اللاتينية، المأخوذة بنظرية المادية التاريخية [الماركسية-اللينينية]، ركزت جدالها، بشكل أساسي، حول نوعين من الثورات: الثورة الديمقراطية-البورجوازية، والثورة الاشتراكية. ظهر أيضاً، في أمريكا اللاتينية، في منافسة للييسار، ما يُسمى بالحركة «الآبرية» (apriste). من أهم الحركات المنضوية تحت لوائها: (التحالف الثوري ضد الإمبريالية (APRA) / في البيرو، و(الحركة الديمقراطية) في فينزويلا، و(الحركة الوطنية الثورية) في بوليفيا، و(حركة التحرير الوطني) في كوستاريكا، و(الحركة الثورية الأصلية)، و(الأرتودوكس) في كوبا.

كانت الحركة الآبرية تطالب منذ نشأت الحركات المنضوية تحتها ما بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٥، من خلال صوت منظرها الأساسي، البيروفي هايا دي لا توري (Haya de la Torre)، تطالب بما يُسمى (الثورة ضد الإمبريالية)، المتصورة كسيروية لتطهير الاقتصاد والمجتمع في أمريكا اللاتينية من الطابع الرأسمالي، على قاعدة تحكم الدولة الوطنية في الموارد الأساسية للإنتاج، وكمرحلة انتقالية نحو ثورة اشتراكية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، رسا ذلك المشروع، بشكل نهائي، على نوع من الحركة الليبرالية الاجتماعية (social-libéralisme)^١، وهو، منذئذ، يجف بهذا الشكل.

١. هذا الحسُّ الأورومحوري (الحسُّ: قصر النظر / myopie) لدى المثقفين الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، وأيضاً لدى المثقفين الأمريكيين اللاتينيين أشاع عالمياً، بما يرقى إلى حدِّ الفرض تقريباً، صفة «النزعة الشعبوية» (populisme) حول تلك الحركات وحول المشاريع التي لم يكن لها، مع ذلك، سوى قواسم مشتركة قليلة مع حركة التارودنيكيين (narodnikis) الروس، في القرن التاسع عشر، أو لاحقاً، مع النزعة الشعبوية الأمريكية الشمالية. يمكنكم أن تجدوا

يمكننا وصف الخطاب الأمريكي اللاتيني حول موضوع الثورة الديمقراطية-البورجوازية، بطريقة مبسطة وموجزة، لا تعسفية البتة، بأنه مشروع تقوم البورجوازية في نطاقه بتنظيم الطبقة العاملة والفلاحين والمجموعات الأخرى الخاضعة للسيطرة، بغاية الوصول إلى تجريد طبقة السادة الإقطاعيين من التحكم في الدولة، ومن أجل إعادة تنظيم المجتمع والدولة من زاوية الرأسمال ووفق وجهة نظر البورجوازية. إن المسألة المركزية لهذا المشروع هي أن المجتمع الأمريكي اللاتيني هو أساساً إقطاعي أو في الحد الأدنى، نصف إقطاعي؛ نظراً إلى أن الرأسمالية فيه لا تزال جنينية، ومهمشة وتابعة. وعلى العكس من ذلك، تُصور الثورة الاشتراكية بأنها وسيلة لازاحة البورجوازية من دفة التحكم في الدولة بأيدي أفراد الطبقة العاملة، الطبقة المثابرة بامتياز، على رأس تحالف تشكله الطبقات المستغلة والخاضعة للسيطرة، لفرض تحكم الدولة في وسائل الإنتاج ولبناء المجتمع الجديد بوساطة الدولة وانطلاقاً منها. إن المسألة التي يقوم عليها هذا التوجه هي أن الاقتصاد، والمجتمع والدولة في أمريكا اللاتينية، جميعها رأسمالية الجوهر. وهذا يعني، في معجمهم الكلامي، أن الرأسمال بوصفه علاقة إنتاج رأسمالية هو أساساً مسيطر، وأن المكون البورجوازي، نتيجة لذلك، مسيطر أيضاً داخل المجتمع وداخل الدولة. يُسلم هذا التصور بوجود رواسب إقطاعية، ومن ثم فهو يُسلم ببقاء بقع ديمقراطية-بورجوازية على مسار الثورة الاشتراكية. في الواقع، تركّز الجدل السياسي في أمريكا اللاتينية، خلال الخمسين سنة الأخيرة، حول مسألة معرفة ما إذا كان الاقتصاد والمجتمع والدولة إقطاعية، أو نصف-إقطاعية، أو رأسمالية. وإلى حدود السنوات القليلة السابقة، كان اليسار الأمريكي اللاتيني يرفع المواقف الديمقراطية-البورجوازية، على الرغم من اتّباعه في المقام الأول الخطوط العريضة لأفكار الاشتراكية الواقعية أو المعسكر الاشتراكي، اللذين مركزهما إما في موسكو وإما في بكين.

لكي نعتقد بأن قيام ثورة ديمقراطية-بورجوازية، في أمريكا اللاتينية، قائمة على النموذج الأوروبي هي ليست ممكنة فحسب، بل هي ضرورية أيضاً، يجب، قبل كل شيء، أن نُسلم، في ما يخص أمريكا عموماً، وأمريكا اللاتينية أكثر تحديداً:

١. بالعلاقة التعاقبية بين النظام الإقطاعي (الإقطاعية / féodalisme) والرأسمالية.
٢. بالوجود التاريخي للنظام الإقطاعي، وبالتالي للصراع التاريخي بين أرستقراطية إقطاعية، وبورجوازية، متناقضتين.

تحقيقاً حول هذه المسائل في نصّي (الفوجيمورية والتزعة الشعبوية)، في بوروبانو دو لارا (إدارة)، شبح التزعة الشعبوية، منشورات (Nueva Sociedad)، كاراكاس، ١٩٩٨.

٣. بوجود بورجوازية من مصلحتها القيام بمثل هذا العمل الثوري.

نحن نعلم ما حصل في الصين، في بداية العقد الرابع من القرن العشرين [السنوات الثلاثينات]، عندما طرح ماو تسي تونغ فكرة القيام بثورة ديموقراطية من نوع جديد؛ لأنّ البورجوازية لم يعد هدفها البتة إيصال الرسالة التاريخية، التي كانت رسالتها الخاصة إلى غايتها، ولا هي كانت قادرة على إنجاز ذلك.

في تلك الحالة، يجب أن يُوجد تحالف مُكوّن من الطبقات المستغلة/الخاضعة للسيطرة، بقيادة الطبقة العاملة، لتعويض البورجوازية والقيام بالثورة الديمقراطية الجديدة. إلّا أنّ الرأسمال، في أمريكا، كما على مستوى العالم أجمع منذ خمسمائة سنة، لم يُوجد إلّا بوصفه محوراً مسيطراً للمفصلة (الرّبط) المشتركة لجميع الأشكال المعروفة تاريخياً للتحكّم في استغلال العمل، صائغاً بذلك نموذجاً وحيداً للقدرة، متنافراً تاريخياً-بنوياً (historico-structurellement hétérogène)، متميّزاً بعلاقات منفصلة ونزاعية بين مُكوّناته.

لا يوجد أيّ تعاقب تطوريّ بين أنماط الإنتاج، ولا أيّ نظام إقطاعيّ سابق، منفصل عن الرأسمال ومتناقض معه، ولا أيّ سيادة إقطاعية (seigneurie féodale) تمسك بدفة التحكّم في الدولة، يتحتّم على بورجوازية مستعجلة لاهثة للإمساك بالسلطة أن تُزيحها بالوسائل الثورية.

إنّ ما يثير الدهشة بالتأكيد في فرضية وجود مثل هذا التعاقب، هو كون الحركة المناصرة للمادية التاريخية [الماركسية اللينينية] لم تكافح من أجل القيام بثورة ضدّ الرّق، سابقة للثورة ضدّ الإقطاع، التي هي أيضاً [حسب الفرض] سابقة للثورة ضدّ الرأسمالية؛ وذلك لأنّ الرّق قد بدا أقوى وأكثر انتشاراً، في أغلب أرجاء هذه القارة (الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة الكاريبي كاملة، بما فيها فينيزويلا، وكولومبيا، والسواحل الاستوائية والبيروفية، والبرازيل).

لكن انتهى الرّق قبل نهاية القرن العشرين؛ أوليس السادة الإقطاعيون هم الذين ورثوا السلطة؟ وبذلك فقد استحال، دائماً، القيام بثورة ضدّ الإقطاع، إذن فقد استحال القيام بثورة ديموقراطية-بورجوازية، في مفهومها الأوروبي.

الثورتان الديموقراطيتان الوحيدتان اللتان وقعتا، فعلاً، في أمريكا (إذا ما وضعنا جانباً الثورة الأمريكية) هما ثورة المكسيك وثورة بوليفيا، واللّتان يُمكن وصفهما بالثورتين الشعبيتين، الوطنيتين/المعاديّتين للإمبريالية، والمعاديّتين للاستعمار - أيّ إنّهما كانتا ضدّ استعمارية القدرة - وضدّ الملكية، أيّ إنّهما كانتا ضدّ تحكّم بورجوازية السادة في الدولة، في ظلّ البورجوازية

الإمبراطورية. في أغلب البلدان الأخرى، اتخذت السَّيرورة شكلَ تصفيةٍ، تصاعديّةٍ وغير متساويةٍ، للطَّابع الرأسماليِّ للمجتمع والدَّولة، وبالتالي، فإنَّ السَّيرورة قد ظهرت، دائماً، بطيئةً، وغير منتظمةٍ، وجزئيةً.

هل كان من الممكن أن يكون الأمر على غير ذلك؟ يجب أن تتمَّ كلُّ ديمقراطيةٍ محتملةٍ للمجتمع في أمريكا-اللاتينية، في أغلب هذه البلدان، بشكلٍ متوازٍ وفي الحركة التاريخية نفسها، بوصفها تحرُّراً من الاستعمار (décolonisation) وإعادة توزيع للقدرة؛ بعبارةٍ أخرى، بعدها إعادة توزيع جذريٍّ للسلطة. وهذا ناجمٌ، قبل كلِّ شيءٍ عن حقيقة أنَّ الطبقات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية لها لونٌ، لونٌ مُعيَّن، يُؤخذ بعين الاعتبار في أيِّ بلدٍ آخر، في أيِّ زمنٍ كان. وهذا يعني، بلا أدنى شكٍّ، أن تصنيف النَّاس لا يتمُّ في مجالٍ واحدٍ للسلطة فحسب، الاقتصاد مثلاً، بل هو يتمُّ في جميع المجالات، وفي كلِّ منها.

السيطرة هي شرطُ الاستغلال، والعرقُ هو أداةُ السيطرة الأكثرُ فعاليةً الذي يلعب، بالاشتراك مع الاستغلال، دورَ عنصر التصنيف الكونيِّ في نموذج القدرة العالميِّ الرأسماليِّ الحاضر. في ما يتعلق بالمسألة الوطنية، لا يمكن بناءُ دولة-أمةٍ حديثةٍ ناجحةٍ، مع كلِّ ما يستلزمه ذلك، وبشكلٍ خاصٍّ المُواطنة والتَّمثيل السياسيِّ، إلَّا من خلال هذه السَّيرورة لديمقراطية المجتمع.

أمَّا السَّرابُ الأوروبيُّ في موضوع الثَّورات الاشتراكية، بعدها تحكُّماً في الدَّولة وتأميماً للتحكُّم في العمل/ وفي موارده/ وفي مُنتجاته، وللتحكُّم في الذاتية/ وفي مواردها/ وفي مُنتجاتها، وللتحكُّم في الجنس/ وفي موارده/ وفي مُنتجاته، فإنه يركّز على مُسلَّمتين نظريَّتين خاطئتين بشكلٍ جذريٍّ، هما:

الأولى: فكرة مجتمع رأسماليٍّ متجانسٍ، بذلك المعنى الذي يعني أن لا وجودَ سوى للرأسمال كعلاقة اجتماعية؛ لذا فإنَّ الطبقة العماليَّة الصناعيّة المأجورة ينبغي أن تمثِّل أغلبية السَّكان. لكن رأينا أنَّ الأمر لم يكن أبداً كذلك، لا في أمريكا اللاتينية، ولا في باقي مناطق العالم، وأنَّ هذا الأمر لن يحصل أبداً، على الأرجح جدًّا.

الثانية: الفكرة التي تقول إنَّ الاشتراكية تتمثِّل في تأميم مجالات القدرة والوجود الاجتماعيِّ، مجموعةً وفرداً، بدءاً من التحكُّم في العمل؛ لأنَّ بناء المجتمع الجديد لا بدَّ من أن يبدأ من الدَّولة؛ تعود هذه المُسلَّمة، من جديد، لتُسيِّر التَّاريخ على رأسه؛ وفق هذه المصطلحيَّة الإجمالية للماديَّة التاريخيّة، لا بدَّ من وجود بنيةٍ تحتيةٍ، هي الدَّولة، تكون قاعدةً للمجتمع. إضافةً إلى ذلك، فإنَّ هذه

المُسلَّمة تراوغ (تتملَّص من) ظاهرة إعادة تركيز (reconcentration) التَّحكُّم في القدرة، بشكل كامل، ما يجبر الأمور، بالضرورة، نحو الاستبداد الشَّامل للمُؤسَّسين بهذه السَّلمة، من خلال إظهارها كما لو أنَّها قد كانت عمليةً أشركة (تحويل إلى الاشتراكية / socialisation للسلطة، أي إعادة التَّوزيع الجذري للتحكُّم في القدرة. لكن الاشتراكية، تحديداً، لا يمكنها أن تكون شيئاً آخر سوى المسار الذي يقود إلى إعادة جذرية للتحكُّم في العمل / وفي موارده / وفي مُنتجاته، وللتحكُّم في الجنس / وفي موارده / وفي مُنتجات، وللتحكُّم في السَّلمة / وفي المؤسَّسات / وفي العنف، وللتحكُّم في البنيادية / وفي المعرفة / وفي الاتِّصال، إعادتها إلى النَّاس في حياتهم اليومية. هذا هو الذي ما زلتُ أقترح، منذ سنة ١٩٧٢، أن نشير إليه بوصفه أشركة القدرة (socialisation du pouvoir).^١

سنة ١٩٢٨، كان خوزي كارلوس مارياتيكي، وبشكل منفرد، الوحيد الذي استشرَف، لا فيما يتعلَّق بأمريكا اللاتينية فحسب، أنَّ العلاقات الاجتماعية للقدرة، في هذا المكان/الزمان، أيَّ كان طابعها الأوَّلي، كانت موجودةً وتعمل بطريقة متزامنة متمفصلة (مترابطة)، داخل بنية وحيدة ومشتركة للقدرة؛ لقد تنبأ، أيضاً، بحقيقة أنَّ هذه الأخيرة لا يُمكنها أن تمثل وحدةً، ولا أن تكون متجانسةً، مُجهَّزة بعلاقات مستمرة بين عناصرها، ولا أن تتطور في التاريخ بشكل مستمرٍّ ومنهجيٍّ. وبالتالي، فإنَّه يرى أنَّ فكرة ثورة اشتراكية كان يجب أن تُوجَّه، للضرورة التاريخية، ضدَّ تلك القدرة في مجموعها؛ بما أنَّها لم تكن تتمثَّل في إعادة تركيز ديوانية (بيروقراطية) جديدة للقدرة، فإنَّها لم تكن قادرة أن تعني أكثر من إعادة توزيع، لصالح الأفراد في حياتهم اليومية، للتحكُّم في شروط وجودهم الاجتماعي.^٢

ولن يُعاد فتح الجدل في ذلك في أمريكا اللاتينية إلا انطلاقاً من العقد السابع من القرن العشرين [السَّنات الستينات]، وفي بقية مناطق العالم بعد إفلاس المعسكر الاشتراكي وانهيائه.

في الواقع، إنَّ جميع المقولات (categories) التي أُستُخدمت لتشخيص السَّيورة السَّياسية

١. ما الاشتراكية وما غير الاشتراكية؟، منشورات المجتمع والسياسة (Ediciones Sociedad y Política)، ١٩٧٢. أنظر أيضاً: (القدرة والديمقراطية في الاشتراكية)، مجلة المجتمع والسياسة (Sociedad y Política)، العدد ١٢، ليما ١٩٨١.

٢. إنَّ هذا الاكتشاف هو الذي منح مارياتيكي، بلا أدنى شك، قيمته الكبيرة وشخصيته دائمة الحضور بعد إفلاس الكيانات الاشتراكية ونظريتهم (المادية التاريخية). انظر — بالخصوص: القسم الأخير من مقاله الأول، ضمن مجموعة مقالاته المنشورة في كتابه سبع مقالات حول تفسير الواقع البيروفي، ليما، ١٩٢٨ (المُعَاد طبعه مرَّات عديدة)؛ انظر أيضاً محاضراته (وجهة نظر مناهضة للإمبريالية) المقدَّمة خلال المؤتمر الشيوعي الأول لأمريكا اللاتينية، بيونس آيرس، ١٩٢٩ (منشورة في كتابه الإيديولوجيا والسياسة، وهو المجلد ١١، من أعماله الكاملة)، وانظر أيضاً مقاله الشهير (الذكرى والتوازن)، وهو افتتاحيةً لمجلة أماوتا (Amauta)، ليما، سبتمبر (أيلول)، ١٩٢٨.

الأمريكية اللاتينية قد مثلت دائماً طريقةً جزئيةً مشوهةً لدراسة هذا الواقع. وهذا الأمر هو انعكاسٌ حتميٌّ للمنظور الأوروبي، الذي تمتزج، ضمنه بشكل متناقض، تطويريةٌ أحادية المسار، وأحادية الغاية مع رؤية ثنوية للتاريخ؛ هي ثنويةٌ جديدةٌ وجذريةٌ (متطرفة) تفصل الطبيعة عن المجتمع، وتفصل الجسد عن العقل، ولا تعرف ما الحل لقضية الكل، مكتملةً بإنكارها، على منوال ما فعلت التجربة القديمة أو مابعد الحداثة الجديدة، أو بأن لا تفهمها إلا بطريقة عضوانية (organiciste) أو منظومية (système)، وهي بذلك تمثل منظوراً مشوهاً للواقع، لا يمكن إلا أن يُوقع في الخطأ. إلى هنا، لم يكن الأمر حدثاً عرضياً أن مُنيت جميع المشاريع الثورية في أمريكا اللاتينية، وفي بقية مناطق العالم، بالإخفاق والهزيمة. إن الأعمال التقدمية والفتوحات [الإنجازات الحضارية]، التي حققناها على مستوى الحقوق السياسية والمدنية، عبر إعادة توزيع ضرورية للقدرة، التي يُمثل تحرير المجتمع قاعدتها المسلمة ونقطة انطلاقها، نجدها اليوم مكنوسة بفعل سيورة إعادة تركيز عملية التحكم في القدرة الفاعلة ضمن الرأسمالية العالمية، وبفعل إدارة العاملين في منظومة استعمارية القدرة أنفسهم.

هذا هو الوقت المناسب، إذن، لكسر المرأة الأوروبية حيث تنعكس صورتنا، دائماً، وبالضرورة، مشوهة. لقد حان الوقت، أخيراً للكف عن أن نكون ما ليس هو حقيقتنا.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع (باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية)

1. ALLEN Theodore W., The Invention of White Race, 2 vols, Verso, Londres, 1994.
American Economic Review, Papers and Proceedings, « Commercial policy in the underdeveloped countries », vol XLIX, mai 1959.
2. AMIN Samir, Eurocentrism. Monthly Review Press, New York, 1989.
3. ANDERSON Benedict, Imagined Communities, Verso, Londres, 1991.
4. BAER Werner, « The Economics of Prebisch and ECLA », in Economic Development and Cultural Change, vol. X, janvier 1962.
5. BLAUT J.M., The Colonizers Model of the World. Geographical Diffusionism and Eurocentric History, The Guilford Press, New York, 1993.
6. BOUSQUIE Paul, Le corps cet inconnu, L'Harmattan, Paris, 1994.
7. CORONIL Fernando, « Beyond Occidentalism: Toward Nonimperial Geohistorical Categories », in Cultural Anthropology, vol. 11, n° 1, février 1996.
8. DESCARTES René, Discours de la méthode; Méditations et Description du corps humain, in Oeuvres philosophiques, Editions Alquié, Paris, 1963-1967.
9. DUSSEL Enrique, The Invention of the Americas, Continuum, New York, 1995.
10. ECLA (CEPAL), The Economic Development in Latin America and its Principal Problems, Nations Unies, New York, 1960.
11. GOBINEAU Arthur, Essais sur l'inégalité des races humaines, Paris, 1853-1857.
12. GONZÁLEZ CASANOVA Pablo, « Internal Colonialism and National Development », in Studies in Comparative International Development, vol. 1, n° 4, 1965.
13. GRUZINSKI Serge, La colonisation de l'imaginaire. Sociétés indigènes et occidentalisation dans le Mexique espagnol XVI-XVIII siècle, Gallimard, Paris, 1988. [Édition espagnole : La colonización de lo imaginario. Sociedades indígenas y occidentalización en el México español. Siglos XVI-XVIII, Fondo de Cultura Económica, México, 1995.]
14. HOPKINS Terence, WALLERSTEIN Immanuel, World-Systems Analysis. Theory and Methodology, vol. 1, Sage Publications, Beverly Hills, 1982.
15. IMAZ Eugenio, Nosotros Mañana, Buenos Aires, 1964.

16. JACOBSON Mathew Frye, *Whiteness of a Different Color*, Harvard University Press, Cambridge, 1998.
17. JONATHAN Mark, *Human Biodiversity, Genes, Race and History*, Aldyne de Gruyter, New York, 1994.
18. LANDER Edgardo, « Colonialidad, modernidad, postmodernidad », *Anuario Mariateguiano*, vol. IX, n° 9, Lima, 1997.
19. MARIÁTEGUI José Carlos, *Punto de Vista Antiimperialista*, présenté lors de la Première Conférence Communiste Latino-américaine, Buenos Aires 1929. Publié in *Ideología y Política*, vol. 11 de ses *OEuvres Complètes*.
20. MARIÁTEGUI José Carlos, *Siete ensayos de interpretación de la realidad peruana*, Lima, 1928 (plusieurs rééditions).
21. MARIATEGUI José Carlos, « Aniversario y balance », éditorial de la revue *Amauta*, Lima, septembre 1928.
22. MIGNOLO Walter, *The Darker Side of the Renaissance. Literacy, Territoriality and Colonization*, Michigan University Press, Ann Arbor ,1995.
23. MUDIMBE V. Y., *The Invention of Africa. Gnosis, Philosophy and the Order of Knowledge*, Bloomington University Press, Bloomington, 1988.
24. MYRDALL Gunnar, *American Dilemma*, Harper and Brothers, New York, 1944.
25. O'GORMAN Edmundo, *La invención de América*, Fondo de Cultura Económica, Mexico, 1954.
26. QUIJANO Aníbal, « Modernidad y democracia : intereses y conflictos », *Anuario Mariateguiano*, vol. XII, n° 12, Lima, 2000.
27. QUIJANO Aníbal, « El fantasma del desarrollo en América Latina », *Revista venezolana de economía y ciencias sociales*, n° 2, Caracas, 2000.
28. QUIJANO Aníbal, « ¡Qué tal raza! », in *Familia y cambio social*, CECOSAM, Lima, 1999.
29. QUIJANO Aníbal, « Coloniality of power and its institutions », *Colloque sur Colonialidad del poder y sus ámbitos sociales*, Binghamton University, Binghamton, New York, avril 1999 (mimeographié).
30. QUIJANO Aníbal, «Fujimorismo y populismo», in Burbano de Lara (éd.), *El fantasma*

- del populismo, Nueva Sociedad, Caracas, Venezuela, 1998.
31. QUIJANO Aníbal, «Estado nación, ciudadanía y democracia: cuestiones abiertas», in Helena González y Heidulf Schmidt (éd.), Democracia para una nueva sociedad, Nueva Sociedad, Caracas, 1998.
 32. QUIJANO Aníbal, «Colonialidad del poder, cultura y conocimiento en América Latina», in Anuario Mariateguiano, vol. IX, n° 9, Lima, 1997.
 33. QUIJANO Aníbal, «Colonialité du Pouvoir, Démocratie et Citoyenneté en Amérique Latine», in Amérique Latine: Démocratie et Exclusion, L'Harmattan, Paris, 1994.
 34. QUIJANO Aníbal, «América Latina en la economía mundial», in Problemas del desarrollo, vol. XXIV, n° 5, UNAM, Mexico, octobre-décembre 1993.
 35. QUIJANO Aníbal, «Réflexions sur l'Interdisciplinarité, le Développement et les Relations Inter culturelles», in Entre Savoirs. Interdisciplinarité en acte: enjeux, obstacles, résultats. UNESCO-ERES, Paris, 1992.
 36. QUIJANO Aníbal, «"Raza", "etnia", "nación" en Mariátegui: cuestiones abiertas», in Roland Forgues (éd.), José Carlos Mariátegui y Europa. La otra cara del descubrimiento, Amauta, Lima, 1992.
 37. QUIJANO Aníbal, «América, el capitalismo y la modernidad nacieron el mismo Día», entretien in ILLA, n° 10, Lima, janvier 1991.
 38. QUIJANO Aníbal, «Colonialidad y modernidad/racionalidad», in Perú Indígena, vol. 13, n°29, Lima, 1992.
 39. QUIJANO Aníbal, «La nueva heterogeneidad estructural de América Latina», in Heinz Sonntag (éd.), Nuevos temas, nuevos contenidos, UNESCO/Nueva Sociedad, Caracas, 1988.
 40. QUIJANO Aníbal, Modernidad, identidad y utopía en América Latina, Ediciones Sociedad y Política, Lima, 1988.
 41. QUIJANO Aníbal, «Poder y democracia en el socialismo», Sociedad y Política, n12, Lima, 1981.
 42. QUIJANO Aníbal, «Notas sobre el concepto de marginalidad social», CEPAL, Santiago de Chile, 1966. (Intégré au volume: Aníbal Quijano, Imperialismo y Marginalidad en América Latina, Mosca Azul, Lima, 1977).

43. QUIJANO Aníbal, «Qué es y qué no es el socialismo?», Ediciones Sociedad y Política, 1972.
44. QUIJANO Aníbal, «Urbanización, cambio social y dependencia», publié originellement in Fernando Henrique Cardoso y Francisco Weffort (éd.), América Latina. Ensayos de interpretación sociológica, Editorial Universitaria, Santiago de Chile, 1967.
45. QUIJANO Aníbal, WALLERSTEIN Immanuel, «Americanity as a concept or the Americas in the modern world-system», in International Social Science Journal, n° 134, UNESCO, Paris, novembre 1992.
46. RABASA José, *Inventing America. Spanish Historiography and the Formation of Eurocentrism*, Oklahoma University Press, Norman, 1993.
47. SAID Edward, *Orientalism*, Vintage Books, New York, 1979.
48. STAVENHAGEN Rodolfo, «Classes, colonialism and acculturation», in *Studies in Comparative International Development*, vol. 1, n° 7, 1965.
49. STOCKING George W. Jr., *Race, Culture and Evolution. Essays in the History of Anthropology*, The Free Press, New York, 1968.
50. TILLY Charles, *Coercion, Capital and European States AD 990-1992*, Blackwell, Cambridge, 1990.
51. TOCQUEVILLE Alexis, *Democracy in America [1835]*, (Édition espagnole : *La democracia en América*, Alianza Editorial, Madrid 1980).
52. VIOLA Herman, MARGOLIS Carolyn (éd.), *Seeds of Change. A Quincentennial Commemoration*, Smithsonian Institute Press, Washington, 1991.
53. WALLERSTEIN Immanuel, *The Modern World-System*, 3 vol., Academic Press Inc., New York, 1974-1989.
54. WALLERSTEIN Immanuel, «El Espacio/Tiempo como base del conocimiento», in *Anuario Mariateguiano*, vol. IX, n° 9, Lima, 1997.
55. YOUNG Robert. C., *Colonial Desire. Hybridity in Theory, Culture and Race*, Routledge, Londres, 1995.